الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع

مطبوعة الدعم البيداغوجي

بعنوان:

محاضرات في مادة:

مدخل لعلم الاجتماع الحضري

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر التخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الأستاذ (ة): السعيد رشيدي
الرتبة العلمية : أستاذ محاضر "أ"

UNIVERSITE SETIF2

السنة الجامعية: 2020/ 2021 م

الفهرس:.....**02**
مقدمة:.....**07**
المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي علم الاجتماع الحضري، المفهوم والنظرية
تمهيد:.....11
I . علم الاجتماع الحضري النشأة، المفهوم والمجالات وأهم المفاهيم المرتبطة به.....11
أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.....11
ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.....12
ثالثا: أهم المفاهيم النظرية المرتبطة به.....14
رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام.....15
II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.....15
أولا: مفهوم النظرية الاجتماعية 15
ثانيا: وظائف النظرية الاجتماعية.....17
ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات.....17
رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية.....18
خلاصة.....19
المحور الأول المقاربات الفلسفية القديمة للمدينة
المحاضرة الثانية المدينة الجمهورية عند أرسطو
تمهيد:.....23
1 . التعريف بأرسطو (384- 322 ق.م): 23
2 . أرسطو ونظرته للمجتمع:.....24
3 . أرسطو ونظرته للمدينة:.....26
1.3 . المدينة والتحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية عند أرسطو ... .27
2.3 . نشأة وتشكل المدينة الدولة.....27
3.3 . الشروط المادية لتكون المدينة الدولة: 28
1.3.3 . مساحة المدينة الدولة.....29
2.3.3 . عدد السكان.....30
3.3.3 . الطوائف.....31

4 . سياسة المدينة: 32
1.4 . سياسة المدينة بين البعد السياسي والأخلاقي 32
2.4 . سياسة المدينة بين البعد الانطولوجي والاقتصادي..... 33
5 . النقد الموجه لأرسطو: (سلبيات وايجابيات)..... 35
المحاضرة الثالثة: أسطورة المدينة الفاضلة عند الفارابي
تمهيد:..... 38
1 . التعريف بالفارابي: (870-950 م) 38
2 . المجتمع الإنساني عند الفارابي:..... 38
3 . عوامل تكوين المجتمعات الإنسانية عند الفارابي:..... 39
4 . المدينة الفاضلة عند الفارابي:..... 40
5 . المبادئ الأساسية لقيام المدن عند الفارابي:..... 42
6 . المدينة عند الفارابي والمزج بين الأخلاق والسياسة: 43
7 . المدينة الفاضلة ومضاداتها:..... 43
8 . المدينة الفاضلة والفرد الفاضل:..... 44
9 . نقد مشروع الفارابي:..... 45
خلاصة 45
المحاضرة الرابعة: مفهوم اليوتوبيا والخطاب الطوبابوي عند توماس مور
1 . التعريف بتوماس مور:..... 48
2 . الاتجاه (أو الخطاب) الطوباوي:..... 48
3 . اليوتوبيا عند توماس مور: 49
4 . توماس مور والمدينة الفاضلة:..... 52
5 . النقد الموجه إلى توماس مور:..... 53
6 . النقد الموجه إلى الطوباويات:..... 54
خلاصة:..... 54
المحاضرة الخامسة: الظاهرة الحضرية عند ابن خلدون
تمهيد..... 58
1 . إبن خلدون المولد والنشأة: (1332- 1406 م)..... 58

2 . المجتمع الإنساني عند ابن خلدون:..... 59
3 . المدينة عند ابن خلدون:..... 60
4 . المجتمع الريفي والحضري عند ابن خلدون: 60
نقد نظرية ابن خلدون:..... 62
خلاصة:..... 62
المحاضرة السادسة: الظاهرة الحضرية عند ماكس فيبر
تمهيد:..... 65
1 . التعريف بماكس فيبر:..... 65
2 . علم الاجتماع عند ماكس فيبر:..... 65
3 . المدينة عند ماكس فيبر:..... 66
4 . ماكس فيبر والنموذج المثالي: 68
5 . النقد الموجه لفيبر فيما يتعلق بالنموذج المثالي:..... 70
خلاصة..... 70
المحور الثالث: المقاربات التطورية الكلاسيكية للظاهرة الحضرية
المحاضرة السابعة الظاهرة الحضرية عند كارل ماركس
تمهيد:..... 74
1 . التعريف بـ كارل ماركس (1883/1818):..... 74
2 . علم الاجتماع عند كارل ماركس:..... 75
3 . المجتمع عند كارل ماركس:..... 76
4 . المدينة عند كارل ماركس:..... 77
5 . النقد الموجه لكارل ماركس والماركسية:..... 80
خلاصة..... 80
المحاضرة الثامنة: المدينة عند هربرت سبنسر
تمهيد:.....83
1 . التعريف بـ هربرت سبنسر (1820-1903):.....83
2 . علم الاجتماع عند هربرت سبنسر:.....83
3 . المجتمع عند هربرت سبنسر:.....84

1.3 المماثلة:.....84
2.3 . التجانس واللاتجانس:.....85
3.3. تصنيف المجتمعات: 86
4.3. المجتمع الريفي والحضري: 87
5.3. السكان عند سبنسر: 88
4 . النقد الموجه لسبنسر.....89
خلاصة.....89
المحاضرة التاسعة: المدينة عند دور كايم
تمهيد:.....92
1 . التعريف بدور كايم: 92
2 . علم الاجتماع عند إميل دور كايم:.....92
3 . المجتمع عند دور كايم:.....93
4 . المدينة، مجتمع التضامن العضوي عند دور كايم:.....96
5 . النقد الموجه لدور كايم:.....97
خلاصة.....97
المحاضرة العاشرة المدينة عند فردناید تونیز
تمهيد:.....101
1 . التعريف بـ فرديناند تونيز (1855-1936):.....101
2 . علم الاجتماع عند فرديناند تونيز:.....102
3 . المجتمع المحلي والمجتمع العام عند فرديناند تونيز:.....102
4 . المدينة عند تونيز:.....104
4 . نقد عام للثنائيات والنماذج المثالية: النظريات الكلاسيكية.....105
5 . النقد الموجه لتونيز:.....106
خلاصة.....106
خاتمة عامة:.....108
المراجع العامة:.....112

المقدمة

مقدمة:

من المعلوم أن علم الاجتماع الحضري يعد بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه، أدواته، ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري. ويعرف كذلك بأنه علم اجتماع حياة المدينة، وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها. كما يهتم إلى جانب ذلك بتأثير حياة المدينة في أنماط السلوك، العلاقات، والنظم، كما يدرس أنماط المدن ونشأتها ومشكلاتها.

كما أن البعض يذهب إلى أن موضوع علم الاجتماع الحضري يتضمن الظواهر الاجتماعية التي تم إنشاؤها أو تغييرها من قبل المدن. وقد تشمل الآثار الحضرية، التأثيرات على السلوك، وظهور أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي، أو تحولات التركيز في أهداف السياسة الاجتماعية لتحقيق التوازن بين الإقليمي أو بالتكفل وخفض أعداد الفئات المهمشة التي تجتاح شوارع مدننا.

ولما كان الأمر في كل هذا، متعلق بالمدينة وطبيعة الحياة داخلها، وبالظواهر الحضرية التي تجتاحها، فإنه، ولكي نفهم هذه الظاهرة الحضرية التي تجتاح العالم اليوم، لنفهم المدينة، وحياة المدينة، ونسهم في تشكيل وإنتاج الحياة الحضرية فيها، علينا أن نفهم أولا التحولات التي مرة بها المدينة، أن نعرف كيف أنتج الآخرون مدنهم، من ساهم في إنتاجها، علينا أن ندرك القرارات التي اتخذوها، علينا أن نرجع إلى هذا الماضي ونفتش فيه، شريطة أن لا نبقى حبيسين أدراجه..

ولقد صدق أناطول فرانس في قوله لولا أحلام الفلاسفة في الأزمنة الماضية لكان الناس يعيشون إلى الآن كما كانوا يعيشون قديما، عراة أشقياء في الكهوف، لقد كان إنشاء أول مدينة خيالا من أخيلة المفكرين .. ومن الأحلام السخية ظهرت الحقائق النافعة، فالخيال هو مبدأ التقدم وفيه محاولة إيجاد المستقبل الحسن.[1] وهو ما يؤكده أيضا ديفيد س.ثورنس الذي يذهب إلى أنه ولكي نفهم التحولات التي حدثت مع بدء المدينة الصناعية، من الضروري أولا أن ننظر إلى أصل المدن ونمو المدينة ما قبل الصناعية.[2]

وفي هذا الإطار كذلك، يرى كثير من الباحثين والعلماء أن القرن الماضي هو عقد التحضر السريع، وهذا التصور ينطوي على كثير من الصدق، فعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت تحضراً مرتفعاً مع مطلع القرن التاسع عشر إلا أن هذا التحضر قد تعاظم خلال القرن العشرين.

ثم واصل تعاظمه بعد الحرب العالمية الثانية حينما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبدأت تشهد انفجاراً حضرياً، وبطبيعة الحال فإن هذا الانفجار الحضري يستدعيه بالضرورة كمية من

---

[1] سلامة موسى، **أحلام الفلاسفة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص.09.

[2] ديفيد س.ثورنس، **كيف تتحول المدن (النظرية المدينية وحياة المدينية)**، ترجمة احمد رمو، (سوريا: الهيئة العامة للكتاب، 2010)، ص.12.

المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية والمتغيرات في كثير من المجالات كالإسكان والتشييد والطرق والمواصلات والخدمات المختلفة.

ولذلك فمن المهم وقبل الوصول إلى شرح هذه التطورات، أن نرجع إلى التراث النظري في علم الاجتماع الحضري، ونلم بالشروحات التي تناولت المدينة عموما، لنصل إلى الإلمام بالتحولات التي مرت بها، وصولا إلى فهم واقعنا المعاصر.

ومن ثم فهدفنا هنا، هو التعريف باختراع المقاربة العلمية للظاهرة الحضرية كحقل من حقول المعرفة السوسيولوجية العامة. والذي هو من صميم اهتماماتنا في علم الاجتماع الحضري، ولذلك من خلال الرجوع إلى الوراء، وتقصي مختلف المقاربات للظاهرة الحضرية انطلاقا من المقاربات الفلسفية القديمة، ثم المقاربات النظرية العامة وصولا إلى المقاربات التطورية الكلاسيكية.

وهكذا وضمن هذا المنظور، قسمت هذه المطبوعة إلى مقدمة وعشرة محاضرات وخاتمة، وكل ذلك من خلال ثلاث محاور أساسية (حسب محاور مقياس مدخل لعلم الاجتماع الحضري، السداسي الأول للسنة الأولى ماستر) تتناول المحاضرة الأولى منها كمدخل مفاهيمي، علم الاجتماع الحضري المفهوم والنظرية.

ثم يأتي المحور الأول: المعنون بالمقاربات الفلسفية القديمة، والذي يشتمل على ثلاث محاضرات، الأولى منهما تتناول المدينة الجمهورية عند أرسطو. والثانية تتناول أسطورة المدينة الفاضلة عند الفارابي. فيما تتناول المحاضرة الثالثة مفهوم اليوتوبيا (Utopie) عند توماس مور (Thomas More) والخطاب الطوباوي.

في حين تناول المحور الثاني: المقاربات النظرية العامة التي تناولت الظاهرة الحضرية كشكل من أشكال ومراحل تطور المجتمعات البشرية، وتوقفنا في المحاضرة الأولى عند ابن خلدون. وفي الثانية تناولنا الظاهرة الحضرية عند عند ماكس فيبر (Max Weber).

ثم جاءت في المحور الثالث: المقاربات التطورية الكلاسيكية، بدأ بـ كارل ماركس (Karl Marx) ومقاربته للظاهرة الحضرية، مرورا بـ هربرت سبنسر (Herbert Spencer) ووصولا إلى دور كايم (Emile Durkheim). وانتهاء بـ فردناند تونيز (F. Tonnies) ومقاربته للظاهرة الحضرية.

المحاضرة الأولى

مدخل مفاهيمي

علم الاجتماع، المفهوم والنظرية

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي

علم الاجتماع الحضري، المفهوم والنظرية

تمهيد:

I . علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة، المفهوم والمجالات واهم المفاهيم المرتبطة به.

أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.

ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.

ثالثا: أهم المفاهيم النظرية المرتبطة به.

رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام.

II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.

أولا: النظرية الاجتماعية المفهوم والتعريف.

ثانيا: وظائف النظرية الاجتماعية.

ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات.

رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية.

خلاصة.

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي

علم الاجتماع الحضري، مفهومه، مجالاته وأهم المفاهيم المرتبطة به

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة أولا إلى التعريف بعلم الاجتماع الحضري (مفهومه ومجالاته) وأهم المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام. وثانيا إلى التعريف بمفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها. وانتهاء بتصنيفات النظرية الحضرية.

I . علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة، المفهوم والمجالات واهم المفاهيم المرتبطة به.

أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.

لا شك أن نشأة وظهور علم الاجتماع قد جاء انعكاسا لمجموعة من التطورات البنائية التي شهدها المجتمع الأوروبي مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. حيث شهد هذا المجتمع أحداثا هامة خلال تلك الفترة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي (الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من تطور في نمط وقوى وعلاقات الإنتاج)، ولكن أيضا على الصعيدين السياسي والأيديولوجي (الثورة الفكرية والفلسفية، والثورة الفرنسية) تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع إقطاعي زراعي تقليدي إلى مجتمع رأسمالي صناعي حديث. هذا التحول افرز العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك المشكلات وتشخيصها وفهمها وتحليلها وتفسيرها. ولذلك كان ظهور علم الاجتماع يمثل استجابة لتلك الأوضاع والتحولات البنائية.

ونظرا لان المجتمعات الحضرية كانت من أكثر المجتمعات المحلية تأثرا بتلك التحولات البنائية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية، فان نشأة وتطور علم الاجتماع الحضري كعلم متخصص وكأحد فروع علم الاجتماع العام قد جاء هو الأخر استجابة لتلك التحولات من ناحية، ولدراسة وفهم وتحليل المجتمعات الحضرية بكل ما تتضمنه من بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وايكولوجية، وما تعكسه تلك البنى من مشكلات حضرية متباينة من حيث معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها وأثارها المختلفة من ناحية أخرى.

وإن كان هناك اختلاف كبير بين الباحثين والمهتمين في إرجاع الأصول الأولى لعلم الاجتماع الحضري إلى أوروبا أو أمريكا فمنهم من يرجع ذلك إلى أوروبا إذ يقول سعيد ناصف في هذا الصدد إلى أنه تشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضري يدين في نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل في أوروبا بصفة خاصة ممن استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه، وممن

وجهوا جهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر.[1] ومنهم من يرجع أصوله إلى أمريكا وفي هذا الصدد يشير إسماعيل قيرة إلا أن ثمة إجماع بين المهتمين بالتاريخ لعلم الاجتماع الحضري على أنه كان في البداية علما أمريكيا، وظل كذلك لفترات طويلة.[2] إلا انه مهما يكن الأمر ومما لا يجادل فيه فإن علم الاجتماع الحضري قد أخد من هذا وهذا.

ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.

1. مفهوم علم الاجتماع الحضري:

يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري. الذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك الاجتماعي، والمجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم، وكثافة السكان، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذي نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.[3]

وتعرفه الدراسات التقليدية على انه طريقة منظمة لتقصي ودراسة الحقائق المتعلقة بالايكولوجيا البشرية، المجتمع المحلي الحضري، المشاكل الحضرية، السياسات والتخطيط والتحضر.[4] ويعرف كذلك بأنه علم اجتماع حياة المدينة، وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها.[5] كما يعرف كذلك بأنه العلم الذي يهتم بتأثير حياة المدينة في أنماط السلوك والعلاقات والنظم، كما يدرس أنماط المدن ونشأتها ومشكلاتها. ويدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية، ويهتم في المحل الأول بدراسة المدينة.[6]

ويتضح مما سبق أن علم الاجتماع الحضري يتناول موضوع واسع. الموضوع الذي يوحد مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك والمتماسك ضمن علم الاجتماع، ذلك أنه يرتبط عند البعض بطريقة منهجية لنوع معين من الفضاء الاجتماعي، والساحة الحضرية. والسليم أن موضوع علم الاجتماع الحضري يتضمن الظواهر الاجتماعية التي تم إنشاؤها أو تغييرها من قبل المدن. وقد تشمل الآثار الحضرية طبيعة التجربة (الشعور العجز أو الحرية والنفور من الغرباء، والحياة الاجتماعية ثرية التنوع والتعرض لثقافات فرعية متعددة، أو التسامح لأنواع مختلفة من الناس)، التأثيرات على السلوك (والتي أصبحت جزءا من حركة اجتماعية أو

---

[1] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.ص.2.1.

[2] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.03.

[3] احمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص ص.498.497.

[4] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.13.

[5] محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، (مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.16.

[6] فراس عباس البياتي، **علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.25.

الانخراط في شكل من الانحراف)، وظهور أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي (جديد الأحزاب السياسية أو الثقافات الفرعية)، أو تحولات التركيز في أهداف السياسة الاجتماعية (لتحقيق التوازن بين ظروف المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية أو لخفض ووضوح أعداد المشردين الذين يتجمعون في أحياء المدن). ومن ثم فعلم الاجتماع الحضري يشير إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في المدينة. وغيرها من الأمور التي تحدث في المدينة، تماما كما تحدث في أماكن أخرى.[1]

2 . مجالاته:

فكما هو معروف فإن المواضيع الأساسية التي طرحتها الدراسات التقليدية في علم الاجتماع الحضري هي: الإيكولوجية البشرية والمجتمع المحلي والمشكلات الحضرية والسياسات والتخطيط والتحضر. من جهة ثانية فقد اجتهد الكثير من الباحثين في تصنيف معالم النظرية الحضرية. واختلفت بالتالي من باحث إلى آخر تبعا للاختلافات في موضوع البحث ومجال الدراسة وتنوع البيانات والتوجه الحضري... الخ.[2]

ويمكن حصر أهم مجالات ومواضيع علم الاجتماع الحضري في النقاط التالية:

- دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها.
- دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية.
- دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة.
- دراسة المدينة ودورها التاريخي وتطورها وبناؤها.
- دراسة الإيكولوجيا الحضرية والعلاقات بين المجتمع وبيئته الطبيعية.
- دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية.[3]

ثالثا: المفاهيم النظرية ذات صلة بعلم الاجتماع الحضري:

ثمة خلط بين مفهومي التحضر والحضرية من جانب بعض المتخصصين في علم الاجتماع الحضري، ويتضح هذا الخلط عندما يستخدم هؤلاء احد هذين المفهومين للدلالة على الأخر، أو عندما يكتفون باستخدام احدهما للدلالة به على كليهما. الأمر الذي يؤكد على ضرورة التمييز بين المفهومين.

1 . مفهوم التحضر: قصد بالتحضر هنا العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.[1]

---

[1] William G. Flanagan, **Urban Sociology, Images and Structure,** 5Ed, (Usa:Rowman & littlefield publishers, Inc, 2010), P.369.

[2] اسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.25.

[3] فؤاد بن غضبان، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.35.

2 . مفهوم الحضرية: ونظرا لان مفهوم الحضرية مفهوما واسعا وذلك لأنه يتصل بكل مظاهر أسلوب الحياة الحضرية، بما يشتمل عليه من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن البعض يرى أن الحضرية تمثل المنتج النهائي لعمليات التحضر.[2]

3 . **مفهوم المدينة:** لقد اتفقت الهيئات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن 20.000 نسمة مدينة. وذلك لتسهيل المقارنات الدولية.[3] هذا وقد عرفها ويرث على أنها موطن للإقامة كبير نسبيا وكثيف ودائم للأفراد غير متجانسين اجتماعيا.[4]

رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام

يعتبر علم الاجتماع الحضري ميدانا معرفيا وتطبيقيا لعلم الاجتماع العام، لأنه يستخدم نظرياته ومناهجه في دراسة المدينة التي تتجاذبها عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية.[5] وانطلاقا من ذلك تتجسد هذه العلاقة بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع العام على مستويات ثلاثة هي: الموضوع والنظرية والمنهج.

فقد أشار سيجوبرج إلى أن علم الاجتماع الحضري في سياقه العام بمثابة الدراسة السوسيولوجية للمدينة ولحياة المدينة الحضرية، وبذلك فهو امتداد للدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع والذي يهتم بشؤون المجتمع البشري بوجه عام. وإذا كانت العلاقة بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع قوية من حيث موضوعات الدراسة، فمما لا شك فيه أن الذي يصيغ دراسته بالطابع السوسيولوجي هو اتساقه من حيث الأطر النظرية، والأسس المنهجية مع النظريات السوسيولوجية لعلم الاجتماع، وكذلك مع المناهج وطرق وأساليب البحث التي يقوم عليها هذا العلم.[6]

II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.

يتضح لمن يستعرض نظريات علم الاجتماع بصفة، وعلم الاجتماع الحضري بصفة خاصة أنها صدرت لخدمة مجتمع الباحث ولمواجهة بعض المشكلات والأزمات التي يعانيها. ومن هذا المنطلق نجد دون مارتنديل (D.Martindale) يؤكد هذه الحقيقة وهي تلون النظريات الاجتماعية في كل دولة أو مجتمع بالطابع الوطني والمحلي، وبالتالي اختلاف وتباين النظريات من دولة إلى أخرى حسب ثقافة وواقع وتاريخ

---

[1] عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص.23.

[2] سعيد ناصف، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] عبد المنعم شوقي، **مرجع سابق**، ص.25.

[4] Yves Grafimeyer et Isac joseph, **l'école de Chicago**, 1er édition, (cru : les éditions du champ urbain, 1990), p.257.

[5] اسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.02.

[6] سعيد ناصف، **مرجع سابق**، ص ص.40.39.

كل منها. فقد قال هناك نظريات اجتماعية ألمانية وفرنسية وبريطانية وايطالية وسلافية وروسية ويابانية محافظة على الحس العلمي والمتطلبات العلمية الموضوعية.[1] وهي لهذا تختلف بحسب الفرضيات التي ينطلق منها هؤلاء الباحثون في دراستهم للظواهر المجتمعية، سواء أكانت فلسفية أم أخلاقية أم إبستمولوجية. كما يمكن الحديث في هذا الإطار عن نظريات سوسيولوجية كلاسيكية، ونظريات سوسيولوجية حديثة وأخرى معاصرة.

ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن القول بأي حال من الأحوال بانفصال النظرية عن البحث، فالعلاقة لا تسير في اتجاه واحد، وإنما تسير في اتجاهين متضادين هما: يشير الاتجاه الأول إلى تأثير النظرية في البحث، إذ تعمل النظرية على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثمرة، وتضفي مغزى ودلالة على النتائج، كما تساعد على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى. ويشير الاتجاه الثاني إلى أثر البحث في النظرية، فلا يقف دور البحث عند الدور السلبي في التحقق من فروض النظرية واختبارها فقط، وإنما يتجاوزه إلى دور ايجابي، حيث يمكن للبحث أن يسهم في تطوير النظرية وفي إعادة صياغتها وتعديلها وتوضيحها.[2] ومن هذا المنطلق سنحاول أولا توضيح مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها وأسباب اختلافها، وأخيرا تصنيفاتها.

أولا: مفهوم النظرية الاجتماعية:

انطبعت بدايات القرن التاسع عشر بوطأة الثورتين اللتين انتهى بهما القرن السابق، الثورة الصناعية والثورة الفرنسية. إنها أحداث من طبيعة ومستوى مختلفين قاسمهما المشترك قد يكون الشعور بالقطع الذي ولداه، فتكوين مناطق صناعية جديدة وتطور الآلات الحديثة وانقلاب العلاقات بين المدن والأرياف وبروز بروليتاريا تتكدس في ضواحي المدن كل ذلك خلق مشاكل جديدة.[3] فكان هذا منعطفا فكريا كبيرا في ظهور النظريات الاجتماعية الملبية لمتطلبات الواقع الجديد.[4] كما كانت هذه النظريات في أوروبا بمثابة رد فعل للازمات الاجتماعية، وعامل تأثير على اهتمام مفكري أوروبا الاجتماعيين بالسياسة والاقتصاد والرأي العام. فالقواميس تحدد عموما النظرية كهيئة أو نظام من الأفكار التي تشرح واحد أو أكثر من جوانب الواقع.[5]

---

[1] نبيل السمالوطي، **أزمة علم الاجتماع في العالم العربي**، دراسة استطلاعية للمشتغلين بالعلم، ج1، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص.04.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، **علم الاجتماع الحضري والصناعي**، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.74.

[3] جان ميشال برتيلو، **بناء علم الاجتماع**، تعريب جورجيت الحداد، ط1،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999)، ص.09.

[4] ياس خضير البياتي، **النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص.43.

[5] Alan Harding, talja blokland, **Urban Theory,** A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century, (London: sage, 2014), p.13.

ويمكن بالتالي، اعتبار النظرية الحضرية، مجموعة فرعية من النظرية الاجتماعية، تمتلك مفردات مفاهيمية مشتركة مع النظرية الاجتماعية، غير أن النظرية الحضرية تتميز عن هذه الأخيرة بإقتناعها بأن الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مختلفة في المدينة مقارنة مع أنواع أخرى من المجتمعات، وهي غير مستقرة ومعرضة للخطر من قبل العالم غير الحضري. لذلك التمييز الأول الذي يجب علينا أن نلاحظه هو أن الحياة الحضرية ليست عالمية ولا في كل مكان، وأنه نتيجة لذلك، فإنه يشكل مجموعة معينة من المشاكل النظرية بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في فهم مجمل الأنشطة لوظائف أفضل.

ومن ثم فالنظرية الحضرية، تتناول جانبا أو أكثر من التجربة الحضرية – ثقافة الاستهلاك والصراع والمجتمع – والتي تفسر بأوسع معانيها. باعتبار أن الثقافة تشمل نظم الاعتقاد، جنبا إلى جنب مع البيئة المادية المبنية (المباني والجسور والشوارع والحدائق)، ومحتويات وسائل الاتصال (الصحف والكتب والتلفزيون والإذاعة، والإنترنت، وغيرها)، وكذلك الإنتاج الثقافي التقليدي (الفن والمسرح والأدب، اوركسترا الموسيقى) والثقافة الشعبية (أفلام، والأزياء، والكتب المصورة، والموسيقى الشعبية).[1]

ومن ثم يمكن القول بأن النظرية ليست ثابتة، فقد تكتشف من خلال الأبحاث العلمية، ويمكن تعديلها أو صياغة تفسيرات جديدة للظاهرة وذلك لسببين: الأول هو أن النظرية صورة مصغرة للواقع مفسرة لأجزائه وشخوصه ومؤثراته وارتباطاته. والثاني هو أن الواقع متغير دائما، وهذا يعني أن أي تغيير في الحقائق يؤدي إلى تغيير في نصوص وتقييمات النظرية. لذلك فإن نصوص النظرية ينبغي أن تكون مرنة وقابلة للتعديل والتطوير والتنقيح حتى تظل النظرية موجهة للبحث الامبريقي. إن النظرية الاجتماعية ينبغي أن تستقرئ وتتنبأ بأحداث المستقبل وظواهره الاجتماعية مثلما تقوم بتشخيص وتفسير أسباب الأحداث الماضية للظواهر الاجتماعية.[2]

2 . ووظائف النظرية الاجتماعية:

هناك عدة وظائف يمكن للنظرية العلمية تحقيقها أهمها ما يلي:

1 . الوظيفة التنظيمية، فالواقع الاجتماعي يتضمن ألاف الظواهر المادية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية المتداخلة، وهذا لا يمكن لأي عقل أن يستوعبها ويفهمها بشكل منتظم إلا من خلال نسق أو بناء علمي قادر على أن يختصرها وينظمها ويقدمها أمام العقل في صياغات مختصرة واضحة مفيدة.[3]

2 . الوظيفة التفسيرية، فالنظريات السوسيولوجية تحاول تفسير الواقع الاجتماعي بظواهره وعملياته وتحولاته.

---

[1] Simon Parker, **Urban theory and the urban experience**, encountering the city, (New York: Routledge, 2004), p.04.

[2] ياس خضير البياتي، **مرجع سابق**، ص.22.

[3] نبيل السمالوطي، **نظريات علم الاجتماع، دراسة لواقع علم الاجتماع في العالم العربي**، (القاهرة: دار الكتب، 2007)، ص.108.

3 . الوظيفة التنبؤية، فالعلم التجريبي أو الواقعي يستهدف فهم وتفسير الظواهر المدروسة من خلال الوقوف على القانون الذي يحكمها، وهذا الفهم العلمي للظواهر المدروسة هو الذي يسمح بالتنبؤ بها تمهيدا للتحكم فيها.

4 . الوظيفة التطبيقية أو العملية أو النفعية. فلم يعد العلم يدرس لذاته، فالهدف النهائي هو الاستفادة منها في صالح المجتمعات البشرية.

5 . وظيفة الخصوبة وإنتاج المزيد من التصورات والأبحاث العلمية، فالنظرية العلمية تؤدي إلى طرح أفكار وفرضيات وتساؤلات ومشكلات تحتاج إلى بحوث. وهذا ما يؤدي إلى التراكم المعرفي الذي هو أساس البناء العلمي الصحيح.[1]

ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات

ارتبطت النشأة الأولى للنظرية الاجتماعية بعاملين هما: تاريخية النظرية وارتباطها بالأحداث والوقائع، أي البحث عن التفاعلات الواقعية وعلاقتها ببناء النظرية وتأثير الأحداث عليها. أما العامل الثاني فهو مرتبط بالأصول الفكرية للنظرية ومدى قدرتها في التعبير عن انتماءاتها الاجتماعية والسياسية.[2]

فقد بات من المؤكد أن تباين الاتجاهات في علم الاجتماع، وتعدد النظريات لا يعود إلى حداثة هذا العلم وجدته كما يزعم البعض، فقد مضى على ظهوره فترة من الزمن تكفي – على الأقل– لمشاهدة وقياس الاتجاه الذي يسير فيه، هل هو نحو التوحد على منهج واحد، ونظرية واحدة أم انه سيظل على تفرقة؟ والظاهر أن هذا العلم يندرج في العلوم الثقافية، والثقافة على خلاف الحضارة لا تأخذ اتجاها واحدا ولا طريقا واحدا، ولهذا فتباين هذه الاتجاهات يعود إلى طبيعة الموضوع الذي يعالجه كما يرتبط باتجاهات الباحثين وعقائدهم ومذهبياتهم.[3] ولذلك لم يكن نشوء النظرية بمعزل عن الواقع الاجتماعي والسياسي.[4]

ومن ثم فإن النظرية الاجتماعية تتباين وتتعدد تبعا لعدد من الأبعاد: مستوى الشكل، التفسير، الايدولوجيا، الموضوعية، ونوع التفسير (تفسير على مستوى الوحدة الكبيرة أو على مستوى الوحدة الصغيرة)، ومحور الاهتمام (البناء الاجتماعي أو العملية)، والعوامل المستخدمة في التفسير (العوامل الطبيعية، البيولوجية أو العوامل الاجتماعية).[5]

---

[1] نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص.110.

[2] ياس خضير البياتي، **مرجع سابق**، ص.43.

[3] مراد زعيمي، **علم الاجتماع رؤية نقدية**، (قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري، 2004)، ص.9.

[4] ياس خضير البياتي، **مرجع سابق**، ص.20.

[5] ياس خضير البياتي، المرجع السابق، ص.37.

ويمكن لنا تفسير هذا التعدد في النماذج السوسيولوجية في ضوء ما يطلق عليه هوايتهيد فترات الانتصار فقد أشار هذا الباحث في كتابه العالم الحديث إلى أن لكل نظرية من النظريات المتنافسة فترة انتصار معينة. ويشير ابنهيمر عالم الطبيعيات المشهور إلى أن هناك مكانا متسعا للعديد من المداخل والآراء لفهم النظام الذري، ويذهب إلى ضرورة استخدام أكثر من طريق في العلم من اجل التوصل إلى الاكتشافات المنشودة. ويجب أن يسود نفس الموقف الذي أشار إليه ابنهيمر في مجال العلوم النووية، داخل العلوم الاجتماعية. وهذا يعني انه من اللازم أن نعتاد على تنوع الآراء والنظريات والنماذج التي تقدم لتفسير المجتمع والواقع الاجتماعي.[1]

رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية

المحاولات المبذولة لتحديد معالم النظرية الحضرية اختلفت تصنيفاتها من باحث إلى آخر تبعا للمحك الذي يستخدمه (التعاقب، نوع المشكلات أو القضايا المثارة، نوع البيانات التي استخدمت في معالجة المتغير، الموضوع، المناطق الجغرافية، التوجيه النظري...الخ).[2]

وتشير معظم الكتابات إلى أن ثمة اتجاهين نظريين ينطلق منهما معظم علماء الاجتماع الغربيين في دراسة المدينة هما:[3]

الاتجاه الايكولوجي: والذي يسلم بأن جوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي. وتتمثل القضية الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه في أن عدد سكان المنطقة يلعب دورا أساسيا في تحديد طابع التنظيم الاجتماعي السائد فيها. ومن بين أساليب العناصر الأساسية التي يستند إليها التنظيم الاجتماعي هي أساليب توزيع القوة وتنفيذ القرارات وأساليب الاتصال...الخ.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الاتجاه التنظيمي: والذي ينطلق من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين. ويسعى هذا الاتجاه إلى تحقيق هدف أساسي هو دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش.

وثمة اتجاه أخر يسعى إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية الثقافية وهو الاتجاه القيمي، حيث يستند إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي. وتندرج أعمال ماكس فيبر تحت

---

[1] نبيل السمالوطي، **مرجع سابق**، ص.72.

[2] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.25.

[3] سعيد ناصف، **مرجع سابق**، ص.67.

هذا الاتجاه. حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة، واتخذ من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا. فضلا عن اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.[1]

ومن بين هذه التصنيفات نجد تصنيف عبد العاطي السيد الذي يذهب إلى تقسيمها كما يلي:

أ . النظرية الايكولوجية.

ب . النظرية النفسية الاجتماعية.

ج . نظرية الثقافة الحضرية.

د . الاتجاهات الحتمية: الاتجاه الاقتصادي، الاتجاه التكنولوجي، الاتجاه القيمي، واتجاه القوة.[2]

أما عن المحاولات التصنيفية الحديثة فإنها تركز على ما يلي:

1 . المداخل المكانية (المدخل الايكولوجي، المداخل البيئية، نظرية المكان المركزي، نظرية الموقع، نظرية أقطاب النمو، نظرية وسائل الاتصال، نظرية الحجم الأمثل للمكان الحضري...الخ).

2 . المداخل السوسيوثقافية (طريقة الحياة، أنماط السلوك، خصائص الحضرية، أشكال التنظيم الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية...الخ).

3 . المدخل التنظيمي (تحليل العمليات الاجتماعية الحضرية، الجوانب النظامية، المجاورات، التنظيمات الطوعية...الخ).

4 . مدخل الاقتصاد السياسي (الاهتمام بإنتاج المدن...الخ) وينقسم إلى اتجاهين ظهرا خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين وهما الاتجاه الفيبري المحدث والاتجاه الماركسي المحدث.[3]

الخلاصة:

مما لا شك فيه بأن لأي علم موضوع ومنهج يستند إليه هذا العلم ونظرية يفسر من خلالها هذا الطرح أو ذاك. وعلم الاجتماع الحضري موضوعه هو بشكل عام الحياة في المدينة، وله مناهجه ونظرياته ومداخله كما رأينا سابقا.

---

[1] سعيد ناصف، **المرجع السابق**، ص.67.68.

[2] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.26.

[3] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.27.

المحور الأول

المقاربات الفلسفية القديمة

للظاهرة الحضرية

المدينة الجمهورية
عند أرسطو

المحاضرة الثانية

المدينة الجمهورية عند أرسطو

1 . التعريف بأرسطو (384– 322 ق.م):

2 . أرسطو ونظرته للمجتمع:

3 . أرسطو ونظرته للمدينة:

1.3 . المدينة والتحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية عند أرسطو

2.3 . نشأة وتشكل المدينة الدولة

3.3 . الشروط المادية لتكون المدينة الدولة:

1.3.3 . مساحة المدينة الدولة

2.3.3 . عدد السكان

3.3.3 . الطوائف

4 . سياسة المدينة:

1.4 . سياسة المدينة بين البعد السياسي والأخلاقي

2.4 . سياسة المدينة بين البعد الانطولوجي والاقتصادي

5 . النقد الموجه لأرسطو: (سلبيات وايجابيات)

خلاصة.

تمهيد:

تتناول هذه المحاضرة المدينة الجمهورية عند أرسطو. انطلاقا من التعريف به، ونظرته للمجتمع، والمدينة، نشأتها وشروطها المادية، وصولا إلى سياسة المدينة ببعديها السياسي/الأخلاقي، والانطولوجي/الاقتصادي، وانتهاء بالنقد الموجه إليه (سلبيات وايجابيات).

1 . التعريف بأرسطو (384– 322 ق.م):

ولد عام 384 ق.م وكان والده طبيب الملك امينناس ملك مقدونيا. انتقل إلى أثينا (اليونانية) وتتلمذ على يد أفلاطون لما يقرب من عشرين عاما.

وأرسطو إلى جانب كونه "تلميذ أفلاطون في الأكاديمية، هو أيضا الخصم الرئيسي له. وهو أيضا المؤسس لمدرسة أخرى عام 335 ق.م، والمسمات بالليسيه، وتسمى أيضا مدرسة المشائين لأن أرسطو كان يدرس وهو يمشي، كتب عملا ضخما يتناول جميع المجالات، بما في ذلك أسس حياة المدينة.[1] وإلى جانب شهرة أرسطو الفكرية. فإنه قد اكتسب شهرة إضافية لكونه تلميذا مباشرا لأفلاطون ومعلما وموجها للإسكندر الأكبر. وبدون الدخول في تفاصيل دقيقة، فإن أرسطو قد أسهم بالكثير في مجال العلوم الاجتماعية. فإليه يعود الفضل في تأكيد الصلة العضوية بين الإنسان والطبيعة وعدم الفصل بينهما في إطار عملية البحث العلمي. كذلك فإنه قد طالب بمزيد من الربط بين الأبعاد الأخلاقية والجوانب الاجتماعية، معارضا بذلك أولئك الذين يطالبون بتأسيس علم اجتماعي متحرر من المظاهر القيمية. وأخيرا فلقد برهن أرسطو على إمكانية الدراسة المنظمة للقضايا الإنسانية والإجتماعية.[2]

وإلى جانب هذا فأرسطو هو الفيلسوف الذي وصفه دانتي بأنه أستاذ أساتذة المعرفة، وأطلق عليه العرب اسم المعلم الأول، لشدة ثقافته الموسوعية. كما وصف أرسطو بأنه أكثر ذكاء من أي إنسان أخر عاش على ظهر الأرض، وأنه كان ذا تأثير قوى على الثقافة البشرية وعلى العقل والمعرفة، إذ يمكن أن ترتد كثير من الطرق التي نفكر بها إليه، وإلى مؤلفاته، وخصوصا الثقافة العقلية والعلمية والتكنولوجية.[3]

2 . أرسطو ونظرته للمجتمع:

وصف أرسطو تطور المجتمع والدولة بتفصيل أكبر قائلا: كل دولة هي جماعة من نوع ما، وكل جماعة تشيد راجية خير ما، لأن كل إنسان يتصرف دائما بهدف التوصل إلى الشيء الذي يعتبره خيرا... ويقول:

---

[1] Jean-Pierre Delas, Bruno Milly, **Histoire des pensées sociologiques,** 4e édition, Paris, Bruno Milly**,** 2015**,** P.13.

[2] عزة احمد صيام، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، جامعة بنها، 2012، ص.67.

[3] روبرت ودفين وجودي جروفس، **أقدم لك أرسطو**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص ص 05-07.

بداية يجب توفر إتحاد من هؤلاء الذين لا يستطيعون العيش بدون بعضهم البعض، وأعني هنا الذكر والأنثى – حتى يمكن للجنس أن يستمر (وهذا هو الاتحاد الذي يتشكل، ليس بالاختيار، ولكن لأن البشر لديهم نزوع طبيعي لأن يخلقوا من بعدهم صورة عن أنفسهم، وهم يشتركون في هذا مع الحيوانات الأخرى والنبات)– والحاكم والرعية الطبيعيين... ومن قلب هاتين العلاقتين (أي بالزوجة والعبد) أول ما ينشأ هو العائلة... وبإتحاد عدة عائلات، وحين يستهدف إتحادهم شيئا ما أبعد من مجرد التزود بالحاجات اليومية، فأول مجتمع يتشكل هو القرية... وعندما تتحد عدة قرى في جماعة كاملة واحدة، جماعة كبيرة بالقدر الذي يمكنها من الإكتفاء النفسي الكامل أو القريب من ذلك، عندئذ تظهر الدولة للوجود.[1]

ومن ثم فإن فكرة أرسطو الواقعية تنطوي على العديد من المبادئ الاجتماعية التي تعتبر مسلمات كلاسيكية مثل "الإنسان حيوان اجتماعي سياسي"، بمعنى أنه لا يعيش ولا يمكن دراسته منفصلا عن المجتمع. الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولية، فإذا ما تعددت الأسر والعائلات تولدت القرية، وبتعدد القرى تنشأ المدينة كوعاء للبناء الاجتماعي الطبقي الذي يرتكز أساسا على التخصص المهني الجماعي، وعلى التساند والتكامل الاجتماعي، والدولة هي الإطار السياسي للمدينة وهي كهيئة وظيفية تنظم حياة المواطنين بالقوانين.[2]

ومن هذا المنطلق فقد "ذهب إلى أن التغير يعد شرطا أساسيا في حياة المجتمعات، كما كان يؤمن بالنسبية، وأن المجتمعات تختلف بإختلاف المكان والزمان، ولا يصلح دستور بعينه لأن يطبق على جميع الشعوب دون استثناء.. وطالب بضرورة تنظيم الطبقات وتوفير الحاجيات الضرورية لسعادة المدينة. كما أوضح أن لكل من الفلاحين والصناع وطبقة الجند وظيفة في بناء المجتمع".[3]

وهو إلى جانب ذلك يؤمن بالذكاء الإنساني وقدراته على تأسيس الاجتماع، وهو يشير إلى أن الاجتماع الإنساني داخل المدينة يتخذ الخير غاية له، وهذا المنطق للمدينة قد يجعل الالتباس حاصلا في فهمنا لغايات المدينة، ولكن الأمر قد يتوضح إذا ما علمنا أن الحياة الأخلاقية في المدينة لا يمكن لها أن تتأسس على غير النظام الواقعي للأفراد.[4] وتكون غايات المدينة الخير والسعادة والفضيلة مشاعر يعيشها الأفراد ضمن لحظات اكتمال المدينة، ضمن وحدتها وضمن وحدة أفرادها وإيمانهم باستحالة الخير واستحالة السعادة واستحالة الفضيلة خارج الجماعة السياسية.[5]

---

[1] توماس س. باترسون، **التغيير والعولمة في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص.28.

[2] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.133.

[3] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، (القاهرة: كتب عربية، 1991)، ص ص.84.85.

[4] حاتم النقاطي، **مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو**، ط1، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1995)، ص.93.

[5] حاتم النقاطي، **المرجع السابق**، ص.95.

وإجمالا ينبثق من خلال الفكرة الأرسطية بعض الفروض الأساسية التي قامت فيما بعد بتحديد مواقف الكثير من المدارس الاجتماعية الرئيسية، ونذكر في هذا المقام على سبيل المثال:

1 . تشبيه المجتمع بالكائن الحي الذي يخضع للقانون الحيوي من حيث المولد والنمو والموت.

2 . التأكيد على دينامية المجتمع، واعتبار التغير شرطا أساسيا لحياة المجتمعات الإنسانية وربما كان هذا أهم الفروض العلمية التي تميز الفكرية الأرسطية عن الفكرية الأفلاطونية ذلك لأنها ترفض أساسا مبدأ الثبوت المطلق وتأخذ بفكرة النسبية الزمانية والمكانية، فليس هناك نظام اجتماعي مثالي ثابت يمكن تطبيقه على الشعوب كافة.

3. الاهتمام بدراسة البناء الاجتماعي من الناحية المورفولوجية الاجتماعية ومن الناحية الوظيفية الممتزجة بالأحكام والقيم الأخلاقية لضمان فعاليتها من الناحية العملية، فالبناء الاجتماعي يتألف من ست طبقات تقوم كل طبقة منها بوظيفتها الاجتماعية.

4 . إبراز أهمية التوازن والتغير الديموغرافي في الوضع الاجتماعي، فوفقا للفكرية الأرسطية، يظل التنظيم والبناء الاجتماعي متوازنا بحكم التساند الطبقي الوظيفي، ولكن من الممكن أن ينفسخ هذا البناء أو يتحطم هذا التوازن عن طريق التغير الديموغرافي، كأن ينمو احد أحياء أو طبقات عناصر المدينة عن العدد الذي يكفل تحقق التوازن.

5 . تفسير وتحليل الثورات الاجتماعية التي كانت منتشرة في المجتمع اليوناني في تلك المرحلة على أسس اجتماعية سياسية واقتصادية وعنصرية سلالية وبيئية وديموغرافية، ومعالجة أسباب الاستقرار والتوازن الاجتماعي على أساس ضرورة توافر التناسب بين حجم الوحدة السياسية وعدد سكانها، وعلى مدى إمكانياتها الاقتصادية والإنتاجية، وكيفية توزيع الثروات..."[1].

3 . أرسطو ونظرته للمدينة:

من الواضح أن المدينة حقيقة طبيعية وأن الإنسان بطبيعته مقدر له أن يعيش في المدينة (كحيوان سياسي)؛ ومن الواضح كذلك أن المدينة موجودة بطبيعتها وأنها تسبق كل فرد؛ لأنه إذا كان كل فرد بمفرده لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي. فمن الطبيعي، أن تتجمع العائلات في القرى، وتتحد بدورها لتشكيل المدن. فالمجتمع المولود من عدة قرى هو المدينة، والكمال، هو الوصول، إذا جاز التعبير، إلى مستوى من الاكتفاء الذاتي الكامل، وهذا هو السبب في وجود كل مدينة بطبيعتها.. لكن أرسطو يلهم أيضاً الأفكار حول الأنظمة السياسية، وأفضل أشكال الحكم هي تلك التي تستجيب بشكل أفضل للنظام الطبيعي. إنه يميز ثلاثة، يستمد منها كل منهم: الملكية والطغيان، الأرستقراطية والأوليغارشية، الديمقراطية والديماغوجية.

---

[1] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.133- 136.

الحكومة المثالية – الحكومة التي تضمن حياة مثالية وسعيدة – هي في نهاية المطاف الحكومة التي تلبي متطلبات الديموغرافيا (حجم السكان) والجغرافيا (الأرض والمناخ) والتسلسل الهرمي الطبيعي للكائنات.[1]

ومن ثم فالبحث عن المدينة "من وجهة نظر أرسطية، يعني البحث ضمن ما هو كائن أي ضمن معايشة التجارب السياسية، ومحاولة تجاوز التصورات التي تحاول أن تؤسس الإنسان والسياسة على مفارقة الطبيعة ومفارقة الغاية".[2] فللوصول إلى مسألة الجمهورية الفاضلة، ينبغي ابتداء تحقيق ما هو نوع المعيشة التي تستحق إيثارها. فإذا جهل ذلك جهل أيضا ما نوع الحكومة الفضلى. لأن من الطبيعي أن حكومة فاضلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم، في المجرى العادي للأشياء، الاستمتاع بأكمل ما يكون من السعادة التي تناسب مركزهم.[3]

وعلى ذلك فإن أرسطو حاول أن يحدد المدينة كما أرادها، وأساسا نظامها السياسي، ويقدم إشارات سريعة للحكم المدعو سياسة والذي هو الحكم الذي يحاول أرسطو أن يرتضيه لمدينته. والتي تتسع من الأسرة إلى القرية إلى المدينة. ولذلك نجد أرسطو قد ذهب في تحديده للمدينة وتحديد الإنسان إنطلاقا من نقد خطأ أفلاطون الذي يتصور المدينة وعلاقاتها ضمن ما ينبغي أن يكون، في حين أن أرسطو يتصور المدينة من جهة ما هو كائن. باعتبارها بنية تعتمد منهج معاينة المدينة والسياسة من خلال عناصر التوتر الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن أرسطو كما بينا يتجه إلى تعريف المدينة والسياسة والإنسان من خلال تحديد العلاقات السياسية داخل المدينة اعتمادا على المعايشة.[4]

1.3 . المدينة والتحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية عند أرسطو:

لما كان الهدف الأرسطي هو أساسا محاولة قيام مدينة تتلائم مع الإنسان في بعديه الرغبوي من جهة والعقلي من جهة أخرى. كان إعتناء أرسطو بالتشريع من جهة وبدراسة الجانب المتنوع أي ما تظهر فيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية من نظم وأطر، أراد لها السابقون أن تكون مدينة لشيوع النساء والأبناء والمقتنيات.[5] فالمدينة من وجهة نظر أرسطو هي مبحث في ما يمكن أن ينفع الإنسان من جهة تأمين واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي يتلاءم معه، ويجسد تواجده في نطاق الانسجام مع ذاته ومع نظام المدينة. لأن المدينة تظل تجمعا سياسيا ورابطة أخلاقية تعود إلى انسجام العلاقة بين الأفراد والدولة. ولذلك فهي

---

[1] Jean-Pierre Delas, Bruno Milly, **Histoire des pensées sociologiques,** 4e édition, Paris, Bruno Milly, 2015, Pp.13-14.

[2] حاتم النقاطي، **مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو**، ط1، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1995)، ص.50.

[3] أرسطو طاليس، **السياسة**، ترجمة احمد لطفي السيد، ط1، (بيروت: منشورات الجمل، 2009)، ص.245.

[4] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص 60-64.

[5] حاتم النقاطي، **المرجع السابق**، ص.37.

ليست مدينة الفرد الحاضر فحسب بل مدينة الفرد القادم. ومن ثم فعلى الحاكم أن يؤسس المدينة ويؤسس السياسة وقد تمرس بها انطلاقا من التربية. ولكن تظل المعضلة هي اعتبار الحاكم واحدا أم هيئة؟ إن أرسطو يجعل الحكم استشارة بين الجماعة، فهي التي تصدر القوانين والدساتير وهي التي تسير المدينة. وعلى ذلك فأرسطو يسعى بذلك إلى بناء مدينة تتكامل فيها: السلطات الاستشارية والقضائية والحاكمة، ويكون فيها المواطن صاحب حق في السياسة.[1]

وانطلاقا من ذلك فهو لا يفصل السياسة عن الأخلاق (علم الأخلاق كما ينبغي أن يكون). ولذلك نجده يحلل المجتمع من خلال تحديد التجمعات التي يتكون منها. فالرابطة الأولى الطبيعية هي الأسرة، والتي تأسست من إتحاد الرجل والمرأة من جهة، السيد والعبد من جهة أخرى. في حين ينتقد أرسطو مجتمع النساء والأطفال، الذي ينادي به أفلاطون لأنه يعرض وحدة الأسرة للخطر. وفي داخلها، يجب أن يكون التسلسل الهرمي الطبيعي بين القادة وفناني الأداء صارماً.[2]

واعتبارا من مفهوم أرسطو للسياسة أنه علم تدبير شؤون المدينة، يتساءل أرسطو هل من الأفضل أن تتألف الدولة من مدينة واحدة أو من عدة مدائن؟ ليست الأسوار وحدها هي التي تضع حدود المدينة وإلا كان من الممكن إحاطة البيلوبونيز كلها بسور، وقد توجد مدن كثيرة مثل مدينة بابل من السعة بحيث إنها تمثل أمة، وشاهد على ذلك أنها عندما سقطت في يد العدو ظلت بعض الأحياء تجهل ذلك لعدة أيام، وبالتالي فمن الأفضل أن تتكون الدولة من مدينة واحدة محدودة المساحة، وهذه النظرية تمثل العقلية الإغريقية بكل معنى الكلمة.[3]

2.3 . نشأة وتشكل المدينة الدولة:

من الطبيعي، أن تتجمع العائلات في القرى، وتتحد بدورها لتشكيل المدن. فالمجتمع المولود من عدة قرى هو المدينة، والساعي للكمال، وإلى مستوى من الاكتفاء الذاتي الشامل. وهذا هو السبب في وجود كل مدينة بطبيعتها،.. ومن الواضح أن المدينة موجودة بطبيعتها وأنها تسبق كل فرد. هذه الفكرة من التقديم للمجتمع على الأفراد، تنطبق على جميع الأجزاء، وتسبق المفاهيم العضوية والشمولية في علم الاجتماع... والحكومة المثالية – الحكومة التي تضمن حياة مثالية وسعيدة – هي في نهاية المطاف الحكومة التي تلبي متطلبات الديموغرافيا (حجم السكان) والجغرافيا (الأرض والمناخ) والتسلسل الهرمي الطبيعي للكائنات.[4]

---

[1] حاتم النقاطي، **المرجع السابق**، ص ص.77-88.

[2] Jean-Pierre Delas, Bruno Milly, **op.cit,** P.13.

[3] فاروق عبد المعطي، **أرسطو، أستاذ فلاسفة اليونان**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992، ص.126.

[4] Jean-Pierre Delas, Bruno Milly, **op.cit,** P.13-14.

ولذلك فمنذ البداية يشير أرسطو إلى منطقية تطور الاجتماع من مستوى ائتلاف الرجل والمرأة إلى الأسرة إلى القرية والى الدولة كنهاية منطقية للائتلاف. هذه النهاية لن يكتفي أرسطو بتعليق نتائجها وحبسها،.. بل يسعى إلى استردادها وإلى محاولة الانعراج بها نحو فحص منطلقاتها. وسيتجه إلى محاولة البحث في الإدارة البيتية، وفي مستوى العلاقة الرابطة بين المرأة والرجل وبين العبد والسيد ومحاولة الوقوف على الروابط الجامعة بينهم.[1]

3.3 . الشروط المادية لتكون المدينة الدولة:

يقول أرسطو بأنه "لما كانت الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد من دون الأركان الضرورية لكمالها نفسه، فلا باس بأن نتخذها كلها، على وجه الفرض، كما يشتهى أن تكون بشرط ألا يذهب البتة إلى المحال، مثل ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن".[2] ومن ثم ففهم أرسطو يتجه نحو "تعيين المدينة ضمن المنطق التجريبي للحياة السياسية في تكونها وفي نشاطها وفي ائتلاف سكان المدينة. إن المدينة عند أرسطو هي نتاج للطبيعة وبالتالي يمكن دراستها بنفس المنهج الذي ندرس به كل كائن حي أي بمنهج التحليل التجريبي. وسوف نبين ما هو تجريبي من جهة العناصر المكونة للدولة المدينة، فهذه المدينة الدولة يقدم لنا أرسطو شروطا مادية لتكونها، أي شروطا واقعية، وأساسا عدد السكان والمساحة والطوائف. إنه ينظر إلى تكون الدولة المدينة من جهة التخصيص ومن جهة العلم بشروط هذه المدينة ضمن التعرض لأدق مكوناتها.[3] ولهذا نجده يحذر (أرسطو) من النمو غير المناسب بين طبقات المدينة، فيشبه المدينة بجسم الإنسان. كما ينمو جسم الإنسان فيجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة على أخرى.[4]

1.3.3 . مساحة المدينة الدولة:

إن أرسطو قد وجه مزيد عنايته لدراسة الأسس الاجتماعية التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي في المدينة أو الدولة، فإنه لم يدخر جهدا في دراسة وتحليل العوامل التي تؤدي إلى تقويض هذا البناء أو اضمحلاله، فيذكر لنا مثلا: أهمية العامل البيئي الجغرافي في إحداث الوهن الاجتماعي، عندما تحول البيئة الجغرافية من تحقق الوحدة الاجتماعية والسياسية لسكان المدينة كأن يفصل أجزاء المدينة جبل أو نهر، فلا يتحقق التوافق التام بين الأنظمة الاجتماعية لكل الأجزاء، فيصعب بذلك الاحتفاظ بمقومات هذه الوحدة.[5]

---

[1] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] أرسطو طاليس، **مرجع سابق**، ص.256.

[3] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.73.

[4] مصطفى عمر حمادة، **دراسات في علم السكان**، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص.124.

[5] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.138.139.

ولهذا نجده يذهب إلى أنه يجب أن تخطط المدينة في بعض أجزائها ويترك البعض الأخر بلا تخطيط ليصعب على العدو الدخول إليه والخروج منه، ولذلك يجب تشييد الحصون حول المدينة. ويشير أرسطو إلى ضرورة تشييد المعابد لأداء جميع الشعائر الدينية ويختار لها مكانا تحت الربوة، ومن المناسب أن يكون المعبد في ميدان عام مثل ميدان الحرية في تساميا ويحظر دخوله على الصناع والزراع. وبعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق، وينبغي أن يكون الوصول إليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد.[1]

وفوق هذا يقول أرسطو أن "موقع المدينة إذا أمكن تعيينه بالاختيار فينبغي أن يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر بحيث يكون نقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا ميسورا والبحر يساعد في الدفاع عن المدينة ووصول الإمدادات إليها، كما أنه يسمح إستيراد ما لا تنتجه المدينة وتصدير الحاصلات التي تزيد عن حاجاتها".[2] وعلى العموم فقد شدد على أمور ينبغي مراعاتها عن إختيار الموقع ومنها على الخصوص:

1 . الأمر الأول وهو الأمر الصحي، وأن إستقبال الشرق والتعرض للرياح التي تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات، ويليه إستقبال الجنوب، لأن البرد يكون أكثر إحتمالا فيه طوال الشتاء.

2 . ينبغي أن يكون الموقع ملائما لصد غارات العدو وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارهم.

3 . وفرة المياه، ينبغي أن يكون بداخل المدينة كثرة من الينابيع الطبيعية، فإن لم يكن ذلك فإنه ينبغي أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر في حالة السلم وفي حالة الحرب، وحيث لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة فإنه يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفي للاستعمالات اليومية.

4 . معائل المدينة، يرى أرسطو أن المدينة العالية تناسب الأوليغركية (أي حكومة الأقلية الممتازة) والملكية. أما الديموقراطية فهي تؤثر السهول، بينما الارستقراطية يناسبها على الخصوص الهضاب المحصنة.[3]

ومع ذلك فإن أرسطو لم يحدد بصراحة مساحة محددة لها، ولكنه أوحى لنا بذلك باعتبار أن عدد السكان إذا كان محددا فإن المساحة سوف تكون محددة.[4] ويبرر ذلك بالقول "يظن العامة أن دولة

---

[1] فاروق عبد المعطي، **أرسطو، أستاذ فلاسفة اليونان**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992، ص.131.

[2] فاروق عبد المعطي، **المرجع السابق**، ص.133.

[3] فاروق عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص.130.

[4] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.75.

لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء: وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فإن الذين ينادون به يجهلون حقا في أي تنحصر سعة الدولة أو ضيقها، لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير. ومع ذلك يلزم أن ينظر إلى العدد أقل من أن ينظر إلى القوة. لكل دولة مهمة تقوم بها، وإن أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها".[1] ومن ثم فمساحة الدولة يجب أن تكون خاضعة لحدود معينة ككل شيء أخر فلا تكون أكبر مما ينبغي أو أصغر مما ينبغي، فكل شيء لأجل أن تكون الخواص به لا ينبغي أن يكون أكبر أو أصغر لأن ذلك يفقده طابعه الخاص أو يفسده. فإذا كانت المدينة أصغر مما ينبغي فإنه لا يمكن أن تقوم بحاجياتها، وإذا كانت أكبر مما ينبغي فهي تقوم بهذه الحاجات لا من حيث مدينة بل من حيث أمة، ويكاد لا يكون لها حكومة ممكنة فالنمو له حدود، ومن ذا الذي يستطيع أن يحكم دولة شاسعة؟.[2]

2.3.3 . عدد السكان:

يذهب أرسطو إلى أن الأحداث شاهدة لإثبات أن من العسير، بل ربما كان من المحال، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغي، وليست واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشتمل، كما هو مشاهد، على أكثر مما ينبغي من السكان.. والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجتمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين. وحتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات إلى العدد لا ينبغي أيضا اللبس في العناصر التي تؤلفه. لو أن كل دولة تشمل بالضرورة تقريبا لفيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لا ينبغي في الواقع أن يحسب إلا أعضاء المدينة أنفسهم، أولئك الذين هم مؤلفيها الأصليون. إنما كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة. وأن المدينة التي تخرج عددا كبيرا من الصناع وقليلا من المحاربين لا تكون أبدا دولة عظيمة، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان.. فالجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة، والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين.[3]

ولذلك فقد حذر كما ذكرت سابقا من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة لما يترتب على ذلك من ثورات ومشكلات متنوعة. وعلى الرغم من أن أرسطو كان تلميذ أفلاطون، إلا أنه لم يحدد الحجم الأمثل للسكان على عكس أفلاطون، حيث أكد أرسطو أن الدولة العظمى ليست ذات الحجم الكبير من ناحية العدد السكاني، ورأى أن من الضرورة أن تتدخل الدولة بأساليب متنوعة لتحقيق التناسب بين حجم سكان المدينة وبين مواردهم، وخاصة مساحة الأرض وقدرتها على إشباع حاجات السكان ولتحقيق ذلك

---

[1] أرسطو طاليس، **مرجع سابق**، ص.257.

[2] فاروق عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص.135.

[3] أرسطو طاليس، **مرجع سابق**، ص.257.258.

نراه يوافق على الإجهاض، والتخلص من أي طفل يولد وفيه عيب التكوين.[1] لذلك نلاحظ أن المبحث الأرسطي في عدد السكان ليس بحثا مفصولا عن الغايات التنظيمية للمدينة.[2] إذ يقول أرسطو أن الدولة يجب أن يكون عدد سكانها محدودا وليسهل مراقبتها ويسهل الدفاع عنها.[3] وهو بهذا يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه العامل السكاني الديمغرافي في إحداث عدم الاستقرار الاجتماعي، ذلك أن الهرم الطبقي قد يصيبه التصدع نتيجة النمو غير المتناسب لبعض الطبقات دون البعض الأخر، ذلك أن ميزان القوى الطبقية لا بد وأن يراعى وفقا لمتطلبات الحاجيات الضرورية... على أن أهم عامل من عوامل القلق الاجتماعي يرجع إلى فساد نظم الحكم المعروفة في زمنه.[4] ذلك أنه ينظر إلى الكثرة على إنها تهديد لنظام المدينة وائتلاف سكانها. وهو بذلك يحدد لمدينته عددا لا يمكن أن يكون كثرة باعتبار أن الكثرة يصعب مراقبتها ويصعب كذلك مشاركتها في الحياة السياسية. لذلك نجد أرسطو يبحث في تنظيم النسل، والى تنظيم شروط الزواج...[5]

3.3.3 . الطوائف:

يتجه أرسطو إلى الحديث عن طبقات المدينة، هذه الطبقات التي ستكون المدينة والتي سوف تكون بمثابة الشرائح الاجتماعية التي تكونها، فالمدينة ليست عددا من السكان وليست مساحة فحسب بل كذلك جملة من الشرائح والطبقات الاجتماعية التي تكون الحياة الاقتصادية والسياسية. ولذلك سعى أرسطو لإثباتها ولبيانها، فلكي يصلح الاجتماع كان عليه أن يبحث في مكونات المجتمع وفي مختلف أنشطته، وأساسا في من يحرك هذا النشاط في المدينة. ويقسم أرسطو مدينته إلى ثماني طوائف: الزراع، الصناع، التجار، الجند، الطبقة الفنية، الكهنة، الحكام والموظفين.[6] ولهذا نجده يقول بأنه يجب على النظام الاجتماعي إعادة إنتاج التفاوتات الطبيعية في الذكاء، ويكرس أرسطو التقسيم الصارم للمجتمع بين العبيد والحرفيين والرجال الأحرار.[7] فالمدينة إذا تنشأ كوعاء للبناء الاجتماعي الطبقي الذي يرتكز أساسا على التخصص المهني الجماعي، وعلى التساند والتكامل الاجتماعي، والدولة هي الإطار السياسي للمدينة وهي كهيئة وظيفية تنظم حياة المواطنين بالقوانين.[8]

---

[1] علي عبد الرازق جلبي، **علم اجتماع السكان**، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2009)، ص.69.

[2] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.75.

[3] فاروق عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص.133.

[4] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.138.139.

[5] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص 74- 75.

[6] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.76.

[7] Jean-Pierre Delas, Bruno Milly, **op.cit,** P.13.

[8] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.133.

4 . سياسة المدينة:

منذ البداية يشير أرسطو إلى الجدلية التي تحكم المدينة، فالمدينة بين واقعية الكيان وبين مفارقتها نحو الغايات، هو المبدأ الذي يحكم إليه مدينته، فهو يؤكد ارتباط (المدينة–الدولة) بالخير، إذ يقول "بما أن كل دولة مجتمع وأن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة... فالمدينة لا تقام على غير لبس السياسي بالأخلاق (أي أن الاجتماع لا يمكن أن يقام من غير اعتبار الخيرية أساسا وغاية للأفراد). هذا الخير يعرفه أرسطو بأنه موضوع لكل الأمنيات. على اعتبار أن الخير هو كل ما يصبو إليه الإنسان وكل ما لا يجد له من تعريف في غير الغاية، فغاية المدينة تظل الوصول بالأفراد إلى حياة مفارقة للواقع، إذ هي حالة من الاغتباط ومن الفرحة التي يجسدها الاجتماع. ولأن المدينة تسعى إلى الخير الذي هو كمال لا يتحقق إلا بالسعي الفردي والجماعي للتوحد بخيرية المدينة خيرية الوجود، الاجتماع عندئذ غايته الكمال والكمال لا يتحقق إلا داخل المدينة التي يسعى أفرادها نحو خيرية الوجود. فالخير مرة أخرى يتجسد في المدينة على أنه سعادة للأفراد، هذه السعادة هي شعور بأن المدينة تعود إلى ترابط الأفراد وتآزرهم واعتبار الأخر هو الذات ولا يمكن الحديث عن تناقض بين الذات والأخر".[1]

1.4 . سياسة المدينة بين البعد السياسي والأخلاقي:

إن أرسطو في سياسته للمدينة يمزج بين الأبعاد السياسية والأبعاد الأخلاقية، ويعتبرهما مكملان لبعضهما البعض، ولا وجود لأحدهما دون الأخر، حيث تحتدم بين هذا وذاك، جامعة بين الواقعية السياسية من جهة والغائية الأخلاقية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار فإن "كتاب السياسة لأرسطو هو إحالة على جانب هام في حياة الأفراد وفي نظام الإنسان باعتباره لا يستطيع أن يفكر في ذاته وفي الوجود بمعزل عن الوجود السياسي الذي يحدده ويظل محدده.. ومن ثم فأرسطو تعرض بواقعية إلى المدينة وللحياة السياسية والأخلاقية داخل كتاب السياسة".[2]

ومع ذلك فإننا نلحظ "تبعية الأخلاقي للسياسي، فالسياسي يحكم الأخلاقي".[3] في الوقت الذي يؤكد فيه أرسطو على ارتباط المدينة الدولة بالخير، والخير هو موضوع لكل الأمنيات، وهو كل ما يصبو إليه الإنسان.. وإلى ذلك اعتبر أرسطو المدينة تناغما بين الأفراد وبين الطبيعة، فيكون الاجتماع أمرا مقدرا على الإنسان وأمرا موكلا لمنطق طبيعي يميز الأفراد عن بعضهم البعض، ويجعل البعض صناعا والبعض حكاما. إنه يتأتى لكل فرد مقدار من السعادة يعادل مقدار فضيلته وفطنته واعتصامه بهما في تصرفه، فهو سعيد

---

[1] موسى عبد الله، **المدينة والأخلاق في خطاب الفارابي**، ط1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص.100- 101.

[2] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص.10.11.

[3] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.101.

ومغبوط، لا لخير من الخيرات الخارجية، ولكن في حد ذاته وباتصاف طبيعته بصفات معينة.. فالمدينة في نظره فضاء يعود إلى الغايات الأخلاقية والميتافيزيقية، هذه الغايات التي حتمت على المدينة أن تكون طبقات اجتماعية، ولكنها طبقات معرفية بالأساس.[1]

2.4 . سياسة المدينة بين البعد الانطولوجي والاقتصادي:

يحدد أرسطو غايته من المدينة بالقول "لما توخينا النظر في المجتمع الذي هو أفضل المجتمعات المدنية، لمن استطاع وأن يعيشوا وفق أمنيتهم ويحققوها كلها، لزمنا أن نبحث أيضا عن سياسات غيره من المجتمعات، تلك السياسات التي تستخدمها طائفة من الدول الجليلة بحسن نظمها، وترتب علينا أن ننظر في بعض سياسات أخرى تبدو صالحة قد تكلم عليها البعض، لكي يتجلى لنا الجيد منها والمفيد.. ومن ثم فالمدينة لا يمكن أن نصل إليها من غير المرور على دراسة ما ليس مدينة.[2] ولذلك نجد أرسطو يحاول أن يوفق بين أمرين، الأمر الأول هو البعد الانطولوجي للمدينة أي غايات المدينة، وبين البعد الاقتصادي للمدينة، أي البعد التبادلي في المستوى الواقعي للأفراد. أي أن الائتلاف الذي يحاول أن يؤسسه أرسطو، هو ائتلاف أرضي يقتضي العلم بواقعية التبادلات. لكن ذلك لا يناقض أيضا البعد الانطولوجي الذي يحاول أرسطو أن يؤسسه في المدينة. ويظهر تأصيل الصراحة، حيث تعمد إلى ربط تصور المدينة بتحليل ما يمكن أن يكون نافعا للمدينة من مبادلات ومن غايات تتأسس على معاينة وقائع المدينة، وفي هذا الإعجاب بالمدينة وبفضائلها.[3]

وانطلاقا من ذلك يحاول أرسطو أن يتوسع في تحليله من فن إدارة البيت إلى فن إدارة المدينة. هذا الفن الذي يحمل أيضا على أنه إزدواج بين فن الإدارة البيتية وفن الكسب. ذلك أن ظهور المدينة منذ إعلانه عن عناصر الدولة الأساسية الطبيعية يهدف إلى التدرج بالبحث من مستوى عمومية الطرح إلى مستوى التخصيص. فإن كانت الإدارة البيتية قد خصصها أرسطو للكشف عن البعد الاقتصادي في معناه الضيق... أي العلم بالأدوات البيتية وفي الكيفيات الطبيعية للتصرف فيها، فيه بعد ذلك يوسع دائرة تطبيقات الإدارة البيتية، لتصبح المدينة هي مدار الأمر. أي أن أرسطو سوف يعمد إلى تمييز فن الاقتناء الطبيعي عن فن الكسب ليتبين لنا الفرق بينهما، وليتبين أيضا مجال الارتباط بين البيت والمدينة. ويشير أرسطو إلى أنه إذا كان فن الاقتناء هو مجال طبيعي فإن فن الكسب هو مغاير للطبيعة، يعني أن المدينة سوف تهتم بتنظيم جانب الاقتصاد من جهة صلاحية الكسب فيها، أي أن هناك هما أرسطيا في بناء مدينة

---

[1] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص89-92.

[2] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.35.

[3] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.29.28.

وفق منطق نظامي يجعل من الكسب فنا مدروسا.[1] والأمر بعد ذلك متعلق بالاستخدام، حيث يتولى شرح المقتنيات والحديث عما يمكن أن يكون نافعا في مقتنيات الشؤون البيتية... حيث يحرص على التدقيق في كل ما يمكن أن ينفع الأفراد في باب ارتزاقهم الطبيعي وفي مقتنياتهم.[2]

ومن هذا المنطلق فإن أرسطو يعتبر "أن المواطن هو منطق المدينة ومنطق المساواة فيها. فلا غرابة أن يتجه أرسطو لمعاينة الحق السياسي مطالبا الدولة والأنظمة السياسية باحترامه، أي احترام النشاط الذي يقوم به الإنسان المواطن داخل المدينة. فالحرمان الاقتصادي والحرمان السياسي شكلان لممارسة حياتية خاطئة داخل المدينة.[3] ولهذا نجده يتحدث عن الأسباب الكامنة وراء الانقلابات السياسية والتي حددها أرسطو بأنها تنبع من غياب المساواة ومن وهم العدالة..وضمن نفس هذه العمومية في الحديث عن أسباب الثورات يحدد أرسطو الحرمان النفسي كمنطق يحرك الجمهور. ويحذر الساسة من الأسباب الذاتية التي تؤدي إلى الثورات. ومن بين هذه الأسباب خصومات المصاهرة. ولكن العدالة تظل السبب الرئيسي في الانقلابات السياسية باعتبار أن افتقادها في المستوى الاقتصادي والسياسي يؤدي لثورة الجمهور.[4]

على أنه يذهب إلى القول بأن الناس يكونون سعداء لأنهم حازوا مهنتهم وأنشطتهم وفق مقياس واقعي، هو مقياس التربية الذي حدد مدى صلاحهم ومدى استعداداتهم الذاتية للإقبال على نشاط المدينة الاقتصادي والسياسي ضمن رضاهم بحدودهم وحدود طبائعهم. فطبيعة الإنسان وطبيعة الاجتماع وخيرية المدينة لا يمكن أن تناقض واقعية المدينة، ذلك أن أسبقية المدينة على الأفراد ليست سوى أسبقية منطقية فحسب.. والاجتماع كنشاط سياسي واقتصادي واجتماعي يحتل أسبقية واقعية، إذ من غير التواجد الواقعي للأفراد تنحل المدينة ويستحيل الاجتماع.. وبذلك تكون وحدة المدينة وانسجام الأفراد داخلها خاضعتين لمنطق واقعي يعي أهمية الأفراد في إنتاج القانون وفي إنتاج الهيئات الأساسية الحاكمة في المدينة.[5]

والى جانب ذلك فالمواطنين تجمعهم رابطة أخلاقية يجسدها الأفراد داخل اجتماعهم وداخل إيمانهم بالمصلحة المشتركة والتي هي مصلحة الوجود الخيري في عدم تناقضه مع رغبات المواطنين.. وإذن نظام المدينة كنظام سياسي هو نظام يتلاءم مع الأفراد نظرا لأن مصمم الوجود هو العالم بنظام الموجودات.[6]

5 . النقد الموجه لأرسطو: (سلبيات وايجابيات)

---

[1] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص.24.25.

[2] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.27.

[3] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص.54.55.

[4] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص.52-53.

[5] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص104-105.

[6] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص.101.

1 . اعتبار المدينة نتاج لصراع واقعي بين الأفراد من جهة الصراع المشروع ضمن واقعية التربية (القدرات الطبيعية والقدرات الناتجة عن التربية).

2 . واقعية المدينة هي واقعية العصر الذي استنتج منه أرسطو مدينته من جهة نقده لتاريخ أثينا، ولحاضر أرسطو ومعاصريه من جهة أخرى.

3 . خيرية المدينة وأسبقية المدينة على الأفراد وطبيعتها لا تنفي وجهتها الواقعية، باعتبار أن الوحدة والانسجام الأخلاقي لا يتحققان إلا داخل المدينة وداخل الممارسة السياسية، والتي هي سبق واقعي للمدينة.

4 . فتكون السعادة والخير والفضيلة قيما أخلاقية تحققها المدينة ويحققها حكام المدينة انطلاقا من عملهم بتراتب الأفراد داخل المدينة.

5 . إن المدينة هي نتاج للذكاء الإنساني، هذا الذكاء الذي يؤسس المدينة اعترافا بمكانة التربية التي أفرزته والتي بوئته الحكم في المدينة.

6 . إن أرسطو يجعل الأخلاقي لا يتناقض مع واقعية الحياة السياسية ومع واقعية شعورنا به. فهو ينظر إلى الوجود السياسي والوجود الأخلاقي بأنهما وجودان منسجمان ضمن منطق أرضية الأخلاقي في تبعيتها للسياسي.[1]

[1] حاتم النقاطي، **مرجع سابق**، ص ص.102-106.

المحاضرة الثالثة

أسطورة المدينة الفاضلة

عند الفارابي

المحاضرة الثالثة أسطورة المدينة الفاضلة عند الفارابي

تمهيد:

1 . التعريف بالفارابي: (870-950 م)

2 . المجتمع الإنساني عند الفارابي:

3 . عوامل تكوين المجتمعات الإنسانية عند الفارابي:

أ . التعاون:

ب . القهر:

4 . المدينة الفاضلة عند الفارابي:

5 . المبادئ الأساسية لقيام المدن عند الفارابي:

أ . العدالة:

ب . المحبة:

6 . المدينة عند الفارابي والمزج بين الأخلاق والسياسة:

7 . المدينة الفاضلة ومضاداتها:

8 . المدينة الفاضلة والفرد الفاضل:

9 . نقد مشروع الفارابي:

خلاصة.

المحاضرة الثالثة أسطورة المدينة الفاضلة عند الفارابي

تمهيد:

وتتناول هذه المحاضرة أسطورة المدينة الفاضلة عند الفارابي. انطلاقا من التعريف به، ونظرته للمجتمعات الإنسانية، وعوامل تكوينها، مرورا بنظرته للمدينة، والمبادئ الأساسية لقيامها، وصولا إلى سياسة المدينة ومزجه بين الأخلاق والسياسة، بالإضافة إلى مضاداتها، ودور الفرد فيها، وانتهاء بالنقد الموجه لمشروعه.

1 . التعريف بالفارابي: (870-950 م)

هو أبو نصر محمد بن محمد من مدينة فاراب (مدينة في إقليم خراسان التركي)، حيث ولد نحو سنة 870م، استوطن بغداد، ثم انتقل منها إلى دمشق، حيث توفى سنة 950 وله من العمر ثمانون عاما.[1] ويحتل الفارابي منزلة الصدارة بين فلاسفة المسلمين إلى الحد الذي كان يلقب باسم المعلم الثاني وذلك لأنه تبنى كثيرا من أراء أرسطو، إلى جانب تأثره بالأفلاطونية الشرقية.[2]

2 . المجتمع الإنساني عند الفارابي:

إن المجتمع الفاضل في نظر الفارابي هو الذي يؤدي الإنسان فيه عمله أداء تاما بفضل ما يسود علاقات ووظائف هيئاته من توافق وتعاون، على غرار ما يجري في البدن السليم من تضامن بين الأعضاء وانسجام في وظائفها.. وإنصافا للواقع العلمي لا بد أن نذكر أن الفارابي وإن كان يشبه المجتمع الإنساني بالكائن العضوي إلا أنه يفرق بينهما تفريقا علميا سيكولوجيا حين يقرر أن أعضاء البدن تقوم بوظائف طبيعية أما الهيئات التي لها قوى طبيعية، والتي تتألف من أفراد يمثلون الوحدات الطبيعية فإن هذه الهيئات والملكات التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية.[3]

ولذلك يبدأ الفارابي بدراسة طبيعة المجتمع، وذلك بتوضيح ضرورة الاجتماع الإنساني، فأرجع ذلك إلى أن الإنسان مفطور على حاجته إلى الاجتماع والتعاون. ومعنى ذلك أن الفارابي يأخذ بفكرة أرسطو في أن الإنسان مدني بالطبع وأن الاجتماع ضروري لسد الاحتياجات الضرورية للأفراد، فضلا على انه يشير إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص الجماعي كأساس لبناء المجتمع.[4]

ويتناول بعد ذلك أشكال المجتمع الإنساني، والتي يقسمها إلى نوعين، "مجتمعات إنسانية كاملة وأخرى غير كاملة أو ناقصة، وتتضمن المجتمعات الكاملة مستويات ثلاثة: هي العليا (أو العظمى) والوسطى،

---

[1] أبو نصر الفارابي، **أراء أهل المدينة الفاضلة**، ط2، (بيروت: دار المشرق، 2000)، ص.11.

[2] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.237.

[3] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.241.

[4] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.238.

والدنيا، والمستوى الأول يمثل اجتماعات البشر كلهم على وجه الأرض، والمستوى الثاني يمثل اجتماع أهل الأمة الواحدة، أما المستوى الثالث فيشير إلى اجتماع أهل المدينة. والمجتمعات الناقصة أو غير الكاملة فتنقسم هي الأخرى إلى ثلاث مستويات: الأولى اجتماع أهل القرية أو الحلة (وهي جزء من المدينة)، والثاني اجتماع أهل السكة (الشارع)، والثالث اجتماع أهل المنزل".[1] وبالإضافة إلى ذلك يشير إلى عوامل تماسك المجتمع وترابط هيئاته، فبالإضافة إلى الضرورة العضوية والضرورة التشريعية يرى أن من عوامل التوحد في الجماعة الاشتراك في الانحدار من أب واحد، وقرابة التصاهر ووحدة الجنس والسلالة والاشتراك في اللغة واللسان والاشتراك في التناسل وتشابه الخلق والشيم الطبيعية والاشتراك في الصقع أو البيئة الطبيعية.[2]

هذا وبعد أن يذكر الفارابي الأشكال المختلفة للاجتماعات الإنسانية ومراتبها يركز اهتمامه على النواحي المثالية التي يجب أن تتحقق لكي تصبح هذه الأشكال فاضلة ومقياس ذلك هو مدى ما تحققه لأفرادها من سعادة حقة.[3]

3 . عوامل تكوين المجتمعات الإنسانية عند الفارابي:

أ . التعاون:

المدينة الفاضلة في اعتقاد الفارابي هي المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة الحقيقية.. فالمدينة الفاضلة، فاضلة بآراء أهلها وحسن نيتهم مهما كانت تجريدية تنضاف إليها بعد ذلك، الأفعال العملية المحققة والمجسدة لتلك الآراء على ارض الواقع، فلا سعادة لأهل المدينة – في اعتقاد الفارابي– إلا بتعاونهم الجاد على بلوغهم سعادتهم بالفكرة الموحدة أولا وبالعمل ثانيا.. ولا تكون المدينة فاضلة إلا إذا كانت أرائها فاضلة إذ أن هناك قانونا كونيا يمكن معرفته واستخدامه كنموذج لحكم المجتمع البشري. ومعرفة هذا القانون واجتماع الناس حول هذه المعرفة هما ما يشكلان المجتمع الفاضل.. ولا تكتمل السعادة إلا إذا كان لهم رأي خاص في الله، والعقول، وحقيقة الوجود والوحي.[4]

ب . القهر:

ويضيف الفارابي عوامل أخرى تساعد على تكوين المجتمعات الإنسانية غير عامل التعاون – السابق الذكر– متمثلة في القهر باعتبار القاهر يحتاج إلى مؤازرين يستعبدهم ويسخرهم، ثم يقهر بهم آخرين

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.151.

[2] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.243.

[3] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.240.

[4] موسى عبد الله، **المدينة والأخلاق في خطاب الفارابي**، ط1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013)، ص.110-111.

فيستعبدهم أيضا، وهكذا في كل مرة حتى يجتمع له مؤازرين على الترتيب، فإذا اجتمعوا له صيرهم آلات يستعملهم فيما فيه هواه ومنافعه الشخصية.[1]

4 . المدينة الفاضلة عند الفارابي:

بدءا لا بد من القول أن اسم المدينة الفاضلة وفكرتها الأساسية مستمدان من أفلاطون، بل قد تكون أحد الأسباب التي دفعت الفارابي لبحثه في السياسة، هي أنه أراد إنشاء نوع من المجتمع الإنساني على غرار فلسفة أفلاطون في الجمهورية، مع ملاحظة أن الفارابي تحدث عن المدينة الفاضلة لا عن المدينة المثالية.[2] ومع ذلك يعتقد الفارابي أن الفلسفات السابقة عليه لم ترق إلى مستوى تأسيس وتحقيق تصور فلسفي "للأخلاق العملية" على نحو يستجيب إلى متطلبات عصره. فكانت البداية بالنفس بدلا من المجتمع، وبالفرد بدلا من الجماعة، ومن تدبير الإنسان إلى تدبير المدينة. فعمد للرجوع إلى الفرد من أجل التوجه نحو الجماعة، حتى يكون تحقيق المدينة الفاضلة أمرا ممكنا.[3] ولذلك يستعرض الفارابي كثيرا من العوامل التي تسهم في الاجتماع وتكوين المدن والدول دون مناقشتها صراحة، منها التشابه في الأخلاق والشيم الطبيعية، والاشتراك في اللغة واللسان، كذلك يكون الإرتباط بالاشتراك في المنزل، ثم الاشتراك في المساكن ثم المدن، ثم الاشتراك في المدينة، ثم الاشتراك في الصقع الذي فيه المدينة.[4]

ولذلك نجد أن فلسفة الفارابي الاجتماعية تعنى ببحث تدبير المدينة، وهو يعنى بربط السياسة بالأخلاق، حتى تتحقق السعادة لأهل المدينة الفاضلة.[5] وهو لذلك يتناول البنية الاجتماعية للمدينة الفاضلة التي تتحقق فيها السعادة عن طريق التعاون بين الفئات المتخصصة. بوجهة نظر تقارب المدرسة الاجتماعية الحيوية التي تشبه المجتمع بالكائن الحي، فالمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي يتعاون أعضاءه جميعهم في سبيل حياة الكائن الحي والمحافظة عليه.[6]

وبالتالي فجوهر مفهوم المدينة الفاضلة في فكر الفارابي يشير إلى إنتاج عقلاني أو مطابق للعقل... فقد حاول تصور المدينة الفاضلة مجتمعا هرميا تام التكوين. بوضعه الفيلسوف على قمة هذا الهرم سيدا للمدينة وحاكمها الذي يستمد سلطانه من العقل الكلي الذي يتجلى من خلال عقل الفيلسوف.[7] فالمدن في

---

[1] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.116.

[2] طه جزاع، **يوتوبيا، جدل العدالة والمدينة الفاضلة من أفلاطون إلى إبن خلدون**، بغداد، شركة الأنس للطباعة والنشر، 2011، ص.74.

[3] موسى عبد الله، **المدينة والأخلاق في خطاب الفارابي**، ط1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013)، ص.10.

[4] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.118.

[5] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.238.

[6] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.240.

[7] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص.114.

تصور الفارابي هي الاجتماع المتمدن، الاجتماع الذي يربط الناس بروابط اجتماعية وفكرية ودينية معينة. والمهم بالنسبة إليه هو نوع هذه الروابط لا غير.[1]

وفي هذا الإطار تجاوز الفارابي (الدولة – المدينة) تصور وحدة الجنس البشري كما عند اليونان (إذ لم يقتصر كأفلاطون وغيره من اليونانيين على تنظيم مدينة كأثينا واسبرطة). بل فكر في إتجاه الأمم كلها واجتماعها حول ملك واحد. واخضع تنظيم المدينة إلى تراتب مضبوط يبدأ بالأعلى وينزل شيئا فشيئا إلى الأسفل بحسب التفاضل في العلوم والصناعات.. فهدف الفارابي لم يكن مقصورا على تحقيق (الدولة – المدينة) الفاضلة فقط في ذكره للدولة الأمة، بل ذكره للنوعين معا لتبيان أن (دولة – الأمة) الفاضلة تتحقق بعد أن يكون لدينا (دولة – مدينة) فاضلة. أما عدم ذكره لـ (دولة – المعمورة) الفاضلة في سياق ما ينبغي أن يعمله أهل المدينة الفاضلة، فذلك في تقديرنا، أن تحقيق هذه الدولة لم يكن هدفه وغايته. وفي نصوص مماثلة، ذكره لهذه الدولة العالمية جاء على معنى اجتماع إنساني كامل. فقد ورد كاحتمال ممكن من الناحية النظرية لكنه عمليا بعيد المنال جدا، لان صعوبة تحقيق هذا الهدف من الناحية العملية، قد ترجع في احد جوانبها وفقا لرؤية الفارابي إلى اختلاف الأمم القومية في طباعها ولسانها، ومن ثم في مللها.[2]

ومن ثم فبالأمة، ثم بالمعمورة كلها، تكون المدينة هي أصغر وحدة سياسية يمكن للإنسان بالاجتماع فيها أن يبلغ سعادته المأمولة، في حين انه يتعذر حصولها في الاجتماع الذي هو أقل منها. تكمل سعادة الناس باكتمال اجتماعهم – الذي تعد المدينة كحد ادني له– وكلما زاد عدد المجتمعين وكثر، ازداد حصول السعادة وكمل تحقيقها، شريطة تعاون أفراد هذا الاجتماع على أعمال الخير. وأكمل اجتماع إنساني في رأيه هو ذاك الذي يجمع كل أمم الأرض. وبهذا كان الفارابي في هذا الأمر أوسع تصورا من اليونانيين، لأن مفكريهم لم يخرجوا في الأمور السياسية من أفق الحياة اليونانية.. وتجاوز دولة المدينة التي عرفها اليونانيون أو عملوا على تجسيدها، ولعل هذا التصور ناتج عن تأثير إعتقاده الديني، بما أن الإسلام لم يعرف دولة المدينة بمفهومها اليوناني.[3] والواقع أن الفارابي يربط بوعي تام في مواضع عديدة من كتاب الملة بين المدينة والأمة أي المدينة الفاضلة والأمة الفاضلة وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه وهو أنه يفكر في دولة – الأمة فهي احد الخيارين، واضعف الإيمان أن توجد دولة – مدينة على أمل أن توجد أكثر من دولة – مدينة تنتمي إلى أمة واحدة، فتكون بتعاونها دولة – الأمة. إنها الهدف الأكمل والأمثل لمشروع الفارابي أما دولة المدينة فهي الهدف الأقل كمالا والأقرب والأيسر تحققا في هذا المشروع لكنه لا يقبل بأقل من دولة – مدينة، فالدولة

---

[1] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.119.

[2] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.107-110.

[3] جميل صليبا، **من أفلاطون إلى ابن سينا**، ط4، (دمشق: دار الأندلس، 1951)، ص ص.65-67.

الفاضلة عند الفارابي لا تقل في حدها الأدنى عن الدولة – المدينة ولا تزيد (من الناحية العملية الواقعية) عن الدولة – الأمة. وهذا الاعتقاد (بأن السعادة لا تحقق إلا في دولة فاضلة) يقودنا إلى اعتقاد أخر، هو وجوب أن يكون تنظيم الدولة الفاضلة مماثلا لنظام بدن الإنسان التام (العالم الأصغر) ولنظام الكون (العالم الأكبر).. وبالإضافة إلى ذلك فقد حرص الفارابي على تأسيس الدولة الفاضلة على أسس وجودية ثابتة. فالسعادة لا تنتج آليا عن الاجتماع في المدينة وإنما يتوقف تحقيقها على نوع المدينة، بما أن المسألة متعلقة بالإرادة والاختيار وليست قضاء وقدرا لا يملك البشر إلا الانصياع لمشيئته وان المدينة هي وحدها الكفيلة ببلوغ تلك الغاية بما تقوم عليه من أراء وتنظيم. فالسعادة ليست قيمة فردية بقدر ما هي قيمة مجتمعية، فلا سبيل للحديث عن إمكان السعادة بمعزل عن المجتمع. ويربط معنى السعادة في ظل التراتب الاجتماعي على أساس أن التفاضل في القابليات الفطرية ومدى ترتيبها بواسطة التعليم والتدريب والممارسة...مما يؤدي إلى تفاضل في التراتب بين الناس في المجتمع.[1]

لذا كان بحث الفارابي في الأمم بناء على المعطيات الواقعية التي حصل عليها واقتنع بها. وليس على التفكير الأخلاقي وحسب في ما يجب أن يكون، لأن الأمم وإن اتفقت في الطبيعة الإنسانية العامة تتمايز وتختلف في بيئاتها الطبيعية التي نشأت وعاشت فيها وتغذت منها وبالتالي تتباين الخصائص الناتجة عن تأثيرات المناخ والغذاء مثلما تتباين في لغاتها، ويؤدي تداخل هذه العوامل إلى خصائص وتنوعات عديدة.[2]

5 . المبادئ الأساسية لقيام المدن عند الفارابي:[3]

أ . العدالة:

أهم هذه المبادئ هو العدل الذي يكون أولا في قسمة الخيرات المشتركة التي هي لأهل المدينة على جميعهم... فإن لكل واحد من أهل المدينة قسطا من هذه الخيرات متساويا لاستئهاله. فنقصه عن ذلك وزيادة عليه جور. وبالتالي عدالة الفارابي ليست عدالة مساواة وإنما هي عدالة انسجام وائتلاف بين مختلف المراتب الاجتماعية التي تتكون منها المدينة الفاضلة.

ب . المحبة:

فالعدل إلى جانب المحبة التي تنتج عن اشتراك أهل المدينة الفاضلة في الآراء وسعيهم إلى نيل السعادة بعضهم مع بعض. فالمحبة (لا العاطفة) القائمة على الإرادة، التي تأتي من الاشتراك في القيم ومن وحدة الفكر والممارسة. مما يعني أن الروابط القيمية والفكرية والعلمية التي تصل أهل المدينة الفاضلة بعضهم ببعض

---

[1] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص.177-179.

[2] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص.121.122.

[3] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.139.

تتحول إلى لحمة عاطفية تتمثل في المحبة المتبادلة. فوحدة الآراء والأفعال والمصالح المشتركة تمثل عامل ائتلاف بين أهل المدينة الفاضلة، رغم ما يقوم داخلها من تراتب.

6 . المدينة عند الفارابي والمزج بين الأخلاق والسياسة:

إن الفارابي لا يتأمل الممارسة والتدبير البشري، إلا ليصل إلى السعادة.. التي يعمد إلى تصنيفها ضمن القيم الذاتية – لأن الخيرات تنقسم في اعتقاده إلى خيرات تطلب لغيرها وأخرى تطلب لذاتها– المستقلة عن أي شيء أخر. فالسعادة عنده أمر لا يحقق إلا في الحياة الاجتماعية الكاملة والفاضلة.[1] لكن وبما أن الفارابي يتماهى مع موقف أرسطو في الأخلاق. من منطق أن السعادة هي الخير الأقصى للحياة الاجتماعية بكافة أنشطتها.. كانت الأخلاق عند الفارابي كما عند أرسطو، علم عملي يقوم على ممارسة الأعمال المحمودة وإتباع القدوة الصالحة لاكتساب ملكة الأفعال الخلقية. فكل إنسان حاصل على القدرة على فعل الخير، لكنه ينميها بالفعل والممارسة. تبعا لذلك، صارت الأخلاق الفردية تخضع للعلم المدني (أي لعلم السياسة) أو هي فرع منه.. على اعتبار أن السلوك الفردي يتفرع عن السلوك الاجتماعي.[2]

ولهذا لقد لبس السياسي ثوب الأخلاقي في فلسفة الفارابي، فهو يحاول الخروج بالعقل من الضروري إلى الممكن. فهو لا يؤمن بأخلاق مستقلة عن الشأن السياسي، أو بدون فائدة بالنسبة للحياة العامة، وبذلك الأخلاق لا تنفصل عن السلوك الإنساني، بل تترسخ تلقائيا في الشأن السياسي. فهو يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الأخلاق والسياسة، وينظر إلى المدينة الفاضلة، على أنها تنظيم سياسي، وهي في ذاتها حدث سياسي، وهي المكان الذي يجري فيه التحول والتغير، وتتجسد فيها حركة الإنسان.[3]

فالمدينة فضاء يعود إلى الغايات الأخلاقية والميتافيزيقية، هذه الغايات حتمت على المدينة من أن تتشكل كطبقات اجتماعية، لكنها طبقات معرفية بالأساس.[4] ومع ذلك تبدو الآراء الطوباوية المثالية للفارابي في معالجته للشروط الواجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة. إذ ينبغي أن يكون الرئيس فيلسوفا أو نبيا وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال.[5]

7 . المدينة الفاضلة ومضاداتها:

بحث الفارابي عوامل تفكك المجتمع، أو انحراف المدينة عن التنظيم السليم الفاضل، وهو بهذا الصدد يذكر عدة أشكال من المدن المضادة للمدينة الفاضلة، مثل المدينة الجاهلة وتنقسم المدينة الجاهلة إلى

---

[1] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص.155-156.

[2] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.159.

[3] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص.11-13.

[4] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.108.

[5] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.241.

جماعات مدن: منها المدينة الضرورية وهي التي يقتصر أهلها على الضروري مما تقوم به الأبدان من المأكول والمشروب والملبوس والمسكون والمنكوح والتعاون على استفادتها، والمدينة البدالة وهي التي يقصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار والثروة كغاية في الحياة، ومدينة الخسة والشقوة وهي التي قصد أهلها التمتع باللذة وإيثار الهزل واللعب بكل وجه ومن كل نحو. ومدينة الكرامة وهي التي قصد أهلها على أن يتعاونوا على أن يصيروا مكرمين ممدوحين ممجدين معظمين بالقول والفعل، ومدينة التغلب وهي التي قصد أهلها أن يكونوا القاهرين لغيرهم ويكون كدهم اللذة التي تنالهم من الغلبة فقط، والمدينة الجماعية هي التي يقصد أهلها أن يكونوا أحرارا يعمل كل واحد منهم ما شاء.. وقد يصيب المدينة غير الفاضلة انحراف أكثر، فتصبح مدينة فاسقة وهي التي يعلم أهلها ما يعلمه أهل المدينة الفاضلة من أسباب السعادة ويعتقدون ذلك كله، دون أن يعملوا به أو وفق مقتضياته، وكذلك المدينة الضالة هي التي في الله وفي العقل الفعال أراء فاسدة.[1]

8 . المدينة الفاضلة والفرد الفاضل:

تصور الفارابي المدينة الفاضلة على أنها تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاءه كلها على تتميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه.. ذلك أن الفارابي كان على وعي دقيق بما يفرق البدن الحي عن المدينة الإنسانية. فأعضاء البدن طبيعية، والهيئات التي لها قوى طبيعية، وأجزاء المدينة وان كانوا طبيعيين، فإن الهيئات والملكات التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية. وأجزاء المدينة مفطورون بالطبع بفطر متفاضلة يصلح بها إنسان لإنسان شيء دون شيء. غير أنهم ليسوا أجزاء المدينة بالفطر التي لهم وحدها، بل بالملكات الإرادية التي تحصل لها وهي الصناعات وما شاكلها والقوى التي هي أعضاء البدن بالطبع، فإن نظائرها في أجزاء المدينة ملكات وهيئات إرادية.[2]

ومن الشروط التي لا غنى عنها والتي وضعها الفارابي لنجاح الدولة في تحقيق مهماتها، أن يكون جميع مواطنيها واعين مطلعين على عقيدتها مقتنعين بها. فالدولة الفارابية الفاضلة دولة عقائدية وليست الدولة العقائدية أمرا شاذا في التاريخين القديم والحديث. مع تنوع العقائد طبعا.[3] هذا إلى جانب مسألة التنبيه إلى الفروق بين الناس، وإلى التراتب الاجتماعي بينهم.[4]

وفي هذا يختلف الفارابي كذلك عن سابقيه، إذ يرى أن الشعب كأنه جسم واحد تام صحيح لا توجد فيه طبقات البتة كي تنفصل بعضها عن البعض الأخر. كما وأنهم على شكل سلسلة ذات درجات تبدأ من الرئيس الأول ثم الثاني وهكذا دواليك إلى الدرجة التي تخدم ولا ترأس. إن الشعب في بنيانه وأدواره

---

[1] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.245.

[2] موسى عبد الله، **مرجع سابق**، ص.113.

[3] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.124.

[4] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.131.

يشبهه الفارابي بالموجودات الطبيعية من حيث الائتلاف والارتباط والتدرج والترتيب، بحيث كل موجود يعمل بحسب قوته وموقعه ابتداء من الأعلى ثم الأدنى فالأدنى حزاما ينتهي إلى المادة التي تخدم ولا رئاسة لها.[1] ومع ذلك ينبه الفارابي إلى أنه كما أن هناك مدن غير فاضلة، فإن هناك ما يقابلها من أفراد إذ يقول ويضادها أيضا من أفراد الناس نوائب المدن.[2]

9 . نقد مشروع الفارابي:

1 . أولا وصف مشروع الفارابي في المدينة الفاضلة بأنه طوباوي، أي محض خيال لا صلة له بالواقع فهو خيالي ممتع لكنه محال. بمعنى أنه يسعى لرسم صورة للدولة الفاضلة ورئيسها أمثل ما يكون وأكمل ما يكون، مثل هذه الصورة وإن كان تحقيقها عسيرا، ولكنها تظل تمثل الصورة المثلى التي علينا أن نقترب منها ما أمكن، إن العديد من عناصرها يمكن تحقيقه.[3]

2 . ومع ذلك يذهب البعض إلى أن تفكير الفارابي قائم على العوامل الواقعية والمادية، ومن ثم فهو ليس مثاليا بحثا، ولم يبحث في السياسة من الزاوية الأخلاقية وحدها. بل إهتمامه بدولة المدينة لم يجعله يجهل وجود الأمم وكيانها.[4]

3 . ومع ذلك فالملاحظ أن الفارابي كان متأثرا بما كان قائما من دول كبيرة وصغيرة داخل نطاق الدولة الإسلامية نفسها.[5]

4 . وإلى جانب ذلك فهذا النظام الفلسفي السياسي الأخلاقي الذي جاء به، ليس كله من ابتكاره، ولا من البيئة الشرقية الإسلامية التي عاش فيها. لقد وصل إليه هذا النظام عن طريق السريان الذين نقلوا إلى الإسلام التراث اليوناني.

5 . تعويله على التوفيق بين حكيمي اليونان: أفلاطون وأرسطو، من جانب، وبين الدين والفلسفة بعامة من جانب أخر.[6]

6 . كان هدف الفارابي تنظيم المعمورة تنظيما دينيا، وكان في ذلك متأثرا بعقيدة الإسماعيلية القائلة بإمام معصوم (يخلف النبي).[7]

---

[1] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.118.

[2] أبو نصر الفارابي، **المرجع السابق**، ص.131.

[3] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.143.

[4] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.123.

[5] موسى عبد الله، **المرجع السابق**، ص.121.

[6] إبراهيم مذكور وآخرون، **أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته 950م**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)، ص.33.34.

[7] أبو نصر الفارابي، **أراء أهل المدينة الفاضلة**، ط2، (بيروت: دار المشرق، 2000)، ص.30.

المحاضرة الرابعة

مفهوم اليوتوبيا والخطاب الطوباوي

عند توماس مور

المحاضرة الرابعة: مفهوم اليوتوبيا والخطاب الطوبابوي عند توماس مور

UTOPIE

1 . التعريف بتوماس مور:

2 . الاتجاه (أو الخطاب) الطوباوي:

3 . اليوتوبيا عند توماس مور:

4 . توماس مور والمدينة الفاضلة:

5 . النقد الموجه إلى توماس مور:

6 . النقد الموجه إلى الطوباويات:

خلاصة.

تمهيد:

بداية لولا يوتوبيات العصور الأخرى، لظل الناس يعيشون في الكهوف عرايا بؤساء، إن اليوتوبيات هي التي رسمت خطوط المدنية الأولى ومن الأحلام السخية تأتي الوقائع النافعة. إن اليوتوبيا هي مبدأ كل تقدم. وهي محاولة بلوغ مستقبل أفضل.[1] ومن هذا المنطلق تتناول هذه المحاضرة مفهوم اليوتوبيا (Utopie) عند توماس مور (Thomas More) والخطاب الطوباوي، من خلال التعريف به وبخطابه، وبمدينته الفاضلة وصولا إلى يوتوبيات القرن العشرين وعلاقتها بالنظرية المعاصرة وانتهاء بالنقد الموجه له.

1 . التعريف بتوماس مور:

كان توماس مور (1478 – 1535) محاميا وسياسيا وكاتبا انجليزيا معروفا بأنه ذو توجه إنساني ينتمي لعصر النهضة، ومناهض لحركة الإصلاح البروتستانتي. أنعم عليه هنري الثامن برتبة فارس نظير خدماته التي قدمها له، واعدم بسبب رفضه التوقيع على قسم يعترف فيه بهنري الثامن رئيسا للكنيسة في انجليترا، وأعلنته الكنيسة الكاثوليكية الرومانية قديسا في عام 1935. وأشهر كتبه كان يوتوبيا 1516.[2]

وكان وزيرا لهنري الثامن، فلم يكن حلمه مبنيا على أسس الخيال، فقد خبر الدول وعرف من ممارسته الطويلة للسياسة بعض حقائق الطبيعة البشرية، فهو لذلك يتخيل، ولكنه يبني خياله على أساس من الحقائق. وبطل حلم توماس مور برتغالي يدعى هيتلوداي كان يعرف الإغريقية، وقد اعتاد المجازفات الفكرية من فلاسفة هذه اللغة، ولكنه لم يكن رجل كتب فقط، فقد عرف رجلا يدعى فسيوتيوس زار معه أمريكا الشمالية والجنوبية وجزائر الهند الشرقية، وهناك رأى بلادا تخالف ما ألفه في بلاده من حيث المؤسسات والنظم وتركيب الهيئة الاجتماعية، فهو لذلك يروي ما رآه في هذه الرؤيا.[3]

2 . الاتجاه (أو الخطاب) الطوباوي:

لفظ يوتوبيا كما جاء في معجم لاروس: هو مصطلح ظهر على يد توماس مور في 1532 للمدن الخيالية وغير المعقولة والدول المثالية، فهي مشاريع إنجازها مستحيل، فهي فكرة خيالية ومخطط ضخم يتحقق كيوتوبيا، وهي شبيهة بفكرة المدينة العالمية للجنس الإنساني.[4] وبهذا فهي تعني نموذجا لمجتمع خيالي مثالي يتحقق فيه الكمال أو يقترب منه، ويتحرر من الشرور التي تعاني منها البشرية.. وأصبح للكلمة

---

[1] ماريا لويزا برنيري، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**، ترجمة عطيات أبو السعود، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1997، ص.05.

[2] لايمان تاور سارجنت، **اليوتوبية**، ترجمة ضياء وراد، ط1، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص.11.

[3] سلامة موسى، **أحلام الفلاسفة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص.20.

[4] Larousse, dictionaries de langue francaise lexis, France, 1990, p 1969.

فيما بعد معان كثيرة غير التي استخدمها مور، فصارت تطلق على كل إصلاح سياسي أو أي تصورات خيالية مستقبلية، أو حتى احتمالات علمية وفنية.[1]

وعلى هذا فثمة ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين في حقول الفكر السياسي والتاريخ بشأن طبيعة اليوتوبيا. ربما يعود هذا إلى أن شكل ومضمون اليوتوبيا متغيران عبر التاريخ، وكذلك لأن ليس لها موضوع محدد. وهذا ما قاد إلى يوتوبيا من الممكن اقتفاء أثرها في خطابات متعددة تمتد من الخطاب الأخلاقي إلى السياسي الفلسفي وحى العوالم المتخيلة في الفن والأدب. ومع ملاحظة غياب التعريف الشامل فإن أغلب المقالات في الموسوعات والمعاجم المتخصصة تؤثر تعريف اليوتوبيا وفق للموضوعات العامة والبنى التي فيها.[2]

وعود على بدأ، فإنه غني عن البيان أن التحلل والتفسخ والارتباك الذي كان يسود التنظيمات والبناءات الاجتماعية خلال تلك الفترة التي سبقت عصر النهضة، قد أدى إلى هروب كثير من المفكرين الأحرار من الواقع الاجتماعي، تلمسا إلى حياة أفضل بالتحليق في رسم طوبائيات مثالية يتخيلون فيها حلا للمشكلات القائمة في مجتمعاتهم ويعبرون فيها عما يجيش في الضمير الجماعي من تطلعات ومثل اجتماعية تزيل التوترات المسيطرة على الحياة الاجتماعية، وتعيد إلى الأفراد والجماعات ما يتطلعون إليه من استقرار اجتماعي.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الهروب من الواقع الاجتماعي المؤلم لم يكن مجرد تنفيس عما يعانيه المفكر الذي يستشف بحساسيته وجدان جماعته، وإنما كان مطلبا ايجابيا بناء، يجد به المفكر سبيلا إلى رحاب فسيح لنقد الأوضاع الاجتماعية الفاسدة، ورسم السبيل إلى تغيير القوى المسببة للوهن في التنظيم الاجتماعي، عن طريق تخيل إعادة بنائه بشكل طوبائي يتخلص من القوى التقليدية التي تسببت في تلك الآفات الاجتماعية.[3]

ومن ثم فالأفكار والخيالات والأحلام اليوتوبية لم تكن غير استجابات مختلفة للمجتمعات التي نشأة فيها، فكانت تعبيرا عن الرغبة في تغيير الواقع القائم وتجاوزه، والحلم بحياة ومجتمع أفضل وأكثر عدلا، ولذلك لا يمكن فهم التفكير اليوتوبي قديمه وحديثه حتى نضعه في سياق التطور التاريخي والاجتماعي، لنعرف أنه كان صرخة احتجاج على أوضاع وظروف اجتماعية ظالمة وفاسدة.[4]

3 . اليوتوبيا عند توماس مور:

لقد صاغ توماس مور كلمة يوتوبيا لتكون اسم علم لجزيرته المثالية من كلمتين هما ou وtopos ومعناها لا مكان ولكنه اسقط حرف o وكتب الكلمة باللاتينية utopia وهي نفس اللفظ المستخدم في

---

[1] ماريا لويزا برنيري، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**، ترجمة عطيات أبو السعود، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1997، ص.07.

[2] كامل شياع، **اليوتوبيا معيارا نقديا**، ترجمة سهيل نجم، ط1، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2013، ص.13.

[3] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص ص 350-351.

[4] ماريا لويز، **مرجع سابق**، ص.10.

الانجليزية.[1] بحيث تعني الكلمتان معا اللامكان أو المكان الخيالي. ويذهب البعض إلى أنه من المحتمل أن مور كان يرمي إلى التلاعب باللفظين ou ومعناها لا وeu ومعناها الطيب أي أن يوتوبيا قد تعني اللامكان أو المكان الطيب أو المثالي.[2]

وفي هذا الإطار صاغ توماس مور كلمة يوتوبيا لتكون اسم البلد الخيالي الذي ظهر عام 1516،.. وتؤسس اليوتوبيا عنده لمجتمع قائم على مساواة واسعة النطاق، لكنه كان يحكمه رجال حكماء كبار في السن، إنه مجتمع هرمي أبوي.. فتستعرض أناسا يعيشون حياتهم اليومية، وتصور الزواج والأسرة والتربية والواجبات والعمل وما شابه ذلك، إضافة إلى النظم السياسية والاقتصادية. إن هذا التصور للتحول الحادث في الحياة اليومية هو ما يميز اليوتوبية، وما اليوتوبية إلا هذا التحول في مجريات الحياة اليومية.. ورغم أن توماس مور هو من صك كلمة يوتوبيا، فللفكرة نفسها فعليا تاريخ طويل ومعقد، فقد ظهرت الفكرة قبل ابتكار مور للكلمة بوقت طويل.. ومع ذلك فكل أشكال اليوتوبيا تطرح أسئلة، فهي تسأل إن كان يمكن تحسين الطريقة التي نحيا بها، وتجيب بأن ذلك ممكن، ويقارن أغلبها بين الحياة الحالية والحياة في اليوتوبيا، وتوضح أوجه الخطأ في الطريقة التي نحيا بها الآن، وبذلك تقترح ما ينبغي القيام به لتحسين الأوضاع.[3] فتوماس مور من وراء هذا يرمي أساسا إلى وضع عدد من القضايا الأساسية أمام قارئيه عن طريق وضع مرآة أمام عالمه المعاصر، تعكس عيوبه ونقائصه من جهة، وتقدم مثلا مجسما لعالم أفضل من ناحية أخرى.[4]

وهكذا يتضح أن الموضوع الأساسي للحديث هو كيف تتحقق العدالة للشعوب وكيف يصان السلم، وكيف يمكن أن يكون الملك راعيا لشعبه وليس سيفا مسلطا على رقابهم، أو هو باختصار، مقومات الدولة المثلى أو النظام المثالي للمجتمع. ويدخل تحت الموضوع الرئيسي مسؤولية الفلاسفة نحو تحقيق نظام عادل للحكم، عن طريق تقديم المشورة للحكام، إلى جانب الحديث في موضوعات أخرى عقوبة السرقة أو انتشار البطالة.. فجميعها تكمل صورة من صور الحكم الفاسد وتؤكد ضرورة العمل على تحقيق حكم أفضل، إذ يدلل على انعدام العدالة بالإشارة إلى العقوبة الصارمة التي تفرض على السرقة. ذلك في الوقت الذي لا تعمل فيه الدولة على توفير العمل الشريف لأبناء الشعب، فبينما تعيش حفنة من الناس في ثراء ورفاهية، إذا بأعداد كبيرة تدفعها الحاجة والفقر إلى السرقة.[5]

---

[1] توماس مور، **يوتوبيا**، ترجمة أنجيل بطرس سمعان، ط2، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص.11.

[2] توماس مور، ال**مرجع السابق**، ص.49.50.

[3] لايمان تاور سارجنت، **اليوتوبية**، ترجمة ضياء وراد، ط1، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص ص 10-12.

[4] توماس مور، **يوتوبيا**، **مرجع سابق**، ص.50.

[5] توماس مور، **المرجع السابق**، ص.54.

أما السبيل إلى تحقيق العدالة فهو إشتراكية الحياة. فالملكية الخاصة والعمل في تحقيق أكبر قدر من الربح الشخصي هما أساس الظلم والحروب، لذا فالطريق الوحيد الذي لا يوجد سواه لتحقيق الرفاهية للجميع هو تحقيق المساواة في جميع الأمور، كما قال الفيلسوف الحكيم أفلاطون، وذلك لا يتحقق إلا بإلغاء الملكية الخاصة. ومع ذلك فهو ينكر أنه من الممكن التخلص منها تماما. فقد يصدر قانون يقضي بألا يملك شخص أكثر من قدر معين من الأرض، وألا يكون لأي رجل دخل من المال يزيد عما يحدده القانون، وقد تصدر تشريعات خاصة تحول بين الملك وزيادة سيطرته، والأغنياء وزيادة جشعهم، وتقضي أيضا بألا يكون الحصول على الوظائف العامة بالهدايا والوساطة، وألا تباع وتشترى.[1]

أما من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد عكس مور الكثير منها في بلده وفي أوروبا بشكل عام. فصور حياة المتعطلين والمتشردين ممن يقعون تحت وطأة القانون نتيجة لجشع الأغنياء وأصحاب الضياع والمزارع ممن يستغلون كدهم وكدحهم ثم يلقون بهم إلى الطريق حينما لا تصبح لديهم حاجة إليهم. وصور حياة الأعداد الطائلة من خدم الملوك والأمراء وأتباعهم ممن يعيشون عالة على المجتمع، ومن الجند الذين يدللون ويشجعون لا لمصلحة البلاد بل للمصلحة الشخصية للملك أو الأمير، ويستخدمون لعمليات القتل والإرهاب وبث الفتن، وقدم صورا للحكام الذين يهملون مصالح شعوبهم سعيا وراء زيادة ممتلكاتهم ومد نفوذهم، فيفشلون في هذا وذاك، ولمجالس الحكام وما تحويه من نفاق ومداهنة وانتفاء للصراحة والصدق.[2]

إذ يقدم توماس مور صورة متكاملة لعالم مثالي، تختفي منه شرور عالم الواقع، وتتحقق فيه أحلام الإنسانية بالسعادة والكفاية والعدل.. وفي عمله هذا قدم توماس مور عالمه المثالي من ناحية وارتباطه بعالم الواقع ومشاكله ارتباطا وثيقا من ناحية أخرى.. من خلال تقديم مضمون اجتماعي أو سياسي، وبالإضافة إلى ذلك قدم توماس مور صورة قاتمة لمساوئ العصر الذي عاش فيه، وشخص عيوب نظم الحكم والحياة الاجتماعية، ..وأبرز صور الظلم والقهر والاستبداد.[3] وما هو جدير بالذكر أن عمل توماس مور في اليوتوبيا يدور حول محور واحد، هو نقد الإرهاب والاستبداد والظلم وجشع الحكام.[4] وهي الأمور التي شغلت رجال انجلترا وأوروبا في مستهل عصر النهضة، بل وما زالت تشغل العالم كله اليوم، ربما بدرجة اكبر من ذي قبل.. ومن هنا تجئ أهمية يوتوبيا التي عبر فيها مور عن معظم آراءه وعكست الكثير من جوانب

---

[1] توماس مور، **المرجع السابق**، ص.55.

[2] توماس مور، **مرجع سابق**، ص.45.

[3] توماس مور، **المرجع السابق**، ص ص 13-14.

[4] توماس مور، **المرجع السابق**، ص.26.

حياته الشخصية والحياة في عصره بوجه عام، فأصبحت مصدر وحي والهام لكثير من المفكرين والمصلحين والأدباء مهما اختلفت آراؤهم، وتباينت فلسفاتهم.[1]

4 . توماس مور والمدينة الفاضلة:

يشير مور إلى مساحة مدينته، بأنها على هيئة جزيرة طولها مائتا ميل، قد خطت في وسط المحيط بهيئة الهلال يتقوس حول خليج كبير، بحيث يسهل الدفاع عنها من غارة أو عدو، وبالجزيرة 45 مدينة، أقربها تبعد عن الأخرى بمقدار 24 ميلا، وأبعدها تكون على مسيرة يوم منها،... ولكل بلدة اختصاص قضائي على ما حولها من الأرض إلى ما يبعد عنها بعشرين ميلا.[2]

وإلى تقسيم وتنظيم مدينته يشير إلى أن المدينة عند مؤلفة من عائلات، والصناعة كما قلنا تمارسها العائلة لا الفرد، وكل مدينة مقسمة إلى أربعة أقسام، وفي وسط كل قسم سوق، فما تحضره العائلات من مصنوعاتها يؤخذ ويصف كل إلى نوعه في أمكنة خاصة، ثم يذهب الآباء ويأخذون حاجاتهم من هذه الأشياء بدون أن يدفعوا ثمنه أو يضعوا شيئا بدلا منه على سبيل المقايضة.. والعائلة ليست وحدة بيتية فقط، بل هي أيضا وحدة صناعية، فإذا سارت قاعدة للانتخاب ضمن النظام الديمقراطي للحكومة ضمن بذلك بقاؤها.[3]

أما عاصمة المدينة فتقع على تل وحولها سور، والمنازل مشيدة على نسق واحد حتى كان الشارع بناء واحد، وسعة الشارع عشرون قدم، ووراء كل منزل حديقة يعنى السكان بها ويتعهدونها حتى تبقى في نضارة دائمة، وفي كل شارع قاعات خاصة مبنية على مسافات متساوية، يقيم فيها القضاة (الحكام) وكل منهم ينظر في شؤون ثلاثين عائلة نصفها في جانب من الشارع والنصف الأخر في الجانب الأخر.[4]

والزراعة هي أساس المعيشة في هذه الدولة، فليس فيها من يجهل هذه الصناعة، وهي متقدمة من وجهيها الاقتصادي والإنتاجي، فهم يعرفون كيفية إنتاج الدجاج بطريقة صناعية، ويعرفون مقدار الطعام المطلوب لأهل الجزيرة فيزرعون ما يكفي أو يفيض قليلا عن الكفاية.. ومع أن جميع سكان الجزيرة يعرفون الفلاحة، وقد مارسوها بعض عمرهم، فإنهم جميعهم يعرفون صناعة أخرى يزاولونها، كالبناء والتجارة والحدادة والحياكة. وجميع الصناعات متساوية القيمة فلا تفضل واحدة أخرى، والناس يتبعون أبائهم في الصناعات، فالصناعة تمارسها العائلات لا الأفراد، وإذا مال واحد إلى صناعة تخالف ما يزاوله أبوه ذهب إلى عائلة أخرى فتتبناه العائلة، ويأخذ في تعلم صناعتها، ويمكنه — إذا أراد – أن يتعلم صناعة أخرى بإتباع هذه

---

[1] توماس مور، **المرجع السابق**، ص.38.

[2] سلامة موسى، **أحلام الفلاسفة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص.20.

[3] سلامة موسى، **مرجع سابق**، ص ص.21-22.

[4] سلامة موسى، **مرجع سابق**، ص.22.

الطريقة نفسها، ثم له أن يختار ما شاء منها. وينحصر عمل القضاة تقريبا في إجبار الناس على العمل، إذ ينامون ثمان ساعات ويعملون ست ساعات ويتصرفون بسائر اليوم كما يشاءون، وهم يشتغلون هذا العدد القليل من الساعات لان كل إنسان مجبر على العمل، فليس بينهم أشراف أو أمراء أو شحاذون، ولا يعفى من هذا الإجبار سوى الطالب في المدرسة أو القاضي.[1]

وتتوثق العلاقة الحميمة بين المدينة والريف عن طريق التبادل الحر للبضائع والنزوح الدوري للمواطنين إلى الريف عندما يتطلب العمل ذلك.. أما ما يحتاجون إليه من أشياء لا توجد في الريف، فيرسلون في طلبها من المدينة، ويحصلون عليها دون مقابل من العاملين بالإدارة المحلية.[2]

أما عن حكومة المدينة، أو حكومة هذه الجزيرة، فالعائلة هي أساس المجتمع، وكل ثلاثين عائلة تختار كل عام قاضيا، ولكل عشرة قضاة رئيس. وجميع قضاة الجزيرة الذين يبلغون 200 يختارون أميرا، وتكون إمارته مدة حياته ما لم يتم بمحاولة استعباد الأهالي، ولكي يمنع الأمير أو غيره من محاولة قلب نظام الحكومة، يعرض كل مشروع على جميع السكان، فإن القاضي يعرضه على العائلات الثلاثين الداخلين في اختصاصه، ثم يتناقشون فيه ويرفه هو قرارهم إلى مجلس الشيوخ.. ومور لا يحلم بشيوعية النساء ولكنه يحلم بشيوعية الأملاك، وهو لكي يحقق هذه الشيوعية يلغي النقود، فالناس يأخذون حاجاتهم بدون ثمن.. وفي كل عام يجتمع القضاة (وهم الحكام أيضا) في العاصمة فينظرون في غلات كل منطقة، ويرسلون إلى المناطق المحتاجة بعض السلع مما تحتاج إليه من فائض المناطق الأخرى.[3]

وعلى هذا يتكون عدد سكان كل مدينة من حوالي مائة ألف نسمة، يقسمون لأغراض انتخابية وإدارية، إلى أربعة قطاعات، كما ينقسم كل قطاع إلى مجموعات مكونة من ثلاثين أسرة. وتنتخب كل ثلاثين أسرة سنويا حاكما لها تطلق عليه اسم السيفوجرانت. وكل عشرة سيفوجرانت بعائلاتهم يحكمهم ترانيبور ينتخب سنويا ولا يغير إلا لسبب معقول. والمجموع الكلي للسيفوجرانت، الذين يبلغ عددهم مائتي فرد ويشكلون نوعا من مجلس الشيوخ، يعين أمير المدينة من أربعة أشخاص سبق أن رشحهم الشعب، ويحتفظ الأمير بمنصبه مدى الحياة، ما لم يشك في نيته أن يصبح طاغية. ويساعد الأمير مجلس أو هيئة مؤلفة من عشرين ترانيور أو إثنين من السيفوجرانت.[4]

5 . النقد الموجه إلى توماس مور:

- توما س مور لم يخرج عن حكم بيئته.

---

[1] سلامة موسى، **المرجع السابق**، ص ص 20-21.

[2] ماريا لويزا برنيري، **مرجع سابق**، ص.100.

[3] سلامة موسى، **مرجع سابق**، ص.22.

[4] ماريا لويزا برنيري، **مرجع سابق**، ص.101.

- لم يدرك مثلا أن تكاثر السكان، مع العناية بصحة الأهالي وتوافر الغذاء لهم، سيؤدي حتما إلى أن يفيض السكان على طعامهم والى إيجاد الفاقة بين جميع السكان، وان كانت هذه يمكن أن يعذر فيها لان الوفيات في عهده كانت كثيرة تكاد تعادل المواليد – لم يشر كما أشار أفلاطون وأرسطو إلى الحد الأمثل لعدد السكان–.[1]
- عمل يوتوبيا لتوماس مور وثيق الصلة بحياة المؤلف وبالعصر الذي كتب فيه.[2]
- يرى المعاصرون أن المجتمع الموصوف في كتاب اليوتوبيا ليس جذابا للغاية، بل هو مجتمع سلطوي، تراتبي، أبوي، ويطبق عقوبة العبودية على مرتكبي المخالفات البسيطة نسبيا.[3]

6 . النقد الموجه إلى الطوباويات:

- إن أغلب النقد الموجه ضد اليوتوبية يستبعد مسألة إمكانية تطبيقه أو استحالته. وتبعا لهذا النقد، ثمة شيء خادع في اليوتوبية معبر عنه في ادعائها معرفة ما لا يمكن معرفته وهو تحديد المستقبل.[4]
- من الواضح أن هذه الطوبائيات في نظرنا تدل دلالة واضحة على مقاومة الوضعية الاجتماعية المتزامنة معها أو الوضعية الاجتماعية التقليدية المتصلة بها. كا أنها تروج وتزدهر في المراحل الانتقالية التي يكون فيها المجتمع على عتبة التحول من نموذج إنساني معين إلى نموذج إنساني أخر.
- قد يكون عقم الفكرية الأثيوبية هو في بعدها عن التعبير عن الحركة الاجتماعية المعاصرة معها وفي إخفاقها في الكشف عن فعاليتها أو بلورة مضامينها ومعانيها.[5]
- تبدو الطوبائيات وكأنها دلالات ضرورية لتوليد أو إيجاد وعي شامل ضد نظام متفسخ قائم. ...ومن الحري أن نشير في هذا المقام أن هذه التصورات الطوبائية كانت مقدمة لانطلاقة فكرية واقعية.[6]
- يذهب رالف دارهندروف أن جميع اليوتوبيات من جمهورية أفلاطون حتى عالم جورج اورويل الجديد الرائع في 1984 تشترك في عنصر بنيوي واحد، وهو أنها كلها مجتمعات يغيب التغيير عنها.[7]

---

[1] سلامة موسى، **مرجع سابق**، ص.22.23.

[2] توماس مور، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] لايمان تاور سارجنت، **مرجع سابق**، ص.30.

[4] كامل شياع، **مرجع سابق**، ص.12.

[5] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.351.

[6] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.352.353.

[7] لايمان تاور سارجنت، **مرجع سابق**، ص.104.

المحور الثاني

المقاربات النظرية العامة

التي تناولت الظاهرة الحضرية كشكل من أشكال ومراحل تطور المجتمعات البشرية

المحاضرة الخامسة

الظاهرة الحضرية عند ابن خلدون

المحاضرة الخامسة

الظاهرة الحضرية عند ابن خلدون

تمهيد:

1 . إبن خلدون المولد والنشأة: (1332– 1406 م)

2 . المجتمع الإنساني عند ابن خلدون.

3 . المدينة عند ابن خلدون.

4 . المجتمع الريفي والحضري عند ابن خلدون.

5 . نقد نظرية ابن خلدون.

خلاصة.

تمهيد:

توقفنا في هذه المحاضرة عند ابن خلدون، والتعريف به، ثم نظرته للمجتمع والمدينة، وما تميز به مثل تفريقه بين المجتمع الريفي والحضري، وتطرقه للاتجاه الايكولوجي في المدينة وكذا المدينة كطريقة في الحياة وصولا إلى النقد الموجه له.

ولكن قبل البدء، لا بد من الإشارة إلى أن "فكر ابن خلدون لا يؤول إلا في نطاق ما تسمح به أفكاره هو نفسه، ما عدا ذلك فإن أي قراءة أخرى سوف تحسب ابن خلدون ناطقا بإسم وعيها، وسوف تنطلق عن هوى لأنها ستقدم تفسيرات لعلها لم تطرأ على بال العلامة من قريب أو بعيد.. فلا يتوجب إسقاط فكرنا المعاصر إذن ويكون من الأطيقي éthique قراءة الرجل إنطلاقا مما يقول نصه فحسب، الأمر الذي يمنع الباحثين من إختبار طروحاتهم الشخصية بشأن النص الخلدوني. ولن يمنع الآخرين من تقديم قراءات وصفية محايدة وحذرة، أو تقديم قراءات توفيقية بين القراءات".[1]

1 . إبن خلدون المولد والنشأة: (1332– 1406 م)

ولد عبد الرحمان ابن خلدون في تونس في أسرة أندلسية الأصل من مدينة اشبيلية، هاجرت إلى المغرب، ثم قدمت إلى تونس أثناء حكم الحفصيين، وشغل أفرادها مناصب سياسية رفيعة داخل البلاط الحفصي. نشأ بتونس في محيط ارستقراطي.[2] وتوفي ودفن في مصر. يعد من رواد الفكر الاجتماعي حيث إنه إستطاع أن يجمع في رؤيته الاجتماعية بين البعد الإسلامي الديني والبعد الوضعي، الذي يقوم على أساس مشاهدة الظواهر أو وقائع العمران البشري كما يسميها، وملاحظة تكرارها من أجل الوصول إلى التعميمات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر وهذا غاية العلم الوضعي.

وابن خلدون وإن كان إقطاعي الانحدار، إلا أنه عبر في منهاجه عن مزاج الفئة المثقفة "المتعقلة" داخل الطبقة الإقطاعية السائدة. الفئة التي دفعها إحساسها بالخطر الذي كان يتهدد كيان المجتمع الإقطاعي برمته من جراء السياسة التي كانت تمارسها الزمرة البيروقراطية الحاكمة، إلى طرح برنامج سياسي يأخذ بالحسبان مصالح فئات المجتمع الأخرى وذلك في محاولة لتحسين النظام الإقطاعي وتلطيف تناقضاته.[3]

ومن جهة أخرى فإن "أراء ابن خلدون الاجتماعية إنبثقت نتيجة للتحليل الواقعي للوضع الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي...إذ تعكس هذه الآراء التغيرات العميقة التي طرأت على نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية في بلدان المغرب العربي، في الفترة الواقعة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر

---

[1] شاكر لعيبي، **الفن والحرف لدى ابن خلدون** – المدينة الخلدونية الفاضلة –، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص ص.06-07.

[2] شاكر لعيبي، **المرجع السابق**، ص.141.

[3] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.292.

الميلاديين.. وابن خلدون وإن كان إقطاعي الانحدار، إلا أنه عبر في منهاجه عن مزاج الفئة المثقفة "المتعقلة" داخل الطبقة الإقطاعية السائدة. الفئة التي دفعها إحساسها بالخطر الذي كان يتهدد كيان المجتمع الإقطاعي برمته من جراء السياسة التي كانت تمارسها الزمرة البيروقراطية الحاكمة، إلى طرح برنامج سياسي يأخذ بالحسبان مصالح فئات المجتمع الأخرى وذلك في محاولة لتحسين النظام الإقطاعي وتلطيف تناقضاته.[1]

ولهذا يعتبر عبد الرحمان ابن خلدون واحدا من أكبر مفكري عصره، وقد كان رجل سياسة وحكم، إلى جانب كونه عالما ومفكرا اجتماعيا، فقد خدم ملوكا كثيرين، وتنقل في رحلات وأسفار أتاحت له الاتصال بشخصيات عديدة، هذا فضلا عن أنه عاصر حوادث معقدة أثرت في حياته الخاصة من ناحية وفي دراساته وبحوثه من ناحية أخرى، وكان ابن خلدون متميزا بالذكاء ودقة الذهن، ودقة الملاحظة، الأمر الذي جعل دراساته وتحليلاته قريبة من حقائق الأمور.[2]

2 . المجتمع الإنساني عند ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني أمر طبيعي وضروري، فالإنسان مدني بالطبع، بمعنى أنه لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع،.. وأنه في حاجة إلى التعاون لسد الاحتياجات الاقتصادية والدفاعية،.. ومن ثم ضرورة قيام السلطة في المجتمع حتى تنظم علاقاتهم تنظيما يكفل إستقرار المجتمع وإستمرار بقائه. ويتجسد قيام السلطة في قيام الملك.[3] وأن تقسيم العمل هو أساس التجمع الإنساني.. فهو لذلك يجعل للعمل قيمة في المجتمع،.. فهو أساس القيمة عنده.. ولهذا نجده يفسر التطور الإجتماعي على أساس اقتصادي فهو يحدثنا عن حالات متعاقبة لحياة المجتمع. تتدرج من البساطة إلى التعقيد من ناحية البنية والتركيب، وهذا التدرج في نفس الوقت يقابل تطور المجتمعات في طريقة استغلال موارد البيئة الطبيعية، وطرق المعيشة الاجتماعية.[4] وهو إلى جانب ذلك ينظر إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية، ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فساده وتردده بين الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع، وعناصر تكوينه، وتنظيمه، من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تقتضيه سلامة المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله.. وبالإضافة إلى ذلك بين أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: ومن الخلط الخفي، الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة

---

[1] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص ص.291.292.

[2] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.171.

[3] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص ص.299.300.

[4] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص ص.311.312.

واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وإنتقال من حال إلى حال، ومنا يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول.[1]

3 . المدينة عند ابن خلدون:

يحدثنا ابن خلدون عن أشكال التجمع الإنساني، والنظم التي تسير عليها الجماعات البشرية في إنشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والأمصار، ويهتم بما يجب مراعاته وتوافره في أسس العمران.. وإلى جانب ذلك يعالج ابن خلدون أهمية النمو في حجم السكان والعمران فيرى زيادة الرفاهية والرخاء فيقول متى زاد العمران زادت الأعمال ثم زاد الترف تبعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها، وتضاعف الكسب في المدينة ثانية...[2]

ذلك أن المدينة عنده ليست مجرد تجمع سكاني يزداد وينقص بفعل الصناعة ولا مجرد أفراد يخضعون للقوانين المدنية إنهم قبل كل شيء مجتمع إنساني لهم روابطهم الاجتماعية، وإذا كانت العصبية هي الرابط لأبناء القبائل فإن أهل الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصهر يجذب بعضهم بعضا إلى أن يكونوا لحما وقرابة وتجد بينهم من الصداقة والعداوة ما يكون بين القبائل والعشائر.[3]

ومن المهم أن نوضح أن ابن خلدون لم يعر اهتماما للمدن الفاضلة والمثالية، كتلك التي شغلت أفلاطون والفارابي ومن سار على دربهما، بل ركز جل إهتمامه على المدن والدول القائمة.[4] وبهذا الصدد يشير ابن خلدون إلى إرتباط معنى المدينة بسيادة الدولة فيها، مع ما تقتضيه هذه السيادة من سلطة الأمر والنهي والإهتمام بالعمران والاستقرار.. ولإبن خلدون بصماته الواضحة عندما تكلم عن المدينة في أبعادها: المكانية، السكانية، التنظيم المعاشي، السلطة الحكومية بمؤسساتها الإدارية والتنفيذية والقضائية.[5]

وفي هذا الإطار ينبغي التنبيه إلى أنه من الجلي للشك أن المنظرون الاجتماعيون في تناولهم لتراث ابن خلدون حول المدينة يشيرون إلى تميز طرحه حول التمييز بين المجتمع الحضري والريفي وسبقه لغيره من المنظرين الغربيين.

4 . المجتمع الريفي والحضري عند ابن خلدون:

قبل البدء نشير إلى أن ابن خلدون قد سبق بأفكاره وآراءه فيما يتصل بهذه القضية من جاؤا بعده بقرون. فقد تضمنت آراءه أغلب المقولات التي وردت حول قضية الفروق الريفية – الحضرية. وبذلك يعتبر

---

[1] إسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص.47.

[2] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.310.

[3] نادية صباح محمود الكبايجي، **علم الاجتماع الحضري عند ابن خلدون**، مجلة آداب الرافدين، ع51، 2008، ص.12.

[4] طه جزاع، **يوتوبيا، جدل العدالة والمدينة الفاضلة من أفلاطون إلى ابن خلدون**، بغداد، شركة الأنس للطباعة والنشر، 2011، ص.133.

[5] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.90.

ابن خلدون أول عالم اجتماع عربي ميز بين المجتمع الريفي والحضري، ودرس الظواهر الاجتماعية التي تنشأ عن كل من المجتمعين كما لاحظ في عصره.[1]

حيث بحث إبن خلدون في تطور المجتمع وأشكاله، ورأى أنه ينقسم إلى شكلين هما البدو والحضر.[2] وذلك على أساس الاختلاف في وجوه الكسب والمعاش، وإلى الفروق في مصادر الإنتاج، والمهنة، وبين أن البدو أصل للمدن والحضر، وسابق عليهم، فيقول أعلم أن إختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه والبسيط قبل الحاجي والكمالي، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد إلى البدو، فكان إختصاص هؤلاء البدو أمرا ضروريا لهم، وكان حينئذ إجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك.[3] ولكل من المجتمعين ألوان من العادات والسلوك وأنماط في الحياة تفرضها طبيعة كل منهما، وهي في المجتمع الحضري أكثر قابلية للتطور الذي يؤدي إلى قمة العمران.[4]

وفي هذا المنحى أخذ ابن خلدون بنظرية الأساس الاقتصادي للتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية، حيث ذكر ابن خلدون أن مصادر الإنتاج هي التي ميزت بين كل من البدو والحضر. ويرى أن البدو أكثر ولاء وانتماء لذوي قرباهم، كما أنهم يتمسكون بتقاليدهم ومعتقداتهم المكتسبة من أهلهم، وذلك على عكس ما يسلكه سكان الحضر.[5] ومن هذا المنطلق يعد أيضا ابن خلدون من أوائل المفكرين الاجتماعيين الصراعيين إذ تناول الصراع بين البداوة والحضارة – أي بين سكان البدو وسكان الحضر – تناولا تاريخيا علميا.. إن الصراع بين الفئتين الاجتماعيتين البدو والحضر يرجع إلى رغبة سكان البدو بالسيطرة على الحضر. كما يرجع إلى قوة العصبية القبلية عند البدو وضعفها عند الحضر.. إلى جانب رغبة سكان البدو بالاستئثار بالقوة والحكم.[6]

5 . نقد نظرية ابن خلدون:

---

[1] فؤاد بن غضبان، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.62.

[2] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة: دار الكتب، 2005)، ص.102.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2014)، ص.92 .

[4] علي عبد الرازق جلبي، **أسس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.سنة)، ص.53.

[5] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003)، ص.38.

[6] احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص ص.128-129.

على الرغم من تطور أفكار ابن خلدون بمقياس عصره، إلا أن الأمر لا يسلم من توجيه بعض الانتقادات لإسهاماته في مجال علم العمران، وهذا أمر طبيعي في مجال الدراسات الإنسانية ومن بين الانتقادات التي وجهت إليه ما يلي:

- إدعى البعض أن فكرة المجتمع لم تكن واضحة لدى ابن خلدون الأمر الذي جعله يرجع الكثير من الظواهر المؤثرة في المجتمع إلى عوامل بيولوجية.
- يرى البعض أيضا أنه انشغاله وشغله بالسلطة السياسية، وجعله منها عاملا أساسيا في تطور المجتمع الإنساني، وانتقاله من حالة إلى أخرى، كان مدخلا لاهتمامه بالميل للمحافظة على الأوضاع السائدة.[1]
- كثير من القوانين التي جاء بها إبن خلدون، خاصة في تفسير قيام الدول لا تكاد تصدق إلا على الأمم التي لاحظها في مرحلة خاصة من تاريخها. ويؤخذ على ابن خلدون مغالاته في أثر البيئة الجغرافية في شؤون الاجتماع، فإبن خلدون يرى أن هناك ارتباطا وثيقا بين البيئة وكل الظواهر الاجتماعية. [2] وفي هذا إنكار لكثير من العوامل الأخرى التي تتبادل التأثير مع البيئة.
- مبالغته في أثر القادة والحكام، فهم سبب التطور الاجتماعي، والذي أرجعه إلى اختلاف نظم الحكم وتغير الأسر الحاكمة وفي رسالاتهم إلا إذا كانت مجتمعاتهم مهيأة أصلا إلى ما يدعون إليه.
- ومن الانتقادات التي وجهت لابن خلدون أنه وضع قانونا ثابتا للتطور، وهذا القانون شبيه بقوانين الكائنات الحية في العالم الطبيعي، ومن هنا قيل بأنه حسي النزعة.[3]
- اقتصر استقراءه على الأمم التي لاحظها، وهي شعوب العرب والبربر، خاصة في شمال إفريقيا، وما كان يسود هذه الدويلات في هذا الوقت لا يصلح للتعميم أو استخلاص قانون عام ثابت ينطبق على المجتمعات الإنسانية بأسرها.[4]

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.187.

[2] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة: دار الكتب، 2005)، ص.104.

[3] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص ص.186.187.

[4] عبد الهادي محمد والي، **المرجع السابق**، ص.188.

المحاضرة السادسة

الظاهرة الحضرية عند ماكس فيبر

المحاضرة السادسة

الظاهرة الحضرية عند ماكس فيبر

تمهيد:

1 . التعريف بماكس فيبر.

2 . علم الاجتماع عند ماكس فيبر.

3 . المدينة عند ماكس فيبر.

4 . ماكس فيبر والنموذج المثالي.

خلاصة.

تمهيد:

تتناول هذه المحاضرة الظاهرة الحضرية عند عند ماكس فيبر (Max Weber) من خلال التعريف به، ونظرته للمجتمع والمدينة، والتي ضمنها طرحين متميزين، الأول تناول النموذج المثالي، في حين تناول طرحه الثاني التسوية الحضرية وانتهاء بالنقد الموجه له.

1 . التعريف بماكس فيبر:

ينتمي ماكس فيبر لأسرة ميسورة، فقد عاش في الفترة ما بين (1894-1920) وكان والده سياسيا نشطا. وكان فيبر يدرس الاقتصاد والقانون في مطلع حياته وتفوق فيهما، وقد عين في عام 1893 أستاذا للاقتصاد بالجامعة.[1] تأثر بفكر كل من كارل ماركس ونيتشه، المهيمنين في تلك الفترة في ألمانيا، وعارضهما بعد ذلك، إذا اكتفى بفهم العالم وتأويله.

إن الإحاطة بفكر ماكس فيبر حول الظاهرة الحضرية، تستلزم الإشارة إلى منظوره لعلم الاجتماع في الأول، وإلى منظوره للمدينة ثانيا.

2 . علم الاجتماع عند ماكس فيبر:

اعتقد ماكس فير أن علم الاجتماع يجب أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية، وأن الدوافع والأفكار البشرية هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي.. ووفقا لمنظوره هذا لا بد من فهم السلوك الاجتماعي أو الظواهر الاجتماعية على مستويين، المستوى الأول أن نفهم الفعل الاجتماعي على مستوى المعنى للأفراد أنفسهم، أما المستوى الثاني فهو أن نفهم هذا الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي بين جماعات الأفراد.. ولكي نفهم عمل الفرد وأفعاله أو سلوكه الاجتماعي على مستوى المعنى لا بد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه وإهتماماته والمعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله والتي لم تكمن خلف سلوكه، أي أنه لا بد من فهم معنى الفعل أو السلوك على المستوى الفردي ومن وجهة نظر الفرد نفسه صاحب هذا السلوك وبنفس الطريقة لا بد من النظر إلى النوايا والدوافع والأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة التي يعتبر الفرد عضوا فيها، أي أنه لا بد من فهم الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي ومن وجهة نظر الفرد كعضو في جماعة.[2]

ومن ثم فهدف السوسيولوجيا عند ماكس فيبر هو فهم الفعل الاجتماعي وتأويله، مع تفسير هذا الفعل المرصود سببيا بربطه بالآثار والنتائج.[3] ذلك أن، هذا الفعل – أثناء التواصل والتفاعل – يتخذ معنى ذاتيا لدى الآخر أو الآخرين، فالفعل الإنساني عند فيبر هو السلوك الذي يحمل دلالة ومعنى وهدفا. وأما الفعل

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.280.

[2] اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص.58- 59.

[3] Catherine Colliot, **la sociologie de Max Weber**, (Paris: La découverte, 2006), p.50.

المجتمعي، فهو السلوك الذي يسلك تجاه الآخرين من خلال ما يراه، في سلوك الآخرين، من دلالة ومعنى وهدف.[1]

3 . المدينة عند ماكس فيبر:

يذهب ماكس فيبر إلى أن المدينة هي الشكل الاجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية والتميز في كل مظهر واقعي من المظاهر الموجودة في العالم. ولتحديد معنى المدينة لا يمكن الاقتصار على وصف نمط حياة منفرد، ولكن باعتبار أنها أحد البناءات الاجتماعية التي تعمل على إيجاد أساليب حياة ملموسة ومتعددة، وهكذا تصبح المدينة مجموعة من البناءات الاجتماعية التي تعمل على تشجيع الفردية والتجديد.[2] ويعرفها بأنها "مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة ويرى أن السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس".[3]

ولم يكتف فيبر بهذا التعريف السوسيولوجي النموذجي للمدينة، بل حدد المدينة من خلال الأبعاد التالية:

المدينة ككيان اقتصادي: فالوظيفة الأولى والأساسية للمدينة وظيفة اقتصادية، إنها أولا وقبل كل شيء سوق دائم.

المدينة ككيان سياسي: على اعتبار أن مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية في المدينة غالبا ما تكون في خدمة السلطة.

المدينة ككيان إداري/ قانوني: فالمدينة تشكل إلى جانب دورها الاقتصادي والسياسي مركزا إداريا.[4]

ويعتبر فيبر من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا محاولة علمية منظمة لدراسة المجتمع الحضري في كتابه الموسوم: المدينة، ولعل أهم ما قدمه في هذا السياق:

1 . اهتمامه بدراسة المدن في مختلف أجزاء العالم وفي مراحل تاريخية متفاوتة، الأمر الذي مكنه من تطوير طريقة المقارنة بين مختلف الظواهر الحضرية.

2 . تحديده لخصائص المدينة (منطقة مستقرة، ذات كثافة عالية، ينعدم فيها التعارف الشخصي والمتبادل بين سكانها،.. الخ).

3 . تمثل المدينة بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد، وهي بذلك وسيلة التغير التاريخي.

---

[1] عبد الله إبراهيم، **الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع**، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص.96.

[2] غريب محمد سيد احمد، **مرجع سابق**، ص.23.

[3] محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري، (مدخل نظري)**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009)، ص.124.

[4] عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو، ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2016، ص.30-32.

4 . يقوم المجتمع الحضري الكامل على علاقات تجارية، تبادل اقتصادي، الاستقلال الذاتي من الناحية السياسية والعسكرية، تطوير الروابط الاجتماعية...الخ.

5 . الاستناد إلى النموذج المثالي يمكن من تقديم وصف عقلاني رشيد لظاهرة المدينة (المنظور التاريخي) التي ربط نموها بالتغيرات الأساسية التي طرأت على الثقافة الغربية وعلى الأخص القيم الدينية.

6 . يسود المدينة الحديثة أساليب متنوعة من الحياة الحضرية، تنظيمات بيروقراطية، علاقات جزئية ورسمية، سيطرة اقتصاد السوق، وهذه السمات ظهرت بتأثير قوى اقتصادية متضمنة في الرأسمالية.[1]

ولا يعتقد ماكس فيبر بوجود طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين كما يعتقد ماركس، بل يعتقد بوجود طبقات اجتماعية متعددة يعتمد وجودها على معايير معينة وثابتة أهمها التربية والتعليم والمهنة والدخل والملكية وأسلوب الحياة. إن الصنوف الطبقية التي يعتمدها ماكس فيبر تعتمد بالأساس على متغير المهنة، فالمهنة كما يعتقد فيبر هي التي تحدد الانتماءات الفئوية أو الطبقية للأفراد بالرغم من أنها تعتمد على التربية والتعليم والتخصص والمهارة والموهبة في أداء العمل الإنتاجي أو الخدمي. إن هناك طبقة القادة والإداريين وطبقة أصحاب المصانع والتجار وطبقة المزارعين وطبقة الصناع وطبقة الكتبة والطبقة الكادحة التي تمثل البائع المتجول ومنظف الشوارع وسائق العربية والاسكافي.. الخ.[2]

وإلى جانب ذلك نجده ينسب أشكال التنظيم والوعي الاجتماعي إلى العمليات الاقتصادية، إذ يرى بأن المحرك هو علاقات التبادل في السوق.[3] كما يعتقد بإمكانية أن تكون المدن عوامل ايجابية وقوى تحريرية في الحياة الإنسانية... لذلك نجده قد حاول توضيح الظروف الايجابية المؤثرة على الحياة العامة للناس.[4] مع تسليط الضوء على الاختفاء التدريجي للعلاقات الاجتماعية الحميمة والمستدامة. إذ يشير إلى أن العدد الكبير من السكان والكثافة السكانية (في المدن) يدفعان لزيادة احتمال العلاقات غير الشخصية والمجهولة.[5] وهذا في الوقت الذي فقدت فيه المدن استقلالها الذاتي عسكريا وتشريعيا وسياسيا، وعندما توحد سكانها مع وحدات أخرى في المجتمع كالدولة والأمة. وإلى جانب ذلك يرى أن السبب الأساسي في فشل المدن

---

[1] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.107.

[2] احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص.289.

[3] توماس س. باترسون، **التغيير والعولمة في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص.20.

[4] غريب محمد سيد احمد، **مرجع سابق**، ص.22.

[5] David A. Karp, et al, **Being Urban, A Sociology Of City Life**, third edition, Praeger, Usa, 2015, p.54.

الحديثة، يتمثل في إتباعها لعقلانيات متطرفة ومبالغ فيها، وإعتمادها على الرأسمالية التي تؤكد على مبدأ الربح والمنفعة كدافع وحيد للحياة.[1]

ومع ذلك ففي الوقت الذي أراد ماركس تغيير العالم، فضل دور كايم التكيف مع العالم – والحفاظ على الحرية الفردية وتعزيز وضع الدولة– الأمة بهدف صياغة نظام أخلاقي جديد من شأنه إلحاق الهزيمة بالميول الطاردة للعلاقات الاجتماعية التي خلقتها السوق، أما فيبر فقد كان مهتما بالتطور التاريخي للإنسانية وتنوع علاقاتها الاجتماعية والعراقيل التي تفرضها البيروقراطيات والعقلانية الذرائعية على تطورها اللاحق في المستقبل.[2] ولهذا نجد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر يؤكد على عدم كفاية النظريات السابقة. ولهذا كان مهتما بتطوير نموذج عام للمدينة، نموذج شامل وموجز.

4 . ماكس فيبر والنموذج المثالي:

يذهب فيبر إلى أن ظهور المجتمع الحديث قد تزامن مع بروز تغيرات مهمة في أنماط الفعل الاجتماعي، لقد أخذ الناس في تلك الفترة بالتحول عن المعتقدات التقليدية التي ترتكز على الشعوذة والدين والعادات والمواضعات الاجتماعية. وبدأ الأفراد عوضا عن ذلك بتبني أساليب التفكير العقلاني والترشيد والحساب التي تأخذ بالاعتبار معايير الكفاءة وتوقعات المستقبل.[3]

وفي الوقت الذي كانت المنظورات الوظيفية والصراعية تؤكد أهمية البنى التي توجه المجتمع وتؤثر في السلوك البشري، فإن نظريات الفعل الاجتماعي تولي قدرا أكبر من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البنى. وإذا كانت المقاربات الوظيفية والصراعية تطرح النماذج النظرية حول الطريقة التي يعمل بها المجتمع برمته، فإن الملتزمون بطريقة الفعل الاجتماعي يركزون على تحليل الأسلوب الذي يتصرف به الفاعلون الأفراد أو يتفاعلون به فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى.[4]

فقد تطورت أفكار فيبر من خلال تعريفه للمدينة فيما يمكن إن نطلق عليه الآن تعريفا لحياة المدينة، أطلق عليه فيبر مصطلح النموذج المثالي للمدينة، ويعني به حالة معينة للحياة الحضرية التي تفي بالمتطلبات الاجتماعية المتوارثة في تنظيم الاستيطان البشري. ويفترض مفهوم النموذج المثالي هذا إمكانية إيجاد وصف رشيد (عقلي) لأية ظاهرة اجتماعية مثل ظاهرة المدينة.[5]

---

[1] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.64.

[2] توماس س. باترسون، **مرجع سابق**، ص.58.

[3] أنتوني جيدنز، **علم الاجتماع، مع مدخلات عربية**، ترجمة فايز الصباغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص.72.

[4] أنتوني جيدنز، **المرجع السابق**، ص.76.

[5] غريب محمد سيد احمد، **علم الاجتماع الحضري**، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص.23.

حيث ارتبط النموذج المثالي باسم ماكس فيبر الذي رأى فيه أذاة منهجية تعين الباحث في دراسة الفعل الاجتماعي.. ويقول أن النموذج المثالي هو بناء وتشييد عقلي يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها في الواقع.. وهو أداة لتحليل الأحداث والمواقف التاريخية الملموسة.. فهو نموذج محدد نقارن به المواقف الواقعية في الحياة، والأفعال التي ندرسها، وهذه الدراسة للواقع الملموس تمكننا من الحصول على العلاقات السببية بين عناصر النموذج المثالي.[1] كما يعرف النموذج المثالي بأنه تصور عقلي يتشكل من خلال ظهور سمة أو أكثر من صفات وخصائص الأشياء أو الظواهر موضع الملاحظة في الحياة الواقعية، كذلك فإن النموذج المثالي ليس غرضا، إنما هو أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف.[2] وتتم صياغة النمط المثالي من خلال إبراز متميز عمدا لوجهة نظر معينة أو أكثر، والتأليف بين عدد كبير جدا من الظواهر (أي تجسيدات النمط) الفردية الواقعية الشاسعة إلى حد ما – ولكنها قد تغيب أحيانا – ويتم ترتيب هذه الظواهر (أو التجسيدات الواقعية) طبقا لوجهات النظر المختارة عمدا بحيث يصبح وحدة تحليلية موحدة. ومثل هذا البناء العقلي (أي المفهوم) ليس له أي وجود في صورته الخالصة على صعيد الواقع الملموس في أي مكان.[3] ومن ثم فالنماذج المثالية، ما هي إلا تصورات عقلية خالصة، يطرحها الباحث، لتكون بمثابة مرشد له، وللباحثين الإجتماعيين عموما، الذين يسعون لفهم الواقع، ومعرفة العلاقات السببية، التي تؤدي إلى حدوث الظواهر وتكرارها.

ذلك أنه بفهم وتفسير السلوك الاجتماعي يعني فيبر الأسباب الدافعة للسلوك وأنماطه الأساسية. فالسلوك الاجتماعي قد يكون سببه العاطفة أو الانفعال أو العادات والتقاليد الاجتماعية أو العقل والمنطق والبصيرة والإدراك الواعي.[4] وانطلاقا من هذا أقام فيبر نظريته على أساس التمييز بين أربعة أنماط أساسية من الفعل الاجتماعي وهي: الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف ما، والفعل العقلاني الذي يرتبط بقيمة ما، والفعل الوجداني أو العاطفي، والفعل التقليدي.

1 . الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف ما: يتصف بأن الفاعل فيه يدرك بوضوح هدفا معينا يريد تحقيقه وتكون لديه أساليب مناسبة لتحقيق هذا الهدف. ومثال هذا النوع من الأفعال ما يقوم به المهندس الذي يصمم بناءا معينا أو الشخص المضارب في سوق الأوراق المالية الذي يهدف إلى تحقيق مكسب مالي أو القائد الحربي الذي يريد أن يحقق نصرا ما. أفعال هؤلاء جميعا أمثلة على الأفعال العقلانية التي ترتبط بتحقيق هدف معين.

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.288.289.

[2] محمد احمد بيومي، **تاريخ التفكير الاجتماعي**، (الإسكندرية: 1998)، ص.202.

[3] محمد الجوهري وآخرون، **تاريخ التفكير الاجتماعي، الرواد**، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011)، ص.195.

[4] احسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص.274.

2 . أما الفعل العقلاني الذي يرتبط بقيمة ما: فهو الفعل الذي لا يهدف إلى تحقيق هدف خارجي معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف الى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد. ومثال ذلك الفعل ما يقرره قبطان السفينة من ألا يدعها تغرق وحدها بل يغرق معها. أو حين يشترك فرد ما في مبارزة يعلم أنه سيقتل فيها.

3 . أما ما يسميه ماكس فيبر الفعل الوجداني أو العاطفي: فهو ذلك الفعل الذي ينجم عن حالة عاطفية أو نفسية مباشرة للفرد. مثال ذلك حين تصفع الأم طفلها لأنه أتى سلوكا سيئا أو حين يضرب أحد لاعبي الكرة زميلا له في المباراة. هذه الأفعال أفعالا وجدانية وليست أفعالا عقلانية لأنها ليست موجهة إلى هدف ولا مرتبطة بقيمة معينة ولكنها عبارة عن ردود أفعال عاطفية للفاعل الذي يجد نفسه في ظروف معينة.

4 . أما الفعل التقليدي: فإنه ذلك الفعل الذي تمليه التقاليد، والعادات الجمعية والمعتقدات. والفاعل في هذه الحالة لا يأتي فعله من أجل تحقيق هدف ما، أو من أجل تمسكه بقيمة معينة، أو لأنه مثار انفعاليا، ولكن فعله يكون مجرد إطاعة لأفكار تم له اكتسابها من خلال عملية التطبيع الاجتماعي.[1]

وبإختصار صنف فيبر الفعل كما يحدده العقل، والقيم، والعاطفة، والتقاليد، أو بمزيج من بعضهم. وقد قصد فيبر من تنميطه للفعل أن يشمل مدى يراوح بين الرشيد وغير الرشيد.[2]

5 . النقد الموجه لماكس فيبر: وهنا وعلى الرغم من أهمية النماذج المثالية التي يمكن الاستفادة منها عمليا في الدراسات السوسيولوجية، يرى هوراس مينر (Horace miner) أن النموذج المثالي بناء عقلي خالص لا يتطابق مع الواقع، ولذلك فهو ضرب من الخيال ليس له وجود واقعي ومن ثم يزيد الوضع من الصعوبة والغموض والتعقيد، ولكن يذهب بيرجس (Burgess) ومان (Mann) على العكس من ذلك تماما حيث يؤكدان على أهمية النماذج المثالية وضرورتها لعلم الاجتماع لأنها تعتبر أدق من عملية الوصف التحليلي.[3]

وهكذا فرغم أهمية المنظور التاريخي عند فيبر في تناول الظاهرة الحضرية من منظور متعدد الأبعاد، فإنه بتعريفه النموذجي المثالي للمدينة يسقط في النزعة المركزية عندما اعتبر أن مفهوم المدينة لا توجد إلا في أوربا الغربية، ورغم تركيز فيبر في دراسته على مدن حقيقية من منظور ثقافي وتاريخي مقارن، ولكنه للأسف لم يقدم عن المدينة الحديثة إلا القليل.[4] وعلى هذا إهتم بالمدينة في الماضي أكثر من اهتمامه بها في الحاضر.

---

[1] سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية**، مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، ، 2006، ص ص.119-120.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002، ص.152.

[3] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص.34.

[4] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.84.

المحور الثالث

المقاربات التطورية الكلاسيكية

للظاهرة الحضرية

المحاضرة السابعة

الظاهرة الحضرية عند كارل ماركس

المحاضرة السابعة الظاهرة الحضرية عند كارل ماركس

تمهيد:

1 . التعريف بـ كارل ماركس (1883/1818):

2 . علم الاجتماع عند كارل ماركس:

3 . المجتمع عند كارل ماركس:

4 . المدينة عند كارل ماركس:

5 . النقد الموجه لماركس والماركسية:

خلاصة.

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة التعريف بكارل ماركس (Karl Marx) ومقاربته للظاهرة الحضرية، بدأ بالتعريف به ونظرته لعلم الاجتماع، المجتمع والمدينة، وانتهاء بالنقد الموجه له.

ومن المهم الإشارة هنا وفي عجالة من الأمر، أن كل من كارل ماركس وسبنسر يمثلان الجيل الأول من رواد علم الاجتماع. في حين ضم الجيل الثاني فرديناند تونيز (1936/1855) وإميل دور كايم (1917/1858) وجورج زيمل (1918/1858) وماكس فيبر (1920/1864). وفي هذا الإطار فقد أراد ماركس تغيير العالم، في حين فضل دور كايم التكيف مع العالم – والحفاظ على الحرية الفردية وتعزيز وضع الدولة– الأمة بهدف صياغة نظام أخلاقي جديد من شأنه إلحاق الهزيمة بالميول الطاردة للعلاقات الاجتماعية التي خلقتها السوق، أما فيبر فقد كان مهتما بالتطور التاريخي للإنسانية وتنوع علاقاتها الاجتماعية والعراقيل التي تفرضها البيروقراطيات والعقلانية الذرائعية على تطورها اللاحق في المستقبل.[1]

وما دام الحديث في هذه المحاضرة عن كارل ماركس، فمن المفيد التوضيح أن ماركس أعلن تحيزه الأيديولوجي بوضوح ومنذ البداية،كما أنه بدلا من أن يحاول إخفاء الصلة بين موقفه الأيديولوجي وبين اتجاهه الفلسفي النظري عمل على أن يؤكد هذه الصلة ويبرزها بشكل صريح.[2] وهكذا نرى أنه في مقابل انحياز كونت ودور كايم وفيبر وباريتو للطبقة العليا (البورجوازية) وتسخيرهم نظرياتهم لتبرير النظام الرأسمالي والدفاع عن البورجوازية انحاز كارل ماركس للطبقة العاملة وسخر نفسه ونظريته للدفاع عن هذه الطبقة ونقد ومهاجمة النظام الرأسمالي.[3]

1 . التعريف بـ كارل ماركس (1883/1818):

كارل ماركس (1818–1883) فيلسوف ألماني، يهودي الأصل سياسي وصحفي ومفكر اجتماعي.[4] ولد لأسرة يهودية ثرية بمدينة ألمانية مغمورة، أكمل ماركس تعليما جامعيا في الفلسفة قبل أن يعرج على وظيفة منظر اجتماعي وكاتب نشرات ومحرر صحفي ومنظم عمال ومحرض.. إن تأثير ماركس على النظرية الإجتماعية متعدد ومعقد، .. إن ملتقى النظرية الاجتماعية والفعالية السياسية يتوغل في ماركس، ويضفي على مشروعه الكلي طابعا تناقضيا ومثيرا للفكر.[5]

---

[1] توماس س. باترسون، التغيير والعولمة في القرن العشرين، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص.58.

[2] سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية**، مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، ، 2006، ص.151.

[3] سمير نعيم أحمد، **المرجع السابق**، ص.153.

[4] إسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص.55.

[5] توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **تاريخ الانثروبولوجيا**، ترجمة عبده الريس، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.45.

هذا وقد عاش ماركس أوضاعا اقتصادية واجتماعية متقلبة، حافلة بالثورات، وعاش بين أكثر من مدينة وعاصمة أوروبية، الأمر الذي وسع نطاق مسرح ملاحظاته، وهو وإن كان قد نشأ نشأة برجوازية..، ولكنه عاش فقيرا عانت أسرته من الفاقة والبؤس..، ويمتاز كارل ماركس عن معاصريه بالتحرر من الأوضاع الاقتصادية والفكرة السائدة.[1]

وهو إلى جانب ذلك عالم اجتماع ألماني اشتهر في نظريته الصراعية التي ظهرت في جميع كتبه.. والتي تستند إلى الصراع بين الطبقات الإجتماعية، إذ يقول بأن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الإجتماعي، والصراع الطبقي هو الصراع بين طبقتين إجتماعيتين متخاصمتين هما الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة أو الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة أو الطبقة القاهرة والطبقة المقهورة أو الطبقة الظالمة والطبقة المظلومة.[2]

2 . علم الاجتماع عند كارل ماركس:

يرى ماركس أن مهمة علم الاجتماع لا تكتفي بالرصد والتحليل والوصف والتفسير، بل تتعدى كل هذا وتتجاوزه لأنه يشمل أيضا التغيير.[3] ولهذا ترجع أهمية ماركس بالنسبة لنظرية علم الاجتماع في مجموعها إلى محاولته تفسير البناء الاجتماعي والتغيرات التي تطرأ على هذا البناء بواسطة نسق متكامل من الأسباب والنتائج.[4] وفي هذا الإطار بني ماركس نظرية السوسيولوجيه على مسألتين جوهريتين هما:

الأولى: ترى أن الاقتصاد هو العامل الأهم والأساسي في تحديد البناء الاجتماعي وتطوره، ويتشكل من علاقات الإنتاج، وهذه العلاقات توجد مستقلة عن إرادة البشر، فالتغير الاجتماعي ونمو المجتمع وتحوله من مرحلة لأخرى تحكمه عناصر البنية التحتية أو الأساسية أو البنية الاقتصادية المادية.

أما الثانية: فتتكون من البنية الفوقية التي يحددها البناء الاقتصادي المادي، أو البنية التحتية، والتي تتكون من العناصر الاجتماعية والثقافية كالقانون والقيم والثقافات والنظم السياسية وغيرها. [5]

وإلى جانب ذلك، فهم ماركس نقد الاقتصاد السياسي، ليس فقط بوصفها نقد الأفكار والخطابات حول الرأسمالية، ولكن كما نقد للرأسمالية نفسها، وإسهاما في الجهود المبذولة لتجاوز ذلك. في هذا المفهوم

---

[1] محمد قطب سليم، مقدمة في علم الاجتماع، دار الكتب، د ت، ص.260.

[2] إحسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص.129-130.

[3] محمد قطب سليم، مرجع سابق، ص.265.

[4] غريب عبد السميع غريب، **علم الاجتماع: مفهومات – موضوعات – دراسات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.29.

[5] عبد الحكيم عمار نابي، **اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**، ليبيا، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، ع16، المجلد 1، فبراير 2014، ص.284.

الجدلي، مهمة رئيسية للنقد هو الكشف عن التناقضات ضمن المجموع الاجتماعي المحدد تاريخيا والتي شكلت من قبل الرأسمالية.. ويعتبر هذا النهج للنقد لديه العديد من الوظائف الهامة. أولا، فإنه يعرض أشكال السلطة والإقصاء والظلم وعدم المساواة التي تدعمها التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية .ثانيا، بالنسبة لماركس، والمقصود نقد الاقتصاد السياسي لإلقاء الضوء على المشهد من الصراعات الاجتماعية والسياسية الجارية والناشئة: إنه يربط بين الخطابات الأيديولوجية من المجال السياسي الكامنة (الطبقة) العداوات والقوى الاجتماعية داخل المجتمع البرجوازي. ولعل الأهم، فهم ماركس للنقد باعتباره وسيلة للاستكشاف، سواء من حيث النظرية أو الممارسة، إمكانية إقامة بدائل للرأسمالية.[1]

ووفقا لتحليل ماركس ينقسم المجتمع أساسا إلى طبقات تتصارع من أجل مصالحها الطبقية.[2] فتاريخ كل المجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي.[3] ويؤكد ماركس أن الصراع الطبقي يحتدم في المجتمع الرأسمالي ويتزايد بتقدم المعرفة التكنولوجية، وبتزايد الفوارق الطبيعية، والصراع على المصالح المتناقضة من الطبقات الاجتماعية، ولذلك فإن الطبقة الحاكمة التي تمتلك وسائل الإنتاج تكون قادرة على إستغلال الطبقات الأخرى لصالحها، ومن واجبها أن تبقي الأمر على ما هو عليه. ومن ناحية أخرى تكون الطبقات التي يقع على كاهلها نتائج الاستغلال مهتمة بإحداث تغيرات أساسية في النظام الاجتماعي تضع حدا لاستغلالهم. وإذا وعت تلك الطبقات مصالحها الحقيقية فإن الثورة تصبح أمرا لا مفر منه.[4] ولهذا يرى ماركس أنه لا يمكن فهم العلاقات الاجتماعية بدون إرجاعها إلى علاقات الإنتاج وربط علاقات الإنتاج بالقوى الإنتاجية.[5]

3 . المجتمع عند كارل ماركس:

فالمجتمع وفقا لماركس، يتكون من بنية تحتية وبنية فوقية. فالسابق يضم الشروط اللازمة للوجود– المصادر المادية وتقسيم العمل، واللاحق يتضمن الأنظمة الفكرية– الدين والقانون والأيديولوجيا. وفي جميع المجتمعات تسري التناقضات الأساسية في البنية التحتية: بين علاقات الإنتاج (التي تضم العمل والملكية) وقوى الإنتاج (على سبيل المثال التكنولوجيا أو الأرض). سلم ماركس تقريبا بأن ذوي الملكية وعديمي الملكية يشكلون طبقات منفصلة لها مصالح معينة. المصلحة الموضوعية للطبقة العاملة تتشكل في هزيمة الطبقة الحاكمة خلال الثورة. لكن الطبقة العاملة ليست مدركة سوى جزئيا لكونها مستغلة، نظرا لأن

---

[1] Neil Brenner, **what is critical urban theory?** City, vol. 13, nos. 2–3, June –September 2009, Taylor & Francis, p.199-200.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص.274.

[3] سمير نعيم أحمد، **مرجع سابق**، ص.152.

[4] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.539.

[5] سمير نعيم أحمد، **المرجع السابق**، ص.167.

علاقات القوة الحقيقية محجوبة بأيديولوجيا تبرر النظام القائم. إن ظواهر البنية الفوقية كالقانون والدين والقرابة منصهرة بطريقة نموذجية مع وعي زائف يهدئ قطاع السكان.[1]

ويؤكد ماركس على أن هناك تأثيرات تبادلية بين هذين البنائين، فالبناء التحتي يشكل البناء الفوقي ويؤثر فيه، بينما يؤثر البناء الفوقي في البناء التحتي – أي في أسلوب الإنتاج والأساس الاقتصادي للمجتمع- تأثيرا قد يكون تأثيرا سلبيا أو ايجابيا.[2]

وهكذا يرى ماركس أن ما يحدث من تغير في المجتمع إنما يتحدد مصدره في تلك الإختلافات في ملكية وسائل الإنتاج بين هذه الجماعات الطبقية، وتلك تدفعها إلى الدخول في صراعات مع بعضها البعض حيث يدفع وجودهم الاجتماعي ووضعهم على بلورة وعيهم بأنفسهم، ويتحدد الدور الذي يقوم به الفرد باعتباره عضوا ينتمي إلى الجماعة في مشاركته الأحداث الاجتماعية التي تتعلق بجماعته الاجتماعية، وتنفيذ مختلف ما يسند إليه من وظائف ومهام اجتماعية، ويرتبط ذلك في حقيقة الأمر بتلك الأفعال والنشاطات التي يقوم بها الأعضاء الآخرون من نفس الجماعة ومن ثم فإن فعالية أدائهم، وما يتصلون إليه من نتائج مشتركة إنما تظهر من ذلك النفي الديالكتيكي لأوجه النشاطات الفردية.[3]

ولهذا فقد اقتنع ماركس أن العوامل الاقتصادية هي القوة المسيطرة في المجتمع بينما اعتبر القوى الأخرى من فنية وفلسفية واكتشافات ما هي إلا أدوات ثانوية للعوامل الاقتصادية. كما أن الأصل في التغير الإجتماعي عند ماركس ليس في ما يحمله الناس من أفكار وقيم بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المؤثرات الاقتصادية. والصراع بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها محرك التاريخ وبرأيه فإن التاريخ البشري ما هو إلا صراع الطبقات.[4]

ومن ثم يذهب ماركس إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه، يدخلون في علاقات محددة لا مندوحة عنها ومستقلة عن إرادتهم، وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية، ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع.[5]

4 . المدينة عند كارل ماركس:

لا شك أن علماء إجتماع القرن التاسع عشر قد عالجوا المدينة من منظور واسع. حيث نجد ماركس يربط بين نمو المدن والتحلل الذي طرأ على المجتمع الاقطاعي الزراعي. أي أنه قد درس نمو المدينة الغربية في

---

[1] توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **تاريخ الانثروبولوجيا**، ترجمة عبده الريس، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.46.

[2] كمال التابعي، **المرجع السابق**، ص.139.

[3] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.41.

[4] إسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص.56.

[5] كمال التابعي، **مرجع سابق**، ص.121.

ضوء التحولات العامة التي طرأت على المجتمع الغربي وبخاصة التناقضات داخل المجتمع الإقطاعي وظهور المجتمع الرأسمالي ذاته. وعلى الرغم من إهتمام ماركس بالمدينة، إلا أنه لم يضع نظرية للمدينة. فقد إهتم بالقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المدينة. ومن هذا المنطلق نظر إلى المدينة بإعتبارها تلعب دورا أساسيا ومؤثرا في نشأة الوعي الطبقي، وأنها مرحلة من مراحل التغيير الثوري. ومن ثم نجد مفهوم المدينة في أعمال ماركس يشير إلى أنها نتاج للقوى المجتمعية.[1]

وفي هذا الإطار عالج ماركس المدينة من منظور واسع، وربط نموها بالتحلل الذي طرا على المجتمع الإقطاعي الزراعي، ولقد مكنته نظرته البنائية التاريخية من دراسة نمو المدن الغربية في ضوء التحولات العامة التي طرأت على المجتمع الغربي وعلى الأخص التناقضات داخل المجتمع الرأسمالي ذاته:[2]

1 . يرتبط فهم واستيعاب الواقع الحضري بفهم البناء الإجتماعي والتناقضات الحتمية للرأسمالية المعاصرة.

2 . تركيز اهتمام الدراسات الحضرية على العمليات الاجتماعية التي تؤثر في إنتاج المدن والظروف الاجتماعية الحضرية.

3 . بالنظر إلى طبيعة العلاقات الأساسية للإنتاج التي جعلت النظام الاجتماعي الرأسمالي يتكون من طبقتين كبيرتين البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج وطبقة البروليتاريا التي لا تملك إلا عملها، جعلت ماركس يؤكد على التفاعل المتبادل بين البنية الاقتصادية للمجتمع والبنية الاجتماعية له، وتبرز تغير البنيتين حسب المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمعات. وهذا ما دفع ماركس إلى القول بأن تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية كعملية طبيعية تاريخية، والى المجتمع أيا كان شكله، بأنه نتاج الفعل المتبادل للبشر.

4 . ترتبط تشكلات الواقع الحضري بآليات الصراع الطبقي وتناقض الرؤى والمصالح. وفي هذا السياق ينظر منظرو الصراع إلى نظام التراتب بأنه نتاج توزيع القوة في المجتمع. ولقد عرف ماركس هذه القوة في ضوء السيطرة على الإنتاج.

5 . تقسيم العمل وتغير الحياة الحضرية.

6 . الانفصال بين الريف والمدينة وصراع الطبقات، ولقد تناول ماركس هذه القضية في سياق الانتقال من المرحلة البربرية إلى الحضارة، ومن التنظيم القبلي إلى الدولة.

7 . تهتم الماركسية بدراسة الصراعات الحضرية، البناء المتغير للمجتمع، اختلاف المصالح والقيم، وانتقال المجتمع من تنظيم إنتاجي إلى أخر.[3]

---

[1] سعيد ناصف، **المرجع السابق**، ص.62.

[2] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.108.

[3] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.109.

ولقد اقتنع ماركس أن العوامل الاقتصادية هي القوة المسيطرة في المجتمع، بينما إعتبر القوى الأخرى من فنية وفلسفية واكتشافات ما هي إلا أدوات ثانوية للعوامل الاقتصادية. كما أن الأصل في التغير الاجتماعي ليس ما يحمله الناس من أفكار وقيم بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المؤثرات الاقتصادية. والصراع بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي، لأنها محرك التاريخ، وبرأيه فإن التاريخ البشري ما هو إلا صراع الطبقات.[1]

ولهذا نجد في نظرة ماركس لتاريخ الإنسانية تأكيدا على أن ما يدفع بالأفراد والجماعات إلى الدخول في علاقات إجتماعية وحدوث تفاعل إجتماعي فيما بينهم في العملية الإنتاجية لا يكون ثمة حاجات سيكولوجية أو إعتبارات أخلاقية بل يرجع إلى رغبتهم في الحفاظ على وجودهم في الحياة الاجتماعية، ولكن هذا لن يتأتى إلا من خلال تبادل الأنشطة فيما بينهم في عملية الإنتاج.[2]

وبالنسبة لماركس، فإن المدينة هي المكان الذي يمكن أن تؤدي فيه الصراعات الاجتماعية إلى تحرير أكثر الناس فقرا؛ فإنه يساعد على تحرير "غباء الحياة الريفية".[3] إذ تؤكد الماركسية على أن أي محاولة لفهم الجماعات الطبقية وما يحدث بينهما من تفاعل إنما يرتبط في حقيقة الأمر بضرورة فهم تلك العلاقة التفاعلية بين مكونات البناء الاقتصادي والبناء الفوقي، والتي تتلازم وجودا وعدما، وتبدأ من تناول علاقات وقوى الإنتاج، وذلك لأن علاقات وقوى الإنتاج هي الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه أي مجتمع وتحدد في النهاية غيرها من العوامل الاجتماعية والسوسيولوجية.[4]

وهكذا تكمن نظرية ماركس عن الجماعات الطبقية في نظريته عن المجتمع باعتباره ينطوي على طبقتين أساسيتين أحدهما الطبقة الرأسمالية وهي أقلية من حيث العدد وتمتلك وسائل الإنتاج، وذلك في مقابل الجماعات العمالية أو كما يطلق عليها طبقة البروليتاريا والتي لا تمتلك سوى قوتها العضلية التي تعرضها في سوق الإنتاج، وتجد نفسها بالتالي مضطرة تحت ظروف وأشكال متنوعة من الضغط إلى أن تقبل العمل في ظل ظروف فيزيقية ونفسية ومادية صعبة بالنسبة لها، تحقق من خلالها تلك الطبقة الرأسمالية مزيدا من الكسب والربح المادي في الوقت الذي تزاد فيه جماعات العمال بؤسا وفقرا.[5] وهكذا، يتصور ماركس وضع الطبقة العاملة باعتبارها طبقة خاضعة يدفعها وضعها الاجتماعي والاقتصادي المستغل وإحساسها بالاغتراب عن البناء الاقتصادي للمجتمع، إلى الدخول في صراع من أجل التحول إلى شكل جديد. إنما

---

[1] اسماعيل محمد الزيود، **مرجع سابق**، ص.56.

[2] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.40.

[3] Jean-marc Stebe, Herve Marchal**, la sociologie urbaine,** que sais-je ?, puf, p.21.

[4] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.40.

[5] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.41.

قد بدأ من التناقض أو نمو وتطور الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع القائم. على اعتبار أن ما يقوم بين تلك الجماعات الخاضعة والأخرى المسيطرة من علاقات إنما تتحدد في ضوء الخصائص العامة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل.[1]

وفيما يتعلق بتحول العلاقات الاجتماعية الريفية، كان ماركس من بين الأوائل الذين أشاروا إلى أن تطور الرأسمالية الصناعية في انجلترا قد بدأ بقوانين تسييج الأراضي التي دفعت الفلاحين ومستأجري الأرض خارج الأرض لتخلق بذلك طبقة من الأفراد منزوعي ملكية الأرض والذين أصبحوا مجبرين على بيع قوة عملهم لإقامة أودهم وأود عائلاتهم... وأوضح ماركس انه في كل من انجلترا وبروسيا انفصل الكثير من المعدمين عن الأراضي الزراعية وانتقلوا نهائيا إلى مدن المصانع بحثا عن عمل.[2]

5 . النقد الموجه لكارل لماركس والماركسية:

يذهب جون ركس إلى أن تحديد ماركس للطبقات الاجتماعية في ضوء علاقتها بوسائل الإنتاج ينتهي إلى حصرها في طبقتين أساسيتين هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بينهما تناقض وعداء مستمر في المصالح والاهتمامات، ومن ثم فإن تحديده هذا كان أكثر تعقيدا وذلك نظرا لظهور الطبقة الوسطى التي لم يهتم بها ماركس في تحليله وما تمارسه أيضا من دور مؤثر في مجال العمل. كما أنه من الصعب أيضا تصنيف كل من يبيع قوة عمله على أنه يدخل في نطاق الطبقة العاملة وذلك نظرا لظهور أبعاد أخرى جديدة لتصنيف الطبقات الاجتماعية لم ترد في أعمال ماركس وحتى الماركسية التقليدية.[3]

ولذلك تتمثل أهم ايجابيات وسلبيات الاتجاه الماركسي في النقاط الموجزة التالية:

- ينظر للماركسية على أنها مجموعة من الحجج القائمة في المقام الأول على الأيديولوجية بدلا من الافتراضات العلمية. ببساطة، في هذا الرأي الماركسية ليست علمية بل موقف سياسي.[4]
- إن الماركسيون يلغون إرادة الإنسان، ويعتبرون التغيير وفق ما يقولون تغييرا جبريا، حتميا، لا إراديا.[5]
- كشفت الماركسية عن أهمية العوامل التكنولوجية في التطور والتغير الاجتماعي. موضحة أن تغيير وسائل وأدوات الإنتاج وتقدمها تكنولوجيا يؤدي إلى تغير في علاقات الإنتاج.
- كشفت الماركسية أيضا عن أن صراعا حادا دائما بين طبقات المجتمع بسبب تعارض المصالح.[6]

---

[1] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **المرجع السابق**، ص.46.

[2] توماس س. باترسون، **التغيير والعولمة في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص.95.

[3] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.50-51.

[4] William G. Flanagan, **Urban Sociology Images and Structure**, (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2010), p.259.

[5] هادي المدرسي، **نقد النظرية الماركسية**، ط2، (بيروت: دار البيان العربي، 1988)، ص.23.

[6] كمال التابعي، **مرجع سابق**، ص.156.170.

المحاضرة الثامنة

الظاهرة الحضرية عند هربرت سبنسر

المحاضرة الثامنة المدينة عند هربرت سبنسر

تمهيد:

1 . التعريف بـ هربرت سبنسر (1820–1903):

2 . علم الاجتماع عند هربرت سبنسر:

3 . المجتمع عند هربرت سبنسر:

1.3 المماثلة:

2.3 . التجانس واللاتجانس:

3.3. تصنيف المجتمعات:

4.3. المجتمع الريفي والحضري:

5.3. السكان عند سبنسر:

4 . النقد الموجه لسبنسر.

خلاصة.

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة إلى التعريف بـ هربرت سبنسر (Herbert Spencer) ومقاربته للظاهرة الحضرية، بدأ بالتعريف به ونظرته لعلم الاجتماع، المجتمع، وانتهاء بالنقد الموجه له.

1 . التعريف بـ هربرت سبنسر (1820–1903):

عاش سبنسر في الفترة ما بين 1820 وسنة 1903، تلقى تعليمه داخل منزل الأسرة، حيث لم يلتحق بأي مدرسة لاعتلال صحته. كذلك لم يدرس بالجامعة، الأمر الذي جعل الدوائر الأكاديمية في انجلترا لا تهتم بكتاباته أو نظرياته.[1] وهو من العلماء الانجليز الذين ساهموا في نشأة علم الاجتماع، بدأ دراسته بعلم الحياة ثم بعلم النفس، وأخيرا اتجه إلى علم الاجتماع.[2] وفي ما يتعلق بالحياة العملية فإنه بدأ حياته مدرسا ثم إشتغل بالأدب والسياسة وشؤون الاجتماع. وإعتنق مذهب التطور (في النشوء والارتقاء).[3]

وبالإضافة إلى ذلك هو من الشخصيات المهمة التي أسهمت في تطور علم الاجتماع. ولم يشعر سبنسر (وهو الانجليزي الثري في عصر الملكة فيكتوريا) بأنه ملزم بتصحيح أحوال المجتمع أو تحسين شأنه، وكان كل أمله هو أن يفهم هذا المجتمع على نحو أفضل.[4] ومع ذلك فإن الوضوح الفكري والأيديولوجي كان مميزا في أفكار وتصورات سبنسر والتي تبنى فيها الطابع المحافظ الليبرالي، الذي تزعم أهمية إعادة تنظيم المجتمع وبناءاته ونظمه ومؤسساته بعد عملية التصدع والتفكك التي أصابته من كافة الجوانب.[5]

2 . علم الاجتماع عند هربرت سبنسر:

الهدف الأساسي لعلم الاجتماع عند سبنسر هو محاولة التعرف على المجتمع، وذلك من خلال "محاولة معرفة نشأة المجتمع وتركيبه وعناصره وهيئاته ومراحل نموه وتطوره وما إلى ذلك من المظاهر التي تخلقها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية.[6] ولذلك يرى أن على علم الاجتماع أن يصف ويفسر نشأة النظم الاجتماعية كالأسرة، والضبط الاجتماعي، والعلاقة بين النظم وأن يقارن بين المجتمعات المختلفة من حيث نوعها، وتطورها، كما يهتم بالبناء الاجتماعي، والوظائف الاجتماعية في المجتمع بصفة عامة.[7]

---

[1] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.231.

[2] عبد الحميد لطفي، **علم الاجتماع**، ط7، بيروت: دار النهضة العربية، 1977، ص.270.

[3] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.503.

[4] مصطفى خلف عبد الجواد، **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص.269.

[5] عبد الله محمد عبد الله، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص.173.

[6] اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011، ص.54.

[7] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.19.

حيث ركز سبنسر على دراسة المجتمع الغربي، وما أصابه من تغيرات جذرية أدت إلى إحداث الكثير من جوانب التطور الاجتماعي والتفكك في نفس الوقت.. وحدد مهمة علم الاجتماع في دراسة المجتمع الحديث، واعتباره كلا عضويا متكاملا، بالرغم من وجود الكثير من الاختلاف بين أجزاء هذا العضو أو المجتمع.. كما اهتم بدراسة النظم والوحدات الاجتماعية الكبرى التي يتشكل منها المجتمع، مثل النظام الأسري، والعشائري، والنظام السياسي والديني والمهني، الذي عبر عنه في تحليلات مميزة عن تقسيم العمل والنظام الصناعي.[1]

ويكشف لنا التحليل النظري السوسيولوجي لإسهامات سبنسر مدى تحديده للبنائية الوظيفية الكلاسيكية.. وفي الواقع إن تحليلات سبنسر تشير إلى تفسيره بأن المجتمع يتكون من مجموعة من البناءات الاجتماعية تعتمد كل منها في علاقاتها المتداخلة مع الأخرى، ولكن لكل منها طابعه المميز الذي يحدد أهدافه ووظائفه.[2]

3 . المجتمع عند هربرت سبنسر:

اهتم اهتماما أساسيا بدراسة المجتمع باعتباره محصلة الإرادة الإنسانية، ومن ثم يمكن أن يقال أنه أضاف بعدا اجتماعيا ونفسيا إلى النظرية العضوية.[3] وفي هذا الإطار قسم سبنسر مكونات المجتمع أو بناءاته الأساسية إلى نسقين أساسيين هما: النسق الداخلي ويرتبط بتوزيع الوظائف، والنسق الخارجي الذي يهتم بالضبط الاجتماعي، ويرتبط بكل من هذين النسقين مجموعة من الأنساق الفرعية، التي تهدف إجماليا للمحافظة على النسق الأكبر (المجتمع) ووحدته وتطوره واستمراره ووجوده وبقائه.[4] وفي هذا الإطار تظهر مساهمة سبنسر في:

1.3 المماثلة:

اعتمد هربرت سبنسر على المماثلات والتشبيهات وخاصة المماثلات بين المجتمع والكائن العضوي ثم المماثلة بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي (الذي يتم في رأيه عن طريق اختيار الأصلح).[5] فالنظرية البايو اجتماعية التي إبتدعها سبنسر تقارن الكائن الحيواني الحي بالمجتمع من حيث الأجزاء والوظائف

---

[1] عبد الله محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.174.

[2] عبد الله محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص ص.117-179.

[3] محمد قطب سليم، **مرجع سابق**، ص.298.

[4] عبد الله محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.175.

[5] غريب عبد السميع غريب، **علم الاجتماع: مفهومات – موضوعات – دراسات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.30.

والتكامل بين الأجزاء والوظائف للكائنين الحيواني والإجتماعي.[1] إذ يرى أن هناك تشابهاً في ذلك بين المجتمع والكائن الحي، فكلاهما يتطور ويكبر، وتظهر أجهزة وأعضاء للكائن الحي ويصبح بناء المجتمع أكثر تعقيداً، وتبرز الوظائف المختلفة التي تؤديها الفئات الاجتماعية المختلفة والطبقات والنقابات وغيرها فكلما أزداد المجتمع تعقيداً كلما ازدادت أهمية التفسير بين هيأته وطبقاته للتعرف على طبيعتها والوظائف التي تؤديها.[2]

ومن ثم فالكائن الإجتماعي الذي شبهه هربرت سبنسر بالكائن العضوي يتكون من مجموعة مؤسسات أو نظم إجتماعية فرعية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الديني والنظام التربوي والنظام الأسري والقرابي والنظام العسكري. والنظام الواحد يتحلل إلى أدوار كتحليل النظام الاقتصادي إلى أدوار قيادية ووسيطية وقاعدية وأن لكل دور واجبات وحقوق اجتماعية.. ولم يكتف سبنسر بدراسة أجزاء الكائن الحيواني ومقارنتها بأجزاء المجتمع بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ أشار أن لكل جزء من أجزاء المجتمع وظائفه التي تساعد على ديمومة وبقاء الكائن الاجتماعي مثله في ذلك مثل الوظائف التي يقدمها الجهاز العضوي لديمومة وبقاء الكائن الحيواني.. كما تناول أيضا التكامل بين أجزاء المجتمع والتكامل بين وظائفها إذ أشار بأن المؤسسة الاقتصادية تكمل للمؤسسة الدينية وأن المؤسسة الأخيرة تكمل المؤسسة الأسرية والقرابية وهكذا. كما أضاف بأن وظائف الكائن الاجتماعي مكملة بعضها لبعض إذ أن الوظائف الاقتصادية للمجتمع تكمل الوظائف العسكرية، وأن الوظائف الأخيرة تكمل الوظائف التربوية.[3]

2.3 . التجانس واللاتجانس:

يذهب سبنسر إلى أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللامتجانس. كما أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر إلى حد ما الحياة الاجتماعية، تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص، وهي في ذلك تتأثر بنوعين من العوامل: العوامل الداخلية وهي العوامل التي تمثل في نظره الناحية الفردية، وهي أمور تتعلق بالتكوين الطبيعي، والتكوين العاطفي، والتكوين العقلي للأفراد الذين يكونون المجتمع. كما تتأثر الظواهر التي تقوم في جو المجتمع بهذه الخواص الفردية بمعنى أن الأفراد يشكلون ظواهر المجتمع. والعوامل الخارجية وهي العوامل التي تمثل في نظره البيئة، فالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف

---

[1] احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص.51.

[2] عبد الحكيم عمار نابي، **اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**، ليبيا، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، ع16، المجلد 1، فبراير 2014، ص.282.

[3] احسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص.52.

المجتمع المناخية وموقعه وما إلى ذلك من الأمور التي تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد، وبالتالي على الظواهر الاجتماعية التي تكون مجرد نتيجة لأوجه نشاط الأفراد.[1]

ومتى قام المجتمع وإستقرت إلى حد ما الحياة الاجتماعية تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى مرحلة التباين والتخصص. وهي في هذا الصدد تتأثر بنوعين من العوامل وهما:

1 . العوامل الداخلية: وهي العوامل التي تمثل في نظره الناحية الفردية. وهي أمور تتعلق بالتكوين الطبيعي والتكوين العاطفي والتكوين العقلي للأفراد الذين يكونون المجتمع (فسبنسر هنا أكد أهمية الفردية، وإعتبر الفرد النواة الأصلية التي يقوم عليها المجتمع).

2 . العوامل الخارجية: وهي العوامل التي تمثل في نظره أمر البيئة. فالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه، وما إلى ذلك من الأمور تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد وبالتالي على الظواهر الاجتماعية.[2]

ولهذا يقول "وكأن المجتمع شأنه شأن أي كائن حي، يبدأ متجانسا ثم يحيل إلى التفرد والانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس".[3] حيث أكد على أهمية الفردية، وإعتبر الفرد النواة التي يقوم عليها المجتمع، وطبق النظرية البيولوجية التطويرية على المجتمعات البشرية، فقد رأى أن العامل البيولوجي الحيوي هو أساس المجتمع الإنساني.[4]

3.3. تصنيف المجتمعات:

إرتكز هربرت سبنسر في تصنيفه للمجتمعات على أساسين أولهما التكوين المورفولوجي وثانيهما الوظيفة الاجتماعية، والمجتمعات في رأي سبنسر من حيث تكوينها المورفولوجي تنقسم إلى مجتمعات بسيطة وأخرى مركبة، ويفترض سبنسر أن المجتمعات تبدأ بسيطة ثم تتجه من خلال نموها إلى التنوع والتعقيد، وهو يرى كذلك أن التطور والرقي يشكلان هدفا أساسيا للمجتمعات الدنيا أو البسيطة، كما يرى أيضا أن المجتمعات البسيطة قد تتوحد وتنصهر في تجمعات اكبر بفعل القوة أو الغزو. .. كما قسم المجتمعات من حيث الوظيفة إلى نموذجين أساسيين أولهما: مجتمع حربي يعيش أهله على القتال ويتم التعاون فيما بينهم عن طريق الإجبار، وثانيهما مجتمع صناعي يحيا أهله على العمل ويسود بينهم التعاون الاختياري.[5] ولهذا اعتقد سبنسر أن كل المجتمعات – إلا المجتمعات البسيطة التي تقطن المناطق النائية غير الكثيفة السكان–

---

[1] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، (القاهرة: كتب عربية، 1991)، ص.115.114.

[2] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.509.

[3] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص ص.504.503.

[4] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.510.

[5] صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي، التأصيل النظري**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص.288-289.

دخلت في نزاع مع المجموعات المجاورة لها، وكنتيجة لهذا، طورت هذه المجتمعات مؤسسات وممارسات للدفاع عن ذاتها وللهجوم على أعدائها.[1]

ومن هنا وصف سبنسر المجتمعات الإنسانية بطرق مختلفة قائلا: يمكن، أولا ترتيبها وفقا لدرجة تركيبها، كبسيط ومركب وضعف ومركب وثلاثة أضعاف مركب، وثانيا، يمكن تقسيمها، وإن يكن بقدر أقل من التحديد، إلى عسكرية بشكل طاغ وصناعية بشكل طاغ – أي المجتمعات التي يتطور فيها إلى أبعد الحدود تنظيم جوانب الهجوم والدفاع، وتلك التي يتطور فيها إلى أبعد الحدود التنظيم الذي يمد المجتمع بأسباب الحياة.[2]

ويرى بأن المجتمع البسيط يتحول إلى المجتمع المركب بعد زيادة عدد السكان واعتماد أساليب تقسيم العمل. والمجتمع المركب هو المجتمع المتكون من جماعات مختلفة لكل جماعة منها قائد يخضع إلى قائد عام. والمجتمع المركب تركيبا مضاعفا، وهو المجتمع الذي تقوده الحكومة ويؤمن بدين معين له أهميته في تنظيم علاقات وسلوك الأفراد وتحديد أخلاقيات الجماعة. ويكون نفوذ العادات والتقاليد في هذا المجتمع قويا.. وهذه المجتمعات تكون متقدمة في مهن الزراعة والصناعة والتجارة ولها نظام اقتصادي جيد. كما تبرز هذه المجتمعات في الفنون الجميلة والفلسفة والعلوم. ونتيجة لهذه الفعاليات نمت المدن الكبيرة وتطورت فيها وتأسست طرق المواصلات التي تربط بينها. كما وضعت الحدود التي تفصل بين المدن وأقاليمها. والنمط الثاني من المجتمع المركب هو المجتمعات المركبة تركيبا ثلاثيا، هذه المجتمعات المعقدة والراقية التي نشأن فيها حضارات عريقة مثل حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية والإمبراطوريات الموجودة في أوربا إبان القرن التاسع عشر كالإمبراطورية البريطانية والألمانية والفرنسية والروسية، وتكون لهذه المجتمعات أو الإمبراطوريات حكومات مختلفة تخضع لحكومة مركزية واحدة. وتتميز هذه المجتمعات المعقدة بارتفاع أنماط المعيشة وارتفاع نضوج النظم السياسية والاجتماعية فيها وتطور أساليبها الإنتاجية المعتمدة على مبدأ تقسيم العمل وتقدمها في المجالات العلمية والفلسفية والتكنولوجية.[3]

4.3. المجتمع الريفي والحضري:

في إطار مقارنته بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري استخدم سبنسر كلمتي التجانس واللاتجانس للتميز بين البدو والحضر، باعتبار المجتمع البدوي متجانس والحضري غير متجانس.[4] ومن هنا يرى سبنسر أن المظهر الأساسي للتطور بكلا نوعيه العضوي والاجتماعي ينحصر في التقدم نحو كمال التنظيم ويدخل

---

[1] توماس س. باترسون، التغيير والعولمة في القرن العشرين، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص.47.

[2] توماس س. باترسون، **المرجع السابق**، ص.45.

[3] احسان محمد الحسن، **المرجع السابق**، ص.104.

[4] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003)، ص.38.

تحت معنى التنظيم فكرتان: فكرة البناء (structure) أو تركيب الأعضاء، وفكرة الوظيفة (function) أي أن الوظيفة التي تؤديها هذه الأعضاء.. فالفرق بين نظامين اجتماعيين أحدهما ما زال في حلقة متأخرة من التطور، والأخر في مرحلة متقدمة، هو أن الأخير يتضمن بناء أكثر تركيبا من حيث أجزاءه، كما أن الوظائف الاجتماعية فيه تسير وفق نظام أشد تقيدا وأكثر تركيبا..فالتطور نحو كمال التنظيم يستلزم في حالة الكائن الحي كما يستلزم في حالة المجتمع النمو المتواصل.[1]

5.3. السكان عند سبنسر:

وجد سبنسر، أن العامل الرئيسي الذي يدفع إلى تكوين المجتمع هو نمو السكان. فالضغط السكاني يضطر الناس إلى إقامة النظم الضرورية، التي تتطور وفق قانون التطور العام من المتجانس إلى اللامتجانس. وعرض أفكاره عن هذه النظم في حدود وظيفية ربطها بالإطار العام الذي يتضمنها. فكل نظام يراعي الأداء الوظيفي للنظم الأخرى المتساندة جميعها ببعضها لتؤلف النظام الاجتماعي الذي يعتمد أداؤه الوظيفي على وجود الترابط بين العناصر والأجزاء والأنساق الفرعية التي يأتلفها هذا النظام. فهناك نوع من الإتفاق بين هذه الأجزاء، ويعني هذا وجود التوازن في النظام الاجتماعي، وأن أي خلل يؤدي إلى حدوث خلل في الأداء الوظيفي للنسق كله.[2]

ولهذا يعتقد أن الزيادة المفرطة في نسبة المواليد جعلت عملية الحضارة أمر حتميا. فمنذ البداية كان ضغط السكان هو السبب المباشر للتقدم، إذ قد أدى هذا إلى الانتشار الأول للجنس البشري، واجبر الإنسان على هجرة السلب والعادات الوحشية وعلى العمل بالزراعة. وقاد هذا أيضا إلى تنظيف سطح الأرض، وفرض على الإنسان الحالة الاجتماعية، وجعل من التنظيم الاجتماعي أمرا حتميا وطور المشاعر الاجتماعية.[3]

ويستخلص سبنسر من هذه الحقائق البيولوجية قانونا عاما ملخصه أن في الحياة ميلا إلى التفرد التخصصي والإنتقال من المتجانس إلى اللامتجانس ومن المتشابه إلى المتباين.. غير أن الإسراف في التخصص لا يعني إستقلال كل كائن عن الأخر أو كل طائفة اجتماعية عن بقية طوائف المجتمع، ولكن هذا التخصص ينطوي على التضامن والتعاون ويتجه إلى التآلف.[4]

وعلى هذا يمكن أن نلخص أهم الدعائم التي ترتكز عليها فلسفة سبنسر الاجتماعية فيما يلي:

---

[1] السيد محمد بدوي، **علم الاجتماع ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص ص.163- 164.

[2] علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي، **مفهوم التوازن في نظريات ومدارس علم الاجتماع**، مجلة المنذى الجامعي، كلية الآداب بني وليد، ليبيا، العدد 03، 2013، (145- 188)، ص.156.

[3] توماس س. باترسون، **مرجع سابق**، ص.46.

[4] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.505.

1 . المجتمعات هي مركبات عضوية حية أو تجمعات فوق عضوية.

2 . يوجد بين المجتمعات والبيئات التي تشغلها توازن في القوى، فهناك توازن بين مجتمع وأخر، وبين جماعة وأخرى في نطاق المجتمع الواحد، ويوجد توازن بين مختلف الطبقات.

3 . يأخذ هذا التوازن صورة تنازع على البقاء بين المجتمعات، ومن ثم يصبح الصراع نشاطا مألوفا في الحياة الاجتماعية.[1]

4 . النقد الموجه لسبنسر:

واجهت أراء سبنسر بنقد كبير ومن أهم ما وجه إليه ما يلي:

- عقد سبنسر مماثلة بين الكائن الحي والمجتمع، ومن وجهة نظر نقدية، لا محل لهذا التشبيه أو التمثيل، إذ أنه لا شك في أن الطبيعة الحيوية تختلف في أسسها ومقوماتها ووظائفها عن الطبيعة الاجتماعية، فالناس في المجتمع لا يقتصر نشاطهم على المظاهر الحيوية (الغذاء، والمأوى والدفاع عن النفس) وإنما يمتد نشاطهم إلى الأعمال التي يقصد بها تنظيم حياتهم الاجتماعية.[2]
- على أن كثيرا من علماء المذهب الحيوي الاجتماعي قد جانبهم الصواب في تصويرهم علاقة الفرد بمجتمعه، فالفرد ليس له وجود مستقل والمجتمع ليس له وجود متمايز ولو أن كلا من الفرد والمجتمع من طبيعة واحدة هي الوجود الحيوي.[3]
- هناك شك كبير في القضية أو القانون الذي وضعه سبنسر حول سير التطور من البسيط إلى المركب. أو من السذاجة إلى التعقيد في كل أنحاء الطبيعة فحتى لو إنطبق هذا القانون على بعض الحالات الخاصة إلا أنه لا يمكن أن ينطبق بصورة عامة. كما يذهب البعض إلى أن سبنسر جانبه الصواب في التقسيم الذي قدمه للمجتمعات الإنسانية، فتقسيم المجتمعات إلى بسيطة ومركبة أمر مقبول، ولكن تقسيمها إلى مجتمعات ذات وظائف حربية وأخرى صناعية، تقسيم غير واقعي لأنه لا يتمتع بالعمومية المطلوبة لأي قانون لا ينطبق على كل المجتمعات.[4]
- بالرغم من هذه الانتقادات يمكن القول بأهمية فكرة المماثلة العضوية، باعتبارها من الأفكار الممهدة للاتجاه البنائي الوظيفي وهو من الاتجاهات النظرية الرائدة في علم الاجتماع.[5]

---

[1] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الكتب، 2005، ص.135.

[2] احمد الخشاب، **مرجع سابق**، ص.512.

[3] احمد الخشاب، **المرجع السابق**، ص.521.

[4] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.242.

[5] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الكتب، 2005، ص.138.

المحاضرة التاسعة

الظاهرة الحضرية عند إميل دور كايم

المحاضرة التاسعة المدينة عند دور كايم

تمهيد:

1 . التعريف بدور كايم:

2 . علم الاجتماع عند إميل دور كايم:

3 . المجتمع عند دور كايم:

4 . المدينة، مجتمع التضامن العضوي عند دور كايم:

5 . النقد الموجه لدور كايم:

خلاصة.

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة أولا إلى التعريف التعريف بإميل دور كايم، ونظرته للمجتمع والمدينة، وأهم إسهاماته من قبيل تطرقه للنهج المورفولوجي في المدينة وكذا نظريته البايولوجية السكانية وصولا إلى النقد الموجه له.

1 . التعريف بدور كايم: (Emile Durkhim) (**1858–1917**):

ولد ونشأ إميل دور كايم في أسرة يهودية.[1] وهو أحد أبناء مدينة أبينال في شرق فرنسا، سنة 1858، لما أتم دراسته الثانوية في مدينته تقدم لمسابقة الدخول في مدرسة المعلمين العليا بباريس، وإلتحق بها سنة 1879، وبعد أن تخرج من هذه المدرسة سنة 1882 اشتغل بالتدريس في المدارس الثانوية حتى سنة 1887. ثم انتقل إلى التدريس بالجامعة حتى وافته منيته سنة 1917.[2]

وقد أثرت طبيعة الحياة الاجتماعية والأسرية التي عاشها دور كايم على نوعية اهتماماته السوسيولوجية المحافظة، فلقد نشأ في أسرة يهودية متمسكة بالتقاليد الدينية والأخلاقية.[3] وفي هذا الإطار كان دور كايم منزعجا من انجراف الحضارة المعاصرة، في الوقت الذي كان مهتما بشكل خاص بمسألة التخصص المهني.[4]

2 . علم الاجتماع عند إميل دور كايم:

منذ البداية كان هدف دور كايم هو أن يجعل علم الاجتماع بديلا للاشتراكية، أي أن يجعل علم الاجتماع هو المرشد للساسة ورجال الصناعة في توجيه المجتمع لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وللحيلولة دون حدوث أي اضطرابات في النظام الاجتماعي القائم أي النظام الرأسمالي.. وهنا نستشهد بعبارة لدور كايم يقول فيها: إن ما نحتاج إليه لكي نحقق الاستقرار في النظام الاجتماعي هو أن نجعل جماهير الناس قانعة بما قسم لهم. ولكن ما يجب عمله لكي نجعلهم قانعين بنصيبهم في الحياة هو أن نقنعهم بأن ليس لهم الحق في أن يحصلوا على أكثر مما لديهم. ولكي نحقق ذلك فانه من الضروري تماما أن تكون هناك سلطة عليا يعترفون بها ترشدهم دائما إلى الصواب.[5]

وكان على دور كايم أن يصحح أخطاء سالفيه، وأن يكمل أوجه النقص التي اعترت منهجهم حتى يبرز الاتجاه الاجتماعي خالصا نقيا، دون أن يختلط بالاتجاه النفسي أو يعتمد على التفسير الحيوي (البيولوجي)

---

[1] توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **تاريخ الانثروبولوجيا**، ترجمة عبده الريس، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.61.

[2] إميل دور كايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص ص.04.03.

[3] عبد الله محمد عبد الله، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص.207.

[4] David A. Karp, Gregory P. Stone, William C. Yoels, and Nicholas P. Dempsey**, Being Urban A Sociology of City Life**, Third Edition, California, Praeger An Imprint of ABC-CLIO, LLC, 2015, P. 14.

[5] سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية**، مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، ، 2006، ص.111.

وأن يضع نصب عينيه أن يبتعد عن الأحكام التقويمية وأن يلتزم الدراسة الوصفية، التحليلية، وأن يخلص نفسه من التأملات التجريدية العامة.[1]

ومن ثم فقد جعل إميل دور كايم من الظواهر الاجتماعية موضوعا رئيسيا لعلم الاجتماع وحاول تحديد الخواص التي تميز هذه الظواهر عن غيرها من الظواهر الطبيعية وغير الإنسانية.[2] فالظواهر الاجتماعية كالنظم الاجتماعية (مثل الزواج، والمحاكم، والأسواق والمؤسسة الدينية، والمدارس الخ) وكذلك المعايير والقيم الاجتماعية (كأخلاقيات الزواج، وآداب السلوك، والمعتقدات الدينية والمثل العليا السياسية والأحكام المسبقة الاجتماعية الخ) وكذلك صور الانتظام في الحياة الاجتماعية التي يمكننا ملاحظتها وتتبعها. إن كل الظواهر الاجتماعية لا يمكن تفسيرها من واقع خصائص الأفراد المكونين لها ولا من واقع نواياهم، فهم مكونات أو عناصر عابرة ومؤقتة لتلك الظواهر وهي أكثر ثباتا وأقوى إستمرارا منهم وذلك أن لها قوانينها السوسيولوجية الخاصة بها.[3] وفي هذا الإطار يجدر التنبيه إلى أن دور كايم ناقش قضايا المجتمع وظواهره ومشكلاته الواقعية، بنوع من التحليل البنائي الوظيفي المتميز.[4] ولهذا نجده يؤكد على أن وظيفة علم الاجتماع النظرية والمنهجية تتمحور حول التفسير السببي للظواهر والقضايا والمشكلات الاجتماعية، وينتج عن هذه الوظيفة، أن علم الاجتماع يعتبر مثل العلوم الطبيعية التي تتبنى مناهج علمية متطورة تسعى دائما للانتقال من البحث عن الأسباب إلى الكشف أيضا عن الوظائف.[5]

3 . المجتمع عند دور كايم:

يقول دور كايم بأن الحياة الاجتماعية تنشأ بصورة طبيعية، وبشكل مغاير لطبائع الأفراد.. ووضع دور كايم دعائم المجتمعات فذهب إلى أن التقسيم يجب أن يقوم على درجة التركيب، بمعنى أن يكون أبسط الأشكال الاجتماعية هو أول درجة في التصنيف، ثم نلاحظ درجة الإندماج التي تتحقق بين الهيئات والعناصر الأولية الداخلة في تركيب المجتمع. وهو بذلك يقيم التقسيم على مبدأين: التركيب المورفولوجي، وتوزيع الوظائف، وعلى هذا يرى أن هناك نوعين من المجتمعات.[6]

ولذلك نجده يقسم المجتمعات الإنسانية إلى شكلين اثنين يحوي كل منهما صيغ مختلفة للتضامن على النحو التالي:

---

[1] احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي** دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س)، ص.586.

[2] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.20.

[3] غريب عبد السميع غريب، **علم الاجتماع: مفهومات – موضوعات – دراسات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.27.

[4] عبد الله محمد عبد الله، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص.215.

[5] عبد الله محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.219.

[6] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.223.

المجتمع التقليدي : وهو ذلك المجتمع الذي يقوم فيه الناس بالأعمال الزراعية المحدودة عن طريق عدد من الأسر والعائلات التي تقطن القرى وتربط بينهم صلات القرابة، وتتشابه كل القرى التي من هذا النوع في العمل وفي المعتقدات والثقافات والاتجاهات الفكرية، حيث يطلق" دوركايم "على هذا النوع من التضامن "التضامن الآلي.

بمعنى أن الجماعات متشابهة إلى حد كبير، بحيث يقوم أعضاؤها بكل الأدوار المطلوبة منهم في العمل الزراعي وتربية الحيوانات والدفاع عن المجموعة والضبط الاجتماعي بداخلها، على أن تحمل المعايير والمعتقدات فيها نمطاً صارماً للحياة يصعب الفكاك منه.

أما المجتمع الحديث :فهو المجتمع الذي نشأ بعد الثورة الصناعية، وله طبيعة تختلف عن المجتمع التقليدي، وهو أكثر تعقيداً وأكثر تكاملاً وأكثر تماسكاً ويسوده نوع من التضامن هو" التضامن العضوي"، بمعنى انه يشبه الكائن الحي، وأن للفرد في المجتمع وظائف تشبه وظائف العضو في الكائن الحي، فلكل عضو وظيفة محددة يؤديها وتحتاج لها بقية أعضاء الجسم لاستمرار الحياة فيه، أي أن هناك اعتماداً متبادلاً بين كل الأعضاء.[1]

وبناء على ذلك تصور دور كايم وجود شكلين أساسيين للتماسك الاجتماعي يعكسان بصورة أساسية تصوراته حول عملية التطور والتغير الاجتماعي، وهذان الشكلين هما:

1 . التماسك الآلي: وهو إحدى خصائص المجتمعات التقليدية، التي يتضاءل فيها نظام تقسيم العمل حيث يحدث نوع من التماثل والتشابه بين أنماط العمل السائد في هذه المجتمعات. كما تظهر المعايير الاجتماعية باعتبارها قوة ضاغطة وتمارس نوع من القهر والإجبار، وتحدث نوع من التماسك الاجتماعي، حيث تتماثل المعايير والأعراف والتقاليد والقيم، وتتضارب وجهات النظر والآراء إلى درجة كبيرة.

2 . التماسك العضوي: يعتبر أهم خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة، التي تقوم على نظم معقدة لتقسيم العمل، وتنوع نمط العلاقات التعاقدية الفردية، التي تؤدي إلى انخفاض درجات التماسك الاجتماعي وندرة مظاهر التضامن. كما تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية، وضعف قوة الضبط الاجتماعي التقليدي وتظهر مظاهر متعددة للانحراف والجريمة والتعدي على حقوق الآخرين، ويصبح النظام الاجتماعي عاجزا تماما لممارسة معاييره وقواعده التقليدية.[2]

---

[1] عبد الحكيم عمار نابي، **اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**، ليبيا، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، ع16، المجلد 1، فبراير 2014، ص.293-294.

[2] عبد الله محمد عبد الله، **مرجع سابق**، ص.216.

ومن هذا المنطلق حاول دور كايم التمييز بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث بناء على تمييزه بين التضامن الآلي والتضامن العضوي.. ولذلك نجده يميز بين نوعين من المجتمعات في تفسيره عن التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي كأساس للضبط الاجتماعي في المجتمع. فيتميز مجتمع التضامن الآلي بالتجانس والثبات النسبي – أي الاختلافات البسيطة بين أفراده إذا كان من الممكن حدوثها- فالأفراد عبارة عن أعضاء متشابهين جميعا الواحد مع الأخر لإحساسهم جميعا بإنفعال وعاطفة واحدة مما يفرز نفس القيم المشتركة ويضبط الأشياء المقدسة. وهكذا فإن المجتمع مترابطا ومتماسكا لأنه لا يوجد اختلاف بين أفراده، كما يحتل الضمير الجمعي مكانه بارزا في هذا المجتمع. [1]

وفي الجانب الأخر يعتقد دور كايم أن القانون التاريخي يجعل التضامن الآلي الذي كان يقف بمفرده في بادئ الأمر تقريبا، يفقد أرضيته تدريجيا، حيث أصبح الشعور الجمعي هامشا واخذ يحل محله الالتزام الاجتماعي. ويصبح التضامن العضوي المتناسق الأجزاء، بالتدرج، هو النمط السائد، إلا أنه عندما يتغير طراز التضامن لا يستطيع بناء المجتمع إلا أن يتغير .. ومن ثم يقوم هذا المجتمع على مبادئ مختلفة تماما عن النوع الأول من المجتمعات فلم يعد الأفراد في هذا النوع من المجتمع يتجمعون طبقا لعلاقاتهم في نظام الصفوف،.. ولكن طبقا للطبيعة الخاصة لنشاطهم الاقتصادي، كما أن مكانتهم الطبيعية والضرورية لم تعد تعطى عن طريق المولد ولكن عن طريق العمل. ولم تعد رابطة الدم الحقيقية أو الزائفة هي التي تميز مكانة كل واحد منهم ولكن الوظيفة التي يشغلها، والتي كان من شأنها أن انقسمت المجتمعات إلى طبقات، أو على الأقل مجموعة الطبقات المتحدة.[2]

وإنطلاقا من دراسته عن تقسيم العمل الذي اعتبره متغيرا، حاول أن يربط أشكاله وصوره المختلفة وأنواعه بالظواهر الاجتماعية الأخرى التي اعتبرها أثارا أو نتائج لهذا النوع من تقسيم أو ذاك. ويرى أن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لأن تقسيم العمل هنا في حالته البسيطة. ولذلك يرتبط الأفراد بما سماه التضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد لما يمليه الرأي العام والتقاليد وتكون المسؤولية هنا جمعية، ويكون المركز الاجتماعي موروثا. أما في المجتمعات المتحضرة التي ينمو فيها تقسيم العمل ويتطور، فتكون شخصيات الأفراد متعددة ومتنوعة في الوقت ذاته. ويرجع ذلك الاختلاف في الخبرات والوظائف التي يمرون عليها أو يقومون بها. ومن ثم يرتبط الأفراد في مثل هذه المجتمعات بالتضامن العضوي الذي ينجم عن حاجتهم إلى خدمات بعضهم البعض، ولذلك تكون الفردية هي السمة الغالبة.[3]

---

[1] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.19-22.

[2] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **مرجع سابق**، ص.22.

[3] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص.123.

وذهب دور كايم إلى أن الاختلاف الرئيسي بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة يرجع إلى النظام الاجتماعي، ففي المجتمعات التقليدية يعتمد النظام على التقاليد والقيم المشتركة، أي أن التماسك الاجتماعي يعتمد على التشابه. وعلى العكس نجد الفروق الفردية في المجتمعات الحديثة، ويبنى التضامن الاجتماعي على الاعتماد المتبادل بين الأفراد أكثر من تشابههم، ويؤدي هذا الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل إلى المجتمع المستقر.[1]

فالأفراد في المجتمعات التي يسود فيها التماسك الميكانيكي يتماثلون تماثلا كبيرا لأنهم يشعرون بنفس المشاعر ويعتزون بنفس القيم ويتمسكون بالعقائد المقدسة والطقوس الاجتماعية المتوازنة، لذا فوحدة هذه المجتمعات تنبع من عدم تباين أفرادها، أما التماسك العضوي فيعتمد على إجماع واتحاد يعبران عن وجودهما في حالة من الإختلاف، إذ لا يكون الأفراد في هذا الصنف من المجتمعات متماثلين بل يتباينون، وإنهم نتيجة إختلافهم هذا يتحقق للمجتمع إجماع تضامني عام.[2]

4 . المدينة، مجتمع التضامن العضوي عند دور كايم:

بالرغم من أن دور كايم هو المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع الحديث، فإنه مع ذلك لم يخلف لنا نظرية عن المدينة أو تعريفا لها أو إستراتيجية للعمل الفكري والعملي في مجال التحضر.. ولكن ذلك لا يعني أن المدينة وظاهرة التحضر قد غابا عن اهتمام دور كايم بشكل كلي، خصوصا وهو الذي قسم السوسيولوجيا إلى مورفولوجيا اجتماعية وفيزيولوجيا اجتماعية. كما أن مسألة التغير الاجتماعي وعملية الانتقال التدريجي للمجتمعات على سلم النمو والتقدم قد شكلت الموضوع المحوري في أطروحته تقسيم العمل الاجتماعي. وفي هذا الكتاب التقى دور كايم بمسألة كيفية احتلال الإنسان للمجال وتغييره وسيرورة خلقه المدينة، وذلك من خلال سعيه لتفسير عملية الانتقال من مجتمعات التضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي.[3]

إن ما يهمنا من خلال هذا الاستعراض المقتضب لآراء دور كايم بهذا الصدد هو الوصول إلى تبيان كيف أن هذين الشكلين من التضامن يعبران عن شكلين من التنظيم الاجتماعي، أي المجتمعات المسماة في الانثروبولوجيا التقليدية بدائية أو عتيقة والتي ينضمها التضامن الآلي، ثم المجتمعات التي تتطور فيها الكتابة وظاهرة تقسيم العمل والتي ينظمها التضامن العضوي.[4]

---

[1] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص.124.

[2] إحسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص.116.

[3] عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو، ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2016، ص.15.

[4] عبد الرحمان المالكي، **مرجع سابق**، ص.17.

وإلى جانب ذلك فدور كايم يقدم إسهاما متميزا في علم اجتماع المدينة، يقوم على تحليل الاختلافات بين الأشكال التقليدية (التضامن الآلي) والأشكال الأكثر تعقيدا من التنظيم الاجتماعي السائد في المجتمعات المتحضرة في أوروبا الغربية (التضامن العضوي) أين تبدو المجتمعات الحضرية مندمجة على المستوى الوظيفي والبناء الاجتماعي، الذي يتجلى أساسا في طريقة توزيع الأفراد والجماعات والأنشطة مكانيا، على امتداد الرقعة الجغرافية التي يشغلونها.[1]

وفي هذا الإطار قدم دور كايم ثنائية شهيرة ميز فيها بين نمطين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، مشيرا إلى أن النمط الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلي، بينما يقوم النمط الثاني على التضامن العضوي.[2] حيث يشير التضامن الآلي إلى الروابط الاجتماعية التي تبنى على التشابه وعلى المعتقدات والعادات والطقوس والرموز المشتركة. وهذا التضامن إلي نتيجة لتوحد المشاركين فيه — من يعيشون في وحدات أسرية أو قبائل أو بلدان صغيرة– تقريبا في الجوانب الأساسية، ويتوحدون آليا بدون تفكير تقريبا. وعلى النقيض، يصف التضامن العضوي النظام الاجتماعي المعتمد على الفروق الفردية بين السكان، ويميز المجتمعات الحديثة، خاصة المدن، ويعتمد على التقسيم المعقد للعمل، حيث يتخصص السكان في مهن كثيرة مختلفة.[3]

ومن هنا نستطيع فهم ما قدمه دور كايم في مجال الدراسات الحضرية:

أ ـ الدراسة السوسيولوجية للمدينة من خلال تحليل بنائها الاجتماعي ودراسة خصائصها المميزة.

ب ـ لا يمكن النظر إلى المدينة نظرة تشائمية، رغم ما يعتريها من مشكلات (اللاشخصية، الاغتراب، فقدان المعايير، الصراع،..الخ) على اعتبار أن التضامن

ج ـ ترتبط حياة المدينة بزيادة التمايز الاجتماعي والفردي.

د ـ تعتبر ظاهرة تقسيم العمل السمة الأساسية للمجتمع الحضري.[4]

5 . النقد الموجه لدور كايم:

- ذهب بعض الباحثين إلى أن صفة الجبر والإلزام التي تتميز بها الظواهر الاجتماعية تجعل من الفرد عبدا للمجتمع، مسلوب الإرادة، معدوم الحرية، وبالتالي تنهار قيمه الأخلاقية والعقلية.

---

[1] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.07.

[2] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.66.

[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، **علم الاجتماع الحضري والصناعي**، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.51.

[4] إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص.101.

- كذلك كان تقسيمه للمجتمعات ناقصا بحيث توقف عند الإمبراطوريات القديمة، ولم يتضمن تصنيفه، المجتمعات الإقطاعية، والإمبراطوريات والقوميات الحديثة، والدول الاستعمارية في العصر الحديث.[1]
- جاءت تحليلات دور كايم، ولا سيما كتاباته حول الظاهرة الاجتماعية، والتركيز على دراستها من الجانب الاجتماعي فقط، أو التأكيد عند دراسة الظواهر الاجتماعية، والعمل على تجنب التفسيرات السيكولوجية والاقتصادية والبيولوجية، يعتبر أمرا يجانبه الصواب، والواقعية والموضوعية التي أكد عليها دور كايم عند دراسته للظواهر والقضايا الاجتماعية.
- وعلى أية حال، إن تلك الانتقادات السابقة، والتي تم إيجازها، لا يمكن أن تقلل من أهمية إسهامات دور كايم في النظرية السوسيولوجية أو في علم الاجتماع ككل.[2]

[1] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.228.

[2] عبد الله محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص.248.

المحاضرة العاشرة

الظاهرة الحضرية عند فرديناند تونيز

المحاضرة العاشرة المدينة عند فردناید تونیز

تمهید:

1 . التعریف بـ فردیناند تونیز (1855–1936):

2 . علم الاجتماع عند فردیناند تونیز:

3 . فردیناند تونیز المجتمع المحلي والمجتمع العام:

4 . نقد عام للثنائیات والنماذج المثالیة: النظریات الكلاسیكیة

5 . النقد الموجه لتونیز:

خلاصة.

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة إلى التعريف بـ فردناند تونيز (F. Tonnies) ومقاربته للظاهرة الحضرية، من خلال التعريف به ونظرته لعلم الاجتماع، وللمجتمع المحلي والمجتمع العام، وانتهاء بالنقد الموجه له.

حيث يمثل كارل ماركس وكومت وسبنسر **الجيل الأول**. وضم **الجيل الثاني** فرديناند تينيز (1936/1855) واميل دور كايم (1917/1858) وجورج زيمل (1918/1858) وماكس فيبر (1920/1864).[1] .. لقد اكتشف تونيز الفصل بين المجتمع المعقد/البسيط في السوسيولوجيا مضيفا تعقيدا وفارقا دقيقا إلى المخططات البسيطة التي كانت سارية قبله، أما زيمل كان معجبا بدراساته عن الحداثة، المدينة والمال.[2] وفي هذا الإطار أيضا تأثر تونيز بشدة بالمفكرين الانجليز، بمن فيهم الفيلسوف السياسي توماس هوبز، والسير هنري مين، والداروينيي الاجتماعي هربرت سبنسر. وكان مفهوم الإرادة محوريا في نظريته.[3]

1 . التعريف بـ فرديناند تونيز (1855–1936):

ولد في عائلة من المزارعين الأثرياء في ولاية شليسفيغ هولشتاين، ألمانيا، في عصر تحولت فيه ثقافة الفلاحين في المقاطعة الريفية بواسطة الميكنة والاقتصاد النقدي. كان شقيقه الأكبر يعمل في تجارة مزدهرة مع التجار الإنجليز، إتجه تونيز مباشرة إلى عالم الرأسمالية الإنجليزية. في عام 1881 أصبح محاضرا في جامعة كيل، حيث بقي حتى خلع على يد النازيين في عام 1933 بسبب نشاطاته في الجمعيات السياسية الديمقراطية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن تونيز أقل تأثيرا من معاصريه ماكس فيبر وإميل دوركهايم، إلا أنه يمكن الاعتراف به كأب مؤسس لعلم الاجتماع.[4]

إهتم تونيز بكتابات توماس هوبر وكان هوبز من أعظم المدافعين عن سلطة الدولة التي لا نهاية لها.[5] وتشكل نظرية تونيز عن المجتمع المحلي والمجتمع العام، مرتكزا لأفكار تونيز عن كثير من المفهومات الاجتماعية.[6]

وتتمثل مساهمته الدائمة في علم الاجتماع الحضري في التمييز بين نوعين أساسيين من التكوينات الاجتماعية المجتمع المحلي والمجتمع، مع اتجاه تاريخي عام من الأول إلى الأخير. ويتم تنظيم المجتمعات السابقة

---

[1] توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **تاريخ الانثروبولوجيا**، ترجمة عبده الريس، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.60.

[2] توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **المرجع السابق**، ص.61.

[3] Jan Lin and Christopher Mele, **The Urban Sociology Reader**, Second edition, (New York: Routledge, 2013), P.16.

[4] Jan Lin and Christopher Mele, **ibid** P.16.

[5] عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.258.

[6] عبد الهادي محمد والي، **المرجع السابق** ص.260.

من حيث الشكل السابق حول الأسرة، والقرية، والمدينة، مع اقتصاد زراعي في المقام الأول وثقافة سياسية محلية. على النقيض من ذلك، يتجلى الشكل الأخير للمجتمع، من خلال الوحدات الاجتماعية ذات المستوى الأكبر العاصمة والدولة القومية، ويستند للتجارية المعقدة والصناعة. حيث تسود العلاقات العاطفية الأولية في المجتمع المحلي، في حين تتكاثر العلاقات الترابطية الثانوية في المجتمع.[1]

2 . علم الاجتماع عند فرديناند تونيز:

في محاولته لوصف وشرح الأنماط المتغيرة للعلاقات الاجتماعية التي رافقت ظهور الرأسمالية في الحضارة الغربية، قبل تونيز في صياغته لـ المجتمع (Gesellschaft) العديد من المفاهيم التي طرحها هوبز بشأن الصراع المتأصل بين الفرد والمجتمع.[2]

ويبدو أن تونيز في كتابه المجتمع المحلي والمجتمع العام (Gemeinschaft und Gesellschaft) الذي نشر لأول مرة في عام 1887، كان مهتما في المقام الأول بالتمييز بين أنواع العلاقات الاجتماعية التي ليس لها مرجع تاريخي تجريبي ضروري.. إذ كان المقصود من المصطلحين (المجتمع) (Gesellschaft) و(المجتمع المحلي) (Gemeinschaft) أن يتم تطبيقهما في التحليل المعاصر أو التاريخي. وهكذا تم صياغتها بشكل مستقل عن خصائص أي مجتمع معين، في الماضي أو الحاضر.. ولهذا صاغ تونيز مفاهيمه من حيث الأنواع المثالية، أي كمفاهيم تسمح بمقارنة أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية، على الرغم من أن مثل هذه العلاقات قد لا توجد في شكل خالص. ولجأ تونيز إلى المستوى النفسي للتحليل، أي مستوى الدافع الفردي، في تفسيره للأحداث الاجتماعية.[3]

كما وجد تونيز أن المدخل الصحيح لدراسة الحياة الاجتماعية هو المدخل السيكولوجي، ولذا أقام تمييزه بين نوعي الحياة الاجتماعية بأسلوبه الجدلي على المستوى السيكولوجي أولا ثم نقله إلى المستوى الاجتماعي وذلك لأن الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية تصدر بالضرورة عن الإرادة ومن ثم كانت الإرادة هي الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها كل تفكيره الاجتماعي. حيث عرف الإرادة على أنها كل شامل معقد أو وحدة كلية متأصلة تقيم مختلف المشاعر والغرائز والرغبات، فكل فعل يحتوي على إرادة عضوية أو طبيعية، وذلك على العكس من الإرادة العقلانية التي يرى تونيز أنها منفصلة تماما عن النشاط بمعنى أنها تسبق الفعل وتكون خارجة عنه.[4]

3 . المجتمع المحلي والمجتمع العام عند فرديناند تونيز:

---

[1] Jan Lin and Christopher Mele, **op.cit**, P.16.

[2] David A. Karp, Gregory P. Stone, William C. Yoels, and Nicholas P. Dempsey, **Being Urban A Sociology of City Life**, Third Edition, California, Praeger An Imprint of ABC-CLIO, LLC, 2015, P.08.

[3] David A. Karp, **ibid**, P.09.

[4] السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص.25.

وضع تونيز مفاهيم المجتمع المحلي/المجتمع، باسم "الأنماط المثالية" والتي هي نماذج قد لا تتفق تماما مع الواقع الاجتماعي، ولكنها مفيدة لأغراض المقارنة التحليلية. بدلا من كونهما قطبين نقيضين، يمكن النظر إلي النوعين المثاليين على أنهما طرفي نقيض من سلسلة متصلة.[1]

ولهذا فقد عرف (Gemeinschaft) على أنه نوع من المجتمع التقليدي الذي كان موجودا في منطقة إقطاعية حيث كان الأشخاص مرتبطين معا بقيم مشتركة وتقاليد مقدسة. وفيه ينبع التضامن الاجتماعي من الهوية المشتركة للأعضاء والقرابة. في المقابل، كان التصنيع وظهور المراكز الحضرية علامة على الانتقال إلى نوع (Gesellschaft) من المجتمع، مع عدم تجانس القيم والتقاليد. وفي مثل هذه الحالة، تعمل الفروق الفردية على الحد من التضامن الاجتماعي وتصبح الفردية القيمة القصوى على حساب التماسك الاجتماعي.[2]

نشأ بناء (Gemeinschaft) كنوع مثالي من افتراض الوحدة الكاملة للإرادة البشرية كحالة أصلية أو طبيعية يتم الحفاظ عليها على الرغم من الانفصال الفعلي. واستشهد تونيز بعلاقة الأم بطفلها، والعلاقة التي توحد الإخوة والأخوات في دائرة عائلية، وبشكل اقل تحديدا، علاقة الأب بصفته نموذج تعليمي وموثوق لأبنائه. تشمل الأنواع الأخرى من العلاقات التي تقترب من نوع القرابة والحي والصداقة والسلطة. وعبر تونيز عن منطق (Gemeinschaft) من حيث ثلاثة قوانين مجازية: (1) الأقارب والأزواج يحبون بعضهم البعض أو يتكيفون بسهولة مع بعضهم البعض. يتكلمون مع بعضهم البعض، ويفكرون في نفس الاتجاه، وبالمثل يفعل الجيران والأصدقاء. (2) بين الناس الذين يحبون بعضهم البعض هناك تفاهم وإجماع. (3) أولئك الذين يحبون ويفهمون بعضهم البعض يظلون ويسكنون معا وينظمون حياتهم المشتركة. إذن، هو بناء مثالي يجرد جوهر تنظيم الحياة المشتركة بين الناس الذين يتشاركون إجماعا وديا وقربا جسديا. علاوة على ذلك، على الرغم من أن هذه الحالة يتم تقريبها عن كثب في المنزل أو الأسرة، إلا أنها لا تزال قائمة رغم تأثير عوامل فاصلة مثل ظهور الفروق بين المدينة والريف، والقصور، والقرية.[3]

وعلى النقيض من علاقات (Gemeinschaft) التي يتحد فيها البشر بشكل أساسي على الرغم من وجود تأثيرات مسببة للانقسام ظاهريا، يتم الدخول في علاقات (Gesellschaft) بواسطة أفراد منفصلين بشكل أساسي على الرغم من كل العوامل الموحدة، بهذا المعنى، يجب دائما اعتبار (Gesellschaft) هيكلا اصطناعيا "ميكانيكيا" مفتعلا بعقلانية للعلاقات الإنسانية. لأنه عندما يتم إزالة ارتباطات (Gesellschaft)، وذلك عندما يتم تدمير البنية الاصطناعية تبقى البقايا حيث يكون

[1] Jan Lin and Christopher Mele, **op.cit**, P.16.
[2] David A. Karp, **op.cit**, P.10.
[3] David A. Karp, **ibid**, P.10.

كل شخص بمفرده ومعزولا، وهناك حالة توتر ضد الآخرين. ف (Gesellschaft) بالنسبة لتونيز هي بنية فوقية متقنة للعلاقات الإنسانية التي أقيمت بشكل غير مستقر. ويشير إلى أنه في (Gesellschaft) يمكن بالتالي تصور علاقة الكل بالجميع على أنها عداء محتمل أو حرب كامنة.[1]

ومن المهم أن نلاحظ أنه وفقا لمصطلحات تونيز، فإنه يمكن التمييز بين الإرادة الطبيعية (أو العاطفة) والإرادة العقلانية (أو العقل) من الناحية التحليلية، إلا أنهما دائما متشابكان تجريبيا. وبالتالي، لا يمكن أن تحدث أي عاطفة بدون سبب، تتجلى به العاطفة، والعكس صحيح. والآثار المترتبة على هذه النقطة بعيدة المدى لأنها توضح سبب عدم كون المصطلحين (Gemeinschaft) و(Gesellschaft) متناقضين بلا تحفظ، باختصار هناك ميل متجذر في الإرادة الفردية لكل (Gemeinschaft) لتصبح (Gesellschaft) وهو ما تم إهماله إلى حد كبير من قبل علماء الاجتماع الحضري الذين أسسوا نظرياتهم جزئيا على هذه الفروق لكل (Gemeinschaft) لتصبح (Gesellschaft).[2]

4 . المدينة عند تونيز:

لاحظ تونييز أن دراسة التاريخ الأوروبي تظهر الإحلال التدريجي والمستمر بصورة عامة للمجتمع محل المجتمع المحلي. فقد نظر إلى الظهور السريع للمدن في أوروبا في القرن التاسع عشر على أنه ظهور حتمي للمجتمع كنمط مهيمن للحياة الحضرية. وبالرغم من اعتقاد تونييز بحتمية هذا التحول فانه لم يره جميعا جيدا، فقد فقدت الوحدة والاهتمام الإنساني المميزين للمجتمع المحلي في المجتمع بصورة تدريجية.[3]

ولهذا كان أحد المهتمين بشدة بذلك التحول، فقد وصف كتابه المجتمع المحلي والمجتمع الذي نشر في عام 1887 نمطين متناقضين من الحياة الاجتماعية البشرية هما المجتمع المحلي الذي يميز القرية الصغيرة، والرابطة التي تميز المدينة الكبيرة. وذهب تونييز إلى وجود توحد أساسي في الهدف في القرية، فسكانها يعملون معا للمصلحة المشتركة ويتوحدون عن طريق روابط الأسرة والجيرة ذات المصالح والأهداف المشتركة وذلك على العكس من المدينة حيث الحياة التي تتسم بعدم التوحد والفردية والأنانية، ولا يوجد في المدينة اعتقاد في المصلحة المشتركة، وتكون روابط الأسرة والجيرة ضئيلة الأهمية.[4]

ويرى تونيز أن كل العلاقات الاجتماعية تنشأ عن طريق الإرادة الإنسانية، وأن الحقائق الاجتماعية لا توجد إلا عن طريق إرادة الأفراد للمجتمع، وأن هذه الإرادة تختلف من موقف لآخر، فقد تدفع هذه الإرادة إلى قيام جماعة من الجماعات أو علاقة معينة، لأن الأشخاص الذين تشملهم هذه الجماعة أو

---

[1] David A. Karp, **ibid**, P.11.
[2] David A. Karp, **ibid**, P.13-12.
[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، **علم الاجتماع الحضري والصناعي**، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص.49.50.
[4] وجدي شفيق عبد اللطيف، **مرجع سابق** ، ص.46.

تهمهم هذه العلاقات يرغبون في الوصول عن طريقها إلى هدف معين أو غاية معينة. ويقوم تعاونهم معا بقصد تحقق هذا الهدف برغم ما قد يكون بينهم من برود وكراهية. وفي هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هي الإرادة العقلية، وقد يجتمع الناس معا كما يجتمع الأصدقاء لأنهم يؤمنون بأهمية العلاقات كغاية في حد ذاتها، وفي هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هي الإرادة الطبيعية. وتعتبر هذه الإرادة العنصر السائد في أية عملية يكون مصدرها المزاج والصفات الخلقية والاتجاهات العقلية للفرد، سواء أكانت نابعة عن الحب أو الميل أو العادات أو الذكريات.[1]

ويطلق تونيز على كل أنواع التجمعات التي تسود فيها الإرادة الطبيعية اصطلاح المجتمع المحلي، (gemeinschaft)، كما يطلق على تلك التي تسود فيها الإرادة العقلية اصطلاح المجتمع (gesellschaft).[2]

ويرى تونيز أن المجتمع يتكون من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقا لرغباتهم أو إراداتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم، وهو إذن ليس من نتاج الطبيعة وإنما ناتج عن عمليات صناعية، وأبرز الأمثلة التي يمثل بها تونيز لذلك العلاقات التي تقوم حول تبادل السلع والخدمات والنقد والعقود والديون، وحيث تسودها جميعا المصلحة الفردية وحكم العقل والتضامن التعاقدي.[3]

ومن هذا المنطلق ذهب تونيز إلى وصف مجالين مختلفين من الحياة الاجتماعية، ونمطين متباينين من العلاقات الاجتماعية، في ضوء ثنائية "المجتمع المحلي/ المجتمع" حيث يصف الشطر الأول من الثنائية، أي المجتمع المحلي، نظاما اجتماعيا يتسم بالعلاقات الاجتماعية الأولية (النابعة من العاطفة، القرابة، العادات، القيم والمعتقدات المشتركة) وسيادة الشعور الجمعي والألفة والتكامل مثلما هو سائد في المجاورات السكنية والقرى والتنظيمات الدينية. أما الشطر الثاني من هذه الثنائية (المجتمع)، فيصف هو الآخر نظاما اجتماعيا يتميز بالخصائص التالية: سيادة العلاقات الثانوية– التعاقدية، الروابط غير الشخصية، سيطرة علاقات المصلحة والفردية، العقلانية والرشد.. وإذا دققنا النظر في المساهمات التي قدمها تونيز، نجد أنا نتحدث عن النظم والمؤسسات الحضرية المميزة كمجال محدد للدراسات الحضرية.[4]

5 . نقد عام للثنائيات والنماذج المثالية: النظريات الكلاسيكية

وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها النماذج المثالية والثنائيات التي إعتمد عليها هؤلاء العلماء في تفسيرهم للفروق الريفية الحضرية، إلا أن الاعتماد عليها الآن يعد مسألة مستحيلة في ظل

---

[1] عبد الحميد لطفي، **علم الاجتماع**، ط7، بيروت: دار النهضة العربية، 1977، ص.280.

[2] عبد الحميد لطفي، **المرجع السابق**، ص.281.

[3] عبد الحميد لطفي، **مرجع سابق**، ص.282.

[4] إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.04.

عمليات التغير الاجتماعي والثقافي التي تشهدها المجتمعات بشكل عام منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. تلك التغيرات التي بات من المستحيل معها أن نجد انفصالا واستقلالا واضحا بين ما هو ريفي (نقي)، وما هو حضري (نقي)، كتلك الأوضاع التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر.[1]

6 . النقد الموجه لتونيز:

- هوجمت تصورات تونيز على أساس أنها تصورات نظرية أو تصنيفية، ولكن تونيز لم يكن يقصد ذلك، بل أكد على أن هذه المفاهيم تعبر عن أنماط مثالية لا توجد بهذه الصورة في العالم الواقعي، ولذلك فهي لا تستخدم كنماذج تصنيفية، بل ينبغي إعتبارها كسمات موجودة بنسب متباينة في الكيانات الواقعية.[2]
- والواقع أن مفهومي المجتمع المحلي والمجتمع العام غير متناقضين تماما. فالسلوك الإنساني لا يحركه العقل وحده ولكن تحركه أيضا الميول والعواطف، أي تحركه أساسا الإرادة الطبيعية العاطفية، كما تحركه الإرادة الرشيدة إلى حد ما. أي أن الروابط والتنظيمات لها بالضرورة أساس في المجتمع المحلي. أي أن المفهومان متداخلان وغير متناقضين.[3]
- ومع ذلك فإن تركيز تونيز على المستوى النفسي يؤدي أيضا إلى حدوث مشاكل. كانت الإرادة الإنسانية بالنسبة لتونيز هي الأساس الرئيسي للعلاقات الاجتماعية، وما نتج عنه من ضبابية في الفروق التحليلية بين الظواهر الفردية والاجتماعية، يفسر إلى حد كبير الصعوبة التي واجهها على ما يبدو في توصيل هذه النظرية.[4]
- تونيز تصور أي مجتمع كما هو الحال دائما. المفهوم الأصلي من أنواع مثالية يمكن أن تقيد إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر.[5]
- والملاحظ هنا أن المجتمع المحلي لتونيز يتوافق مع مفهوم دوركهايم للتضامن العضوي، الذي وجد أن المجتمع الحديث الذي لديه تقسيم معقد للعمل والسكان غير المتجانسة التي تعاقدت معا من خلال الترابط والقوانين والعقود. وأيضا مع ما جاء به عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ريدفيلد،

---

[1] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.69.

[2] عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص.265.

[4] David A. Karp, **op.cit**, P.09.

[5] Jan Lin and Christopher Mele, **op.cit**, P.17.

على أساس العمل الميداني في خصائص المكسيك الريفية، في وقت لاحق مع المجتمع التقليدي تحت إسم "المجتمع الشعبي".[1]

الخاتمة

[1] Jan Lin and Christopher Mele, **ibid**, P.17.

خاتمة عامة:

ونخلص في النهاية في هذه الخاتمة إلى التأكيد على جملة من الملاحظات، نراها ضرورية كحوصلة لما قدم في كل هذه المحاضرات ومنها:

أن الملاحظ عن المقاربات الفلسفية القديمة للظاهرة الحضرية، التي يجسدها كل من أرسطو وإبن خلدون وتوماس مور أنها لم تخرج عن حكم بيئتها، والوقت الذي كتبت فيه هذه الأعمال. وأن واقعية المدينة بالنسبة لهم هي واقعية العصر الذي استنتجوا منه مدينتهم.

كما أن الملاحظ كذلك أن ما يطرحه كل من أرسطو وإبن خلدون وتوماس مور هي نماذج طوباوية، أي محض خيال لا صلة له بالواقع، رغم محاولاتهم الدءوبة والمستمرة للنزول بها إلى أرض الواقع من خلال مقاربة الأخلاق العملية، ولكنهم مع ذلك لم يفلحوا كلية، وجانبوا الصواب في البعض منها.

وذلك على الرغم من أنه من الواضح، أن هذه الطوبائيات هي دليل واضح على الرغبة في مقاومة الأوضاع الاجتماعية، السياسية والاقتصادية السائدة في تلك الفترة، كما أنها من ناحية أخرى تمثل إرهاصات لفكر اجتماعي جديد. هادف لتوليد أو إيجاد وعي شامل ضد نظام متفسخ قائم.

والظاهر أن هذه الطوبائيات الفكرية تزدهر في المراحل الانتقالية التي يكون فيها المجتمع على عتبة التحول من نموذج فكري معين إلى نموذج فكري أخر، عندما يعجز الفكر القديم عن الوفاء بمتطلبات المرحلة القائمة.

ولكن مع هذا، فإن قصة النهاية في كل هذه الطوباويات، تنتهي إلى موقف واحد وهو أنها كلها مجتمعات يغيب التغيير عنها، ولا تبحث عنه، بمجرد أن يصل الكاتب لتحقيق أمله، وكأنه لا أمل بعده، وهنا كأننا نقرأ في قصة مسلسل، ووصلنا إلى نهايته.

وأولى الملاحظات فيما يخص المقاربات النظرية العامة، التي تشكل المحور الثاني، هو الالتزام الأيديولوجي الواضح لأصحابها، وتمجيدهم له، فإبن خلدون لم يخرج عن بوتقة عصره، ونمط تكوينه، وثقافته الإسلامية، والتي ظهرت في الكثير مما كتب. وهو نفس الأمر فيما يخص ماكس فيبر، حيث يتضح لنا التزامه الإيديولوجي الواضح بالنظام الرأسمالي وتمجيده، واعتباره النظام الأمثل للبشرية الذي يجب الحفاظ عليه وإدخال التحسينات والتعديلات به.

كثير من القوانين التي جاء بها إبن خلدون وماكس فيبر، لا تكاد تصدق إلا على الأمم التي لاحظها بالنسبة لإبن خلدون والدول في المجتمعات الغربية التي درسها بالنسبة لماكس فيبر، وفي مرحلة خاصة من تاريخها، بالرغم من محاولاتهما المتكررة لتعميم ذلك.

لكن رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى التحليل الخلدوني والفيبري للمدينة، يبقى كلاهما من أبرز علماء الاجتماع الذين عرفتهم البشرية، والذين كان لهم الفضل في بلورة تصور جديد من التناول الفكري للظاهرة الحضرية، والذي جعل من الصعب تجاهل مساهمتهما عند الحديث عن المدينة اليوم.

والملاحظ فيما يخص المقاربات التطورية الكلاسيكية أن جل المواقف التي اتخذها هؤلاء الرواد، تنطوي على حجج قائمة في المقام الأول على الأيديولوجية، وأنها لا تخرج في مجملها عن المواقف السياسية التي يتبناها أصحابها. كما هوجمت تصوراتهم على أساس أنها تصورات نظرية أو تصنيفية، وإن كانوا لم يقصدوا ذلك، بل جلهم أكدوا على أن هذه مفاهيمهم تعبر عن أنماط مثالية لا توجد بهذه الصورة في العالم الواقعي، ولذلك فهي لا تستخدم كنماذج تصنيفية، بل ينبغي إعتبارها كسمات موجودة بنسب متباينة في الكيانات الواقعية.

وهي في مجملها تتعلق بأربعة مسائل:

الأولى منها متعلقة بمسألة تقسيم المجتمعات: فكل قسم المجتمعات بطريقته، ومن وجهة نظره، ومنها البسيط والمركب وإن كان هذا الأمر مقبولا، ومنها المجتمعات ذات الوظائف الحربية وأخرى صناعية، كما ذهب إلى ذلك سبنسر، وهي وان كانت في الأولى البسيط والمركب يمكن قبوله، فإن التقسيمات الثانية غير واقعية لأنه لا يتمتع بالعمومية المطلوبة. وهو كذلك حال دور كايم، الذي كان تقسيمه للمجتمعات ناقصا بحيث توقف عند الإمبراطوريات القديمة، ولم يتضمن تصنيفه، المجتمعات الإقطاعية، والإمبراطوريات والقوميات الحديثة، والدول الاستعمارية في العصر الحديث.

والثانية متعلقة بعلاقة الفرد بالمجتمع: كثيرا من هؤلاء العلماء قد جانبهم الصواب في تصويرهم علاقة الفرد بمجتمعه، فالفرد ليس له وجود مستقل والمجتمع ليس له وجود متمايز ولو أن كلا من الفرد والمجتمع من طبيعة واحدة هي الوجود الحيوي.

والثالثة متعلقة بالطبقات الاجتماعية: ومثال ذلك أن تحديد ماركس للطبقات الاجتماعية في ضوء علاقتها بوسائل الإنتاج ينتهي إلى حصرها في طبقتين أساسيتين هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بينهما تناقض وعداء مستمر في المصالح والاهتمامات، ومن ثم فإن تحديده هذا لم يعد يناسب عصرنا هذا بالنظر إلى ظهور العديد من الطبقات في المجتمعات المعاصرة، ومن ضمنها الطبقة الوسطى التي لم يهتم بها ماركس في تحليله. كما أمه من الصعب أيضا تصنيف كل من يبيع قوة عمله على أنه يدخل في نطاق الطبقة العاملة

وذلك نظرا لظهور أبعاد أخرى جديدة لتصنيف الطبقات الاجتماعية لم ترد في أعمال ماركس وحتى الماركسية التقليدية.

والرابعة متعلقة بمسألة الثنائيات: فعلى الرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات التي إعتمد عليها هؤلاء العلماء في تفسيرهم للفروق الريفية الحضرية، إلا أن الاعتماد عليها الآن يعد مسألة مستحيلة في ظل عمليات التغير الاجتماعي والثقافي التي تشهدها المجتمعات بشكل عام منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. تلك التغيرات التي بات من المستحيل معها أن نجد انفصالا واستقلالا واضحا بين ما هو ريفي (نقي)، وما هو حضري (نقي)، كتلك الأوضاع التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

المراجع

المراجع العامة:

1 . المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم مذكور وآخرون، **أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته 950م**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983).
2. أبو نصر الفارابي، **أراء أهل المدينة الفاضلة**، ط2، (بيروت: دار المشرق، 2000).
3. احسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2015.
4. احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د س).
5. احمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995).
6. أرسطو طاليس، **السياسة**، ترجمة احمد لطفي السيد، ط1، (بيروت: منشورات الجمل، 2009).
7. إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004).
8. اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2011.
9. إميل دور كايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
10. أنتوني جيدنز، **علم الاجتماع، مع مدخلات عربية**، ترجمة فايز الصباغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
11. توماس س. باترسون، **التغيير والعولمة في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخميسي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
12. توماس مور، **يوتوبيا**، ترجمة أنجيل بطرس سمعان، ط2، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987).
13. توماس هيلاندا اريكسن وفين سيفرت نيلسن، **تاريخ الانثروبولوجيا**، ترجمة عبده الريس، ط1، (القاهرة: لمركز القومي للترجمة، 2014).

14. جان ميشال برتيلو، **بناء علم الاجتماع**، تعريب جورجيت الحداد، ط1،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999).
15. جميل صليبا، **من أفلاطون إلى ابن سينا**، ط4، (دمشق: دار الأندلس، 1951).
16. حاتم النقاطي، **مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو**، ط1، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1995).
17. حسين عبد الحميد احمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003).
18. ديفيد س.ثورنس، **كيف تتحول المدن (النظرية المدينية وحياة المدينية)**، ترجمة احمد رمو، (سوريا: الهيئة العامة للكتاب، 2010).
19. روبرت ودفين وجودي جروفس، **أقدم لك أرسطو**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
20. سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات**، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006).
21. سلامة موسى، **أحلام الفلاسفة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012).
22. سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية**، مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، ، 2006).
23. السيد رشاد غنيم والسيد محمد الرامخ ونادية محمد عمر، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008).
24. السيد محمد بدوي، **علم الاجتماع ومشكلات المجتمع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995).
25. السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997).
26. شاكر لعيبي، **الفن والحرف لدى ابن خلدون** – المدينة الخلدونية الفاضلة –، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010).
27. صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي، التأصيل النظري**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

28. طه جزاع، **يوتوبيا، جدل العدالة والمدينة الفاضلة من أفلاطون إلى ابن خلدون**، (بغداد: شركة الأنس للطباعة والنشر، 2011).
29. عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981).
30. عبد الحكيم عمار نابي، **اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**، ليبيا، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، ع16، المجلد 1، فبراير 2014.
31. عبد الحميد لطفي، **علم الاجتماع**، ط7، (بيروت: دار النهضة العربية، 1977).
32. عبد الرحمان المالكي، **الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا الهجرة والتحضر في المغرب**، منشورات مخبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراس، فاس، المغرب، 2015.
33. عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو، ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2016).
34. عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2014).
35. عبد الله إبراهيم، **الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع**، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010).
36. عبد الله محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع**، ج2، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2003).
37. عبد الله محمد عبد الله، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006).
38. عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).
39. عبد الهادي محمد والي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (مصر: دار الكتب، 2003)، ص.258.
40. عبد الهادي محمد والي، **تاريخ التفكير الاجتماعي**، (مصر: منتدى سور الأزبكية، 2006/2005).
41. عزة احمد صيام، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، (جامعة بنها، 2012).
42. علي عبد الرازق جلبي، **أسس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.سنة).
43. علي عبد الرازق جلبي، **علم اجتماع السكان**، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2009).

44. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي، **مفهوم التوازن في نظريات ومدارس علم الاجتماع**، مجلة المندى الجامعي، كلية الآداب بني وليد، ليبيا، العدد 03، 2013، (145- 188).
45. غريب عبد السميع غريب، **علم الاجتماع: مفهومات – موضوعات – دراسات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).
46. غريب محمد سيد احمد، **علم الاجتماع الحضري**، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006).
47. فاروق عبد المعطي، **أرسطو، أستاذ فلاسفة اليونان**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992).
48. فراس عباس البياتي، **علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011).
49. فؤاد بن غضبان، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014).
50. كامل شياع، **اليوتوبيا معيارا نقديا**، ترجمة سهيل نجم، ط1، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2013).
51. كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، (القاهرة: كتب عربية، 1991).
52. لايمان تاور سارجنت، **اليوتوبية**، ترجمة ضياء وراد، ط1، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016).
53. ماريا لويزا برنيري، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**، ترجمة عطيات أبو السعود، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997).
54. محمد احمد بيومي، **تاريخ التفكير الاجتماعي**، (الإسكندرية: 1998).
55. محمد الجوهري وآخرون، **تاريخ التفكير الاجتماعي، الرواد**، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011).
56. محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة: دار الكتب، 2005).
57. محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري، (مدخل نظري)**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009).
58. محمد قطب سليم، مقدمة في علم الاجتماع، دار الكتب، د ت.

59. محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري، بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010).
60. مراد زعيمي، **علم الاجتماع رؤية نقدية**، (قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري، 2004).
61. مصطفى خلف عبد الجواد، **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002).
62. مصطفى خلف عبد الجواد، **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، ط2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011).
63. مصطفى عمر حمادة، **دراسات في علم السكان**، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2008).
64. موسى عبد الله، **المدينة والأخلاق في خطاب الفارابي**، ط1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013).
65. نادية صباح محمود الكبايحي، **علم الاجتماع الحضري عند ابن خلدون**، مجلة آداب الرافدين، ع51، 2008.
66. نبيل السمالوطي، **أزمة علم الاجتماع في العالم العربي**، دراسة استطلاعية للمشتغلين بالعلم، ج1، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1995).
67. نبيل السمالوطي، **نظريات علم الاجتماع، دراسة لواقع علم الاجتماع في العالم العربي**، (القاهرة: دار الكتب، 2007).
68. هادي المدرسي، **نقد النظرية الماركسية**، ط2، (بيروت: دار البيان العربي، 1988).
69. وجدي شفيق عبد اللطيف، **علم الاجتماع الحضري والصناعي**، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005).
70. ياس خضير البياتي، **النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002).

2 . المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alan Harding, talja blokland, **Urban Theory,** A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century, (London: sage, 2014).

2. Catherine Colliot, **la sociologie de Max Weber**, (Paris: La découverte, 2006).
3. David A. Karp, Gregory P. Stone, William C. Yoels, and Nicholas P. Dempsey, **Being Urban A Sociology of City Life**, Third Edition, California, Praeger An Imprint of ABC-CLIO, LLC, 2015.
4. Jan Lin and Christopher Mele, **The Urban Sociology Reader**, Second edition, (New York: Routledge, 2013).
5. Jean- marc Stebe, Herve Marchal**, la sociologie urbaine,** que sais-je ?, puf.
6. Jean- Pierre Delas, Bruno Milly, **Histoire des pensées sociologiques,** 4e édition, Paris, Bruno Milly**,** 2015.
7. Larousse, dictionaries de langue francaise lexis, France, 1990.
8. Neil Brenner, **what is critical urban theory?** City, vol. 13, nos. 2–3, June –September 2009, Taylor & Francis.
9. Simon Parker, **Urban theory and the urban experience**, encountering the city, (New York: Routledge, 2004).
10. William G. Flanagan, **Urban Sociology Images and Structure**, (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2010).
11. Yves Grafimeyer et Isac joseph, **l'école de Chicago**, 1er édition, (cru : les éditions du champ urbain, 1990).